مصرف اليمن البحرين الشامل.. نمو وتطور مستمر

البنك التجاري اليمني ينفذ برنامجاً تدريبياً حول إجراءات التمويل في المصارف الاسلامية

الشراكة الفاعلة بين البنوك والشركات المالية عامل قوة

المصارف

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

Al-Masarif

نوفمبر 2023

العدد (30)

www.yemen-yba.com

المحافظ الإلكترونية

ثقافة مالية لتحقيق شمول مالي

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

من التنمية والعطاء

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

بنك كل اليمنيين
Bank of all Yemenis..

NBYBank NBYBank.1969 01/570885 www.nby.com.ye

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development
البنك الأول في اليمن
The First Bank in Yemen

بطائق الدفع المسبق
Master Cards

Western Union

ويسترن يونيون

أستلمها بعملتها...

1X3

خدمة تسوق موبايل

سداد الفواتير

خلي حسابك بجوالك ....

المصارف
Al-Masarif

العدد (30) | نوفمبر 2023

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ **فاكس:** ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى
عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة
العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري
الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير
المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محمود قائد: ملتزمون بحيادية عمل البنوك والمصارف اليمنية
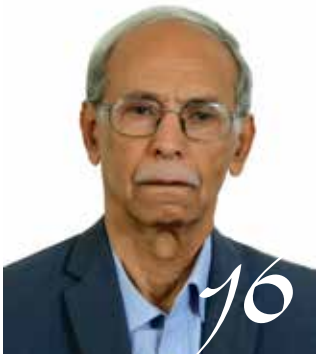
16

عمر راشد: البنك قادم على تحديثات في مجال الأنظمة والخدمات الإلكترونية

10

حسين هرهرة يكتب عن دور البنك اليمني في ترسيخ الثقافة المالية
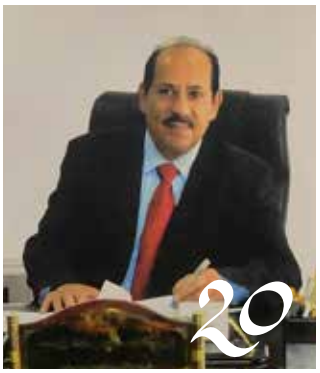
20

الشرفي: وصول عدد مشتركي (محفظة جوالي) إلى أكثر من نصف مليون

14

الملتقى الأول لمكافحة الجرائم المالية في اليمن

21

مدين عبدالجليل: نحن في طور استكمال تعديل أنظمة البنك وفقاً لمتطلبات الاستثمار المصرفي الإسلامي

18

كاك بنك يختتم برنامجاً تدريبياً في مجال التخطيط التشغيلي

12

كتابات

رونا بو عاصي

33

صلاح الفائق

40

عيسى أبو حليقة

42

علي محسن هادي

37

مفتتح

في ظل سيطرة قوى الهيمنة الدولية على أسواق المال والأعمال في عالم اليوم، يتوقع المرء أن تواجه بلادنا، كثمن لمواقفها الوطنية، الكثير من التحديات في سعيها لتثبيت أسس الدولة وعوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

الشراكة الفاعلة بين البنوك والشركات المالية

عامل قوة

وعلى القطاع المصرفي والمالي اليمني، الذي أضعفته عوامل الانقسام والصراع السياسي في البلاد، وأثقلت كاهله القيود والتضاربات في القوانين والتشريعات المنظمة لعمله، أن يعد نفسه لمرحلة قد تكون أكثر صعوبة من سابقتها، حيث يتوجب عليه الاستعداد لمواجهة مضاعفات المتغيرات الطارئة والسريعة في بيئة العمل المحلية والخارجية، وتطوير استراتيجية عمل متكاملة تمكنه من التعامل مع المتغيرات الجديدة، وتضمن استمراريته في أداء الدور المناط به في دعم الاقتصاد الوطني.

وفي إطار البحث عن الاستراتيجية المناسبة لتعزيز عوامل القوة والقدرة على الصمود في وجه التحديات لابد أن نشير إلى الإمكانات والخبرات المتوفرة في المؤسسات المصرفية والأنظمة الحديثة والمرونة الإدارية التي تتميز بها شركات التكنولوجيا المالية.

إن الإمكانات والقدرات التي تحوزها وتتميز بها كل فئة من الفئات العاملة في القطاع المالي (البنوك والشركات المالية) يمكنها، إذا ماعملت البنوك وشركات التكنولوجيا المالية على تطوير آليات مناسبة لشراكة فعالة بينهما، قائمة على حشد الإمكانيات المتوفرة لديهم واستغلال الميزة التنافسية لكل منهم، أن تطور لنا قطاعا ماليا قويا ومتماسكا وتقدم لنا حلولا مبتكرة تعزز إمكانيات القطاع وقدراته، وتساعد على مواجهة التحديات المستقبلية، وتمكن القطاع من استيعاب المتغيرات وتعزيز عوامل الصمود والاستمرارية لديه.

وفضلاً عن أن عملية الشراكة بين البنوك والشركات المالية تعمل على تعزيز عوامل القوة والصمود المطلوبة لمواجهة التحديات القائمة والمستقبلية، فتحالف البنوك مع شركات التكنولوجيا المالية، على المدى الطويل، يوفر للشركات المالية الناشئة دعما يعزز قدرتها على النمو والتوسع ويتيح لها الاستفادة من قاعدة المعلومات المتوفرة لدى البنوك عن الأسواق والعملاء والاستفادة من خبرة البنوك في التعامل مع القوانين المنظمة للنشاط.

كما إن الشراكة تمكن البنوك من إسناد الكثير من الخدمات التقنية الحديثة لشركات التكنولوجيا المالية الشريكة لها والمتخصصة في تقديم ذلك النوع من الخدمات، ومثل ذلك الاتجاه يساعد البنوك على إنجاز التحول الرقمي بشكل سريع. ولا شك بأن الشراكة والتعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية القادرة على ابتكار وتقديم خدمات مالية أفضل من المتوفرة حاليا، عامل مهم يساعد البنوك على كسب رضى عملائها والمحافظة على ميزتها التنافسية في الأسواق.

الشراكة تُمكن البنوك من إسناد الكثير من الخدمات التقنية الحديثة لشركات التكنولوجيا المالية الشريكة لها والمتخصصة في تقديم ذلك النوع من الخدمات

جمعية البنوك اليمنية تشارك في ملتقى مكافحة الجرائم المالية

شاركت جمعية البنوك اليمنية ممثلة في الأستاذ/ محمود قائد ناجي، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة الجمعية والأستاذ أكرم الجرموزي مساعد الرئيس للدراسات والبحوث في أعمال ملتقى مكافحة الجرائم المالية، الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني برعاية محافظ البنك هاشم إسماعيل.

وناقش الملتقى الذي شارك فيه نخبة من المختصين بقانون مكافحة غسل الأموال ومحاربو الجرائم المالية في المؤسسات المالية والجهات الحكومية المسؤولة عن إنفاذ القانون .. عددا من أوراق العمل المرتبطة بالجرائم المالية وسبل مكافحتها.

وكان لجمعية البنوك اليمنية مشاركتها في الملتقى بورقة عمل قدمها الأستاذ حفظ الله أحمد النهمي، ممثل الجمعية في الملتقى، نائب رئيس لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال في الجمعية ومدير دائرة إدارة المخاطر في البنك الأهلي اليمني، وتمحورت الورقة حول الشراكة مع القطاع الخاص في مكافحة الجرائم المالية.

وفي مداخلة للأستاذ محمود قائد ناجي، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية، قال فيها من الملاحظ على أوراق عمل الملتقى أنها حمّلت المؤسسات المالية وحدها المسؤولية عن التحري ومتابعة العمليات المشبوهة، لافتا إلى أن هذا الكلام غير منطقي؛ لأن هناك مؤسسات أنشأتها الدولة مهمتها مكافحة الفساد ومكافحة المخدرات ومكافحة غسل الأموال، وتقع عليها المسؤولية الأولى، ثم يأتي دور المؤسسات المالية بعد ذلك.

وأكد على أهمية أن تقوم هذه المؤسسات المعنية التي لديها القانون والتخويل الكامل بمهمة المتابعة والتحري عن هذه العمليات، المشبوهة، سواء كانت في المؤسسات المالية أو في غيرها .. موضحا أن عمليات الفساد والعمليات المشبوهة وعمليات غسل الأموال لا تقتصر على المؤسسات المالية فقط، بل تتم في عدة مجالات كالتجارة مباشرة وفي شراء العقارات وعبر شركات الصرافة.

مشيرا إلى أن ذلك لا يعفي المؤسسات المالية من الالتزام بالقانون والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه أو أية عمليات مشبوهة، وأن المؤسسات المنوط بها مكافحة الفساد ومكافحة المخدرات وغسل الأموال عليها أيضا أن تهتم وتتابع هذه العمليات وتتحرى عن أية مخالفات تحدث حتى في المؤسسات المالية نفسها.

واختتم القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك مداخلته بالتعبير عن ثقته بأن التعاون بين المؤسسات المالية وهيئة مكافحة الفساد واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سيكون كفيلا في تحقيق هدف النجاح في مكافحة الجرائم المالية.

البنك اليمني يختتم دورة تدريبية لموظفيه في البورد البريطاني

اختتمت في صنعاء دورة تدريبية لموظفي البنك اليمني للإنشاء والتعمير بعنوان مدرب محترف معتمد من البورد البريطاني برعاية رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسين فضل هرهرة، والمدير العام الأستاذ مدين مسعود.

هدفت الدورة التي أقيمت بمركز التدريب في البنك على مدى ستة أيام إلى رفد 20 متدرباً من موظفي البنك من مختلف الإدارات والفروع من ذوي الخبرات بمهارات ومعارف في مجال إعداد حقائب التدريب وتنمية مهارات الإلقاء والعرض وتخطيط وتنظيم عملية التدريب وتأهيلهم لتنفيذ برامج التدريب في القطاع المصرفي والصيرفة الإسلامية والتحول إلى الاقتصاد الحقيقي.

واجتاز المشاركون التدريب بتقديم عرض مبسط لمهاراتهم التدريبية كما سيخضع المتدربون لتقييم نهائي من مركز التدريب ومن المدرب الدكتور علاء الخطيب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات البورد البريطاني للتدريب والاستشارات - المملكة المتحدة بتنفيذ حقيبة تدريبية خلال مدة ٣٠ يوماً ليتم بعدها اعتماد تلك الحقائب كمواد تدريبية يمتلك مركز التدريب المصرفي حقوق ملكيتها بعد إجازتها من الإدارة العليا.

وفي الختام أشار نائب المدير العام المهندس معن الشطفة إلى أن هذه الدورة تأتي ضمن استراتيجية البنك وسعيه المستمر في إعداد وتهيئة كوادره وصقل مهاراتهم وتطوير قدراتهم في العمليات المصرفية والأسس المهنية للعمل المصرفي وتعزيز الجوانب الإدارية والفنية لديهم.

الماجستير في إدارة الأعمال للباحثة ولاء ناصر أحمد الشلالي

حصلت الباحثة ولاء ناصر أحمد الشلالي- مدير إدارة الموارد البشرية في بنك اليمن الدولي- على درجة الماجستير بامتياز في إدارة الأعمال من جامعة صنعاء عن رسالتها الموسومة بـ(تقييم الأداء الوظيفي وأثره على أداء العاملين في بنك اليمن الدولي).

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظام تقييم الأداء على أداء العاملين في بنك اليمن الدولي مما يسهم في النفع لبقية البنوك التجارية العاملة في اليمن.

وأشادت لجنة التحكيم بقدرات الطالبة البحثية وبالنتائج التي توصلت اليها الدراسة.

تكونت لجنة المناقشة من كل من أ.د عبدالله عبدالله السنفي مشرفاً رئيسياً وأ. م.د عبدالعزيز محمد المخلافي مناقشا داخليا وأ.م.د/ نبيل محمد علي العلفي مناقشاً خارجياً.

تضامن باي
TADHAMON PAY
حوالات سريعة

مجاناً

الاختيار الأوسع
للحوالات الأسرع

الآن

من مصرف الراجحي في السعودية
حوّل لليمن عبر بنك التضامن

استلمها من أي صراف أو الإيداع لحسابك

بنك التضامن
Tadhamon Bank

مصرف الراجحي
alrajhi bank

جمعية البنوك اليمنية تشارك في احتفالية (محفظة جوالي) بتجاوز مشتركيها أكثر من نصف مليون مشترك

شاركت جمعية البنوك اليمنية ممثلة في الأستاذ/ محمود قائد ناجي، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة الجمعية، والأستاذ أكرم الجرموزي، مساعد الرئيس للدراسات والبحوث، في احتفالية (محفظة جوالي) التابعة لشركة " وي كاش "لخدمات وأنظمة الدفع الإلكترونية بتجاوز عدد مشتركيها أكثر من نصف مليون مشترك، بالرغم من دخولها المتأخر إلى السوق المالية اليمنية وإعلان تدشين خدماتها في 31 مايو من العام 2022.

وخلال الفعالية أكد المدير التنفيذي لشركة "وي كاش" عبدالباسط الشرفي العمل على تحقيق المزيد من التطوير والنمو خلال الفترة القادمة وتقديم خدمات أفضل وأكثر احترافية لجذب المزيد من المشتركين وتحقيق النتائج الإيجابية على المدى المتوسط والبعيد.

ولفت إلى أن المحفظة تستخدم أفضل الحلول التقنية عبر شبكات وكلاء وشراكات هي الأوسع والأكثر ثقة على مستوى الجمهورية تبلغ أكثر من ٣ آلاف وكيل لتقديم الخدمة وأكثر من 15000 نقطة بيع.

البنك الأهلي اليمني ينظم برنامجاً تدريبياً حول التخطيط الاستراتيجي لمدراء الإدارات وفروع صنعاء

نظم البنك الأهلي اليمني بالتعاون مع معهد إبداع الريادة البرنامج التدريبي «التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن BSC» لمدراء الدوائر والفروع خلال 5 أيام، وهدف البرنامج إلى تزويد 18 من المشاركين بأدوات ومهارات التخطيط الاستراتيجي اللازمة لتحقيق أهداف البنك ورؤيته المستقبلية.

وشمل البرنامج على مواضيع نظرية متخصصة وجلسات تفاعلية حول مفاهيم التخطيط الاستراتيجي وأهميته في تحقيق الرؤيا والرسالة والأهداف الاستراتيجية للبنك، بالإضافة إلى تزويد المشاركين بأدوات ومهارات حديثة تتعلق بتحليل البيئة وصياغة التوجهات الاستراتيجية من رؤيا- رسالة- الاهداف الاستراتيجية، ووضع مؤشرات الأداء، واعداد الخطط، وخطوات التنفيذ ومراقبة وتقييم الأداء، كما اشتملت على تطبيق عملي لخطوات التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، تخللها تطبيق عملي لعمليات التخطيط التنفيذي والتشغيلي.

وفي الختام أشاد مدرب البرنامج الدكتور عدنان السادة بمستوى تفاعل المشاركين ورغبتهم في تطبيق المفاهيم والمهارات التي تم تدريبهم عليها من البرنامج، وقدرة المتدربين على إحداث نقلة نوعية في البنك. وثمن جهود البنك الطموحة في تأهيل الكادر الوظيفي الذي يعتبر حجر الزاوية نحو التغيير الإيجابي والبناء.

فيما اشاد المشاركون بالبرنامج والقائمين عليه.. معبرين عن شكرهم وتقديرهم لجهود الإدارة العليا في تطوير مهارات الموظفين وقدراتهم بما ينعكس إيجاباً في الأداء والتطوير للمرحلة القادمة.

ويدشن العمل بنظام تخطيط الموارد (ERP Next)

دشن البنك الأهلي اليمني في مطلع أكتوبر 2023 العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسة المعروف بالـ ERP، والذي يهدف إلى تسهيل إجراءات العمل الداخلية وتحسين عمليات التخطيط والرقابة على الموارد والأداء، بالإضافة إلى تقليل تكاليف التشغيل وتعزيز الربحية وتحسين سرعة اتخاذ القرارات والاستجابة وتحقيق التكامل بين الدوائر المختلفة داخل البنك.

وجاء تدشين العمل بنظام تخطيط الموارد ضمن جهود البنك الرامية لمواكبة التطور التكنولوجي في بيئة الأعمال، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية للعمليات الداخلية من خلال أتمتة الخطوات والعمليات الإجرائية الروتينية، وتسهيل عملية التخطيط ومراقبة وتحسين وتطوير الأداء من خلال تبني المشاريع التطويرية الهادفة والطموحة التي تساهم في فعالية مخرجات الأنشطة وتقليل التكاليف والوقت ورفع الكفاءة الإنتاجية وجعل بيئة العمل أكثر حداثة ومواكبة لعالم الأعمال.

يشار إلى أن نظام "ERP" يعد حلاً تقنيًا شاملاً يدمج مجموعة من التطبيقات والوحدات الوظيفية، ويُمكن إدارات البنوك المختلفة من مشاركة البيانات والمعلومات والتخطيط للأعمال وإدارة الأنشطة بكفاءة وفعالية.

جديدنا

بنك الأمل للتمويل الأصغر AL-AMAL MICROFINANCE BANK

بيس pyes

GET IT ON Google Play

الخدمات الترفيهية

عبر تطبيق بيس

بإمكانكم الآن شراء وشحن
بطائق البرامج والألعاب

بإمكانـــكم الآن **سحـــب**
حوالات شبكـات الصرافة
لحسابك بيس pyes

مدير عام بنك اليمن الدولي خلال لقاء الربع الأخير للعام 2023 لقيادات وموظفي البنك:

البنك قادم على تحديثات ونقلة نوعية في مجال الأنظمة والخدمات الإلكترونية

عقد يوم السبت 14 أكتوبر لقاء الربع الأخير للعام 2023 لقيادات وموظفي بنك اليمن الدولي وفي مستهل اللقاء ألقى المدير العام الأستاذ/ عمر راشد عبدالحق كلمة تحدث فيها عن الوضع الحالي للبنك والخطط والأهداف المستقبلية للعام 2024.

وأشار إلى أن البنك قادم على تحديثات ونقلة نوعية في مجال الأنظمة والخدمات الإلكترونية بما يواكب أحدث التطورات في هذا المجال.

وتطرق المدير العام في كلمته إلى أن البنك في القريب العاجل سيقوم بمزوالة الاستثمار الإسلامي في عدة مجالات تطبيقاً لقانون منع التعاملات الربوية.

وأكد المدير العام على ضرورة الاهتمام بعملاء البنك وتقديم أفضل الخدمات لهم كونهم مصدر إلهام وقوة البنك، معبرا عن شكره لكافة العملاء على ثقتهم ووفائهم الدائم للبنك.

واختتم المدير العام كلمته بالشكر الجزيل لكافة موظفي البنك على ما يقومون به من أداء متميز وجهود عالية حافظت على المركز المالي للبنك كواحد من أقوى البنوك على مستوى اليمن.

البنك التجاري اليمني ينفذ برنامجاً تدريبياً حول إجراءات التمويل في المصارف الإسلامية

نفذ البنك التجاري اليمني برنامجا تدريبيا حول إجراءات التمويل في المصارف الإسلامية خلال الفترة من 15-18 اكتوبر 2023م، في قاعة جمعية البنوك اليمنية.

هدف البرنامج إلى رفد 30 مشاركا ومشاركة، من موظفي التمويل والاستثمار في الإدارة العامة، ومساعدي مدراء فروع محافظة صنعاء بمهارات ومعارف تضمنت التعريف بصيغ التمويل الإسلامية المعمول بها في المصارف الإسلامية وإجراءات التمويل لكل صيغة من صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ومراحل دورة التمويل في المصارف الإسلامية والإجراءات المنظمة لكل مرحلة.

ويأتي تنفيذ هذا البرنامج في إطار أنشطة وبرامج البنك لتأهيل وتدريب كوادره في مختلف الجوانب والمجالات المصرفية بما يسهم في تطوير مستوى الأداء، وبما يتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية ويلبي متطلبات قانون منع المعاملات الربوية ويلبي كذلك توجهات البنك المركزي اليمني في هذا الإطار.

وتحرص الإدارة التنفيذية للبنك ممثلة في الأستاذ/ ربيع الحميدي، المدير العام الرئيس التنفيذي على تدريب وتأهيل كادرها الوظيفي بما يواكب التطورات والتغيرات في السوق المصرفية.

وفي نهاية البرنامج الذي درب فيه المدرّب وليد محمد السياغي رئيس قسم التمويل والاستثمار في البنك التجاري اليمني تم توزيع الشهادات على المشاركين والمشاركات.

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقــة وأمــان

بطائق سبأ - الويب سيرفر

Websurfer 5 **Websurfer 3** **Websurfer PP**

MasterCard

✓ للشراء عبر النت والمواقع الإلكترونية.
✓ الترويج والإعلان عبر منصات التواصل

www.sababank.com info@sababanl.com sabaislamibank

الرقم المجاني
8000120

كاك بنك يختتم برنامجاً تدريبياً في مجال التخطيط التشغيلي وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية

اختتمت بصنعاء فعاليات البرنامج التدريبي في مجال التخطيط التشغيلي وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الذي نظمه معهد كاك بنك للتدريب المصرفي بالتعاون مع المؤسسة العلمية لرعاية المبدعين برعاية رئيس مجلس الإدارة الاستاذ ابراهيم الحوثي.

هدف البرنامج إلى رفد 60 متدربا من الطلاب والطالبات المبدعين في كلية الزراعة جامعة صنعاء مهارات ومعارف في مجال إعداد دراسات الجدوى والخطط التشغيلية والاستراتيجية في مشاريع القطاع الزراعي..

وفي الإختتام أكد أمين عام رئاسة الجمهورية الاستاذ / حسن شرف الدين أهمية تشجيع التوجه نحو الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية..

مشيداً بدور كاك بنك في دعم مثل هذه الانشطة والبرامج الهادفة في إطار المسئولية الاجتماعية للبنك على الاهتمام بشريحة المبدعين والمبدعات.

ولفت إلى أن هذا البرنامج التدريبي خطوة في طريق التحول إلى الانتاج في الجوانب الزراعية والثروة الحيوانية وفق أسس تخطيطية وإدارية سليمة.

وفي الإختتام بحضور الدكتور رياض القرشي رئيس قطاع التنمية والمشاريع ومدير إدارة التدريب محمد المقطري ومدير إدارة الخدمات الزراعية نبيل احمد سعيد أوضح مدير إدارة العلاقات العامة وتنمية المجتمع بكاك بنك وديع الصبري أن تنظيم هذا البرنامج يأتي ضمن المسؤولية الاجتماعية والدور الريادي للبنك في النهوض بالتنمية الاقتصادية والزراعية وخدمة المجتمع.

وأكد أهمية الشراكة مع المؤسسة العلمية لرعاية المبدعين في مجالات التدريب والتأهيل عبر معهد كاك للتدريب المصرفي.. معبرا عن أمله في أن تنعكس الاستفادة إيجاباً في الواقع العملي لما فيه تطوير القطاع الزراعي وخدمة المجتمع .

وتلقى المشاركون محاضرات نظرية وتطبيقات عملية حول التخطيط لأعمالهم ومهامهم بطريقة علمية ومنهجية فعالة لإنجاز تلك الأعمال والمهام في الوقت المحدد وكيفية اتخاذ القرارات الائتمانية بناء على المؤشرات المالية الناتجة من التحليل وطرق تحليل التسهيلات الكبيرة المقدمة عن طريق القطاعات المختصة بخدمة الشركات والمنشآت الكبيرة والمقاولين وغيرها من التمويلات الكبيرة.

وتم منح المتدربين عدداً من المراجع الاقتصادية والأدلة المساعدة في أعمالهم القادمة.

وفي الإختتام تم توزيع الشهادات على المشاركين في البرنامج.

الشبارة مسؤولا للتسويق في (كاك الإسلامي)

بعد تدرجه وشغله عدداً من المناصب الإدارية في كاك بنك صدر مؤخرا قرار تعيين الزميل أحمد الشباره مسؤولا للتسويق في كاك الإسلامي، بعد أن كان يشغل منصب رئيس قسم المسؤولية الاجتماعية والإعلامية في كاك بنك، وعمله من قبل نائباً لمدير إدارة العلاقات العامة، ثم مديرا للمكتب الإعلامي إلى جانب رئاسة تحرير المجلة المصرفية الصادرة عن كاك بنك.

إضافة إلى ذلك تولى الزميل أحمد الشباره عددا من المسؤوليات والمهام في الجانب الرياضي والإعلامي منها مسؤولية التسويق والاستثمار وعضو مجلس الإدارة في نادي العروبة، وعضو مجلس إدارة اتحاد كرة القدم بأمانة العاصمة سابقا، وهو أيضا عضو نقابة الصحفيين اليمنيين والاتحاد اليمني للإعلام الرياضي.

تهانينا للزميل أحمد وأمنياتنا له بالتوفيق والسداد في مهمته الجديدة.

كاك الإسلامي ومدارس المستقبل يوقعان اتفاقية تمويل الرسوم الدراسية

وقّع كاك الإسلامي مع مدارس المستقبل الدولية اتفاقية لتمويل الرسوم الدراسية لطلاب المدارس ضمن برنامج تمويل التعليم بالتقسيط إقرأ المقدم من فروع كاك بنك وكاك الإسلامي.

هدفت الاتفاقية إلى تسهيل سداد الرسوم الدراسية على الطلاب الراغبين بالتسجيل في المدارس حيث يتكفل البنك بتمويل سداد الرسوم الدراسية للطلاب بالتقسيط وبأقساط تصل إلى 12 شهرا بدون أي أرباح وبضمانات ميسرة وسهلة وبضوابط اسلامية معتمدة.

وقع الاتفاقية من جانب البنك الدكتور مصطفى عبدالرب حُميد- مدير فرع الشوكاني وعن المدارس الاستاذ/ عابد علي محمد عزان رئيس مجلس الإدارة.. وتأتي هذه الاتفاقية في إطار سعي البنك لتوسيع شبكة المؤسسات التعليمية التي يتم تقديم خدمة تمويل التعليم عبرها.

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة

والدة الأستاذ / علي محمد الكريمي

عضو مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

وبهذا المصاب الجلل نتقدم بخالص التعازي والمواساة القلبية إلى

الأستاذ/ علي محمد الكريمي

وكافة آل الكريمي

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع الرحمة والمغفرة وأن يسكنها فسيح جناته

ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان،،،

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيفـــون: **جمعيـــة البنـــوك اليمنيـــة**

عنهم: محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

قدمتها شركة أبو غزالة وشركاؤه للاستشارات..

أداة تقييم ذاتي لأنظمة الحوكمة في البنوك اليمنية

قدمت شركة أبوغزالة وشركاؤه للاستشارات - مكتب اليمن، أداة تقييم ذاتي لمدى تطبيق البنوك اليمنية لأنظمة الحوكمة في ممارسة أعمالها.

وأشار الأستاذ/ زكريا أبو الرجال- مدير الاستشارات في الشركة إلى أن أداة التقييم الذاتي مكونة من أكثر من 500 سؤال مبوّبة في أكثر من عشرين تبويباً، تهدف في مجملها إلى تقييم مدى تطبيق البنوك لأنظمة الحوكمة في ممارسة أعمالها، إضافة إلى امتلاك الأداة قيما ومميزات تمكّن مستخدميها من تحويل المعلومات الوصفية إلى أرقام عددية قابلة للقياس.

وبيّن أبو الرجال أن الأداة التي أعدتها مجموعة طلال أبو غزالة تعد عاملا مساعدا ومهما للبنوك التقليدية في التحول إلى بنوك إسلامية، تماشياً مع القوانين الجديدة ومنشورات البنك المركزي المتعلقة بهذا المجال.

مضيفا أن الإداة ركّزت على البنوك الإسلامية لتتمكّن كافة البنوك التقليدية من تحديد الفجوة التي تعاني منها وتعمل على توفير المتطلبات اللازمة للتحول إلى بنوك إسلامية خلال الفترة القادمة، حيث شملت الأداة تقييماً لهيئة الرقابة الشرعية واللجان المنبثقة عن مجالس إدارة البنوك على سبيل المثال.

ولفت إلى أن الأداة المستعرضة تمثل وسيلة

الأستاذ/ زكريا أبو الرجال

تقييم ذاتي (داخلي) يمكن لإدارة البنك (إسلامي أو تقليدي) من استخدامها بشكل داخلي دون تدخل من أية جهة سواءً رقابية أو تنظيمية، بحيث يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الحصول على التقييم الخارجي من الجهة المعدة لأداة التقييم متى ما احتاجت إلى ذلك سواءً قبل إجراء التقييم الذاتي أو بعده.

وقال إن أداة التقييم يمكن من خلالها

مجموعة طلال أبوغزالة
Talal Abu-Ghazaleh Organization

عرض مسؤوليات وكفاءة وتنظيم أعمال مجلس الإدارة والتعيينات والإحلال والتخطيط وأنظمة الضبط والرقابة، والتقييم الذاتي وتقييم الأداء، بحيث تنبثق لجان عن مجلس الإدارة (الحوكمة- المراجعة- المكافآت والترشيحات- إدارة المخاطر- الإدارة التنفيذية- بيئة الضبط والرقابة الداخلية- وظيفة المراجعة الداخلية- وظيفة الامتثال/ الالتزام- إدارة المخاطر- المراجعة الخارجية- الافصاح والشفافية- حقوق المساهمين- حقوق أصحاب المصالح الأخرى).

ولفت أبو الرجال أنه ورغم ما يمكن أن تحققه الأداة من أهداف التقييم الذاتي لأنظمة حوكمة البنوك في ممارسة أعمالها هناك متطلبات إضافية خاصة بحوكمة المصارف الإسلامية منها (هيئة الرقابة الشرعية- المراجعة الشرعية الداخلية- المراجعة الشرعية الخارجية).

الأستاذ/ عبدالباسط الشريف المدير التنفيذي لشركة وي كاش (محفظة جوالي):

(محفظة جوالي) هي المحفظة الأولى التي وفرت ميزة التسجيل عن بعد

في حوار خاص بمجلة المصارف أوضح الأستاذ/ عبدالباسط الشرفي المدير التنفيذي لشركة (وي كاش) (محفظة جوالي) أن المستقبل المالي بشكل عام في اليمن هو للخدمات المالية الإلكترونية، وأكد أن هناك جهوداً كبيرة تبذل من قبل الدولة ممثلة بالبنك المركزي اليمني لتعزيز هذا التوجه، وقال إن أقصر الطرق لتحقيق الشمول المالي في البلد هو طريق تقديم الخدمات المالية الإلكترونية كونها الأسرع والأقل تكلفة والأكثر أماناً وأن هذه الخدمات أصبحت من الخدمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.. تفاصيل في السياق التالي..

حوار/ مدير التحرير

نظمت المحفظة العديد من الفعاليات والدورات التدريبية وورش العمل بهدف خلق الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي

أعلنتم مؤخراً وصول عدد مشتركي (محفظة جوالي) إلى أكثر من نصف مليون مشترك خلال فترة لا تتعدى عاماً ونصف منذ إنشاء المحفظة ؟. ما هي الاستراتيجية التي اتبعتها المحفظة للوصول لهذا الرقم خلال فترة وجيزة؟.

– تمكنت المحفظة من تحقيق هذا الرقم نتيجة للعديد من الأسباب والعوامل ونماذج الأعمال التي اتبعتها الشركة فيما يخص استهداف العملاء. حيث كانت محفظة جوالي هي المحفظة السباقة للنزول الميداني للأسواق والجامعات ومراكز التسوق وغيرها من الأماكن للاستهداف المباشر للعملاء عبر مندوبينا الذين تم توزيعهم في مختلف مناطق ومديريات العاصمة وبقية المحافظات. كما أن «محفظة جوالي» هي المحفظة الأولى التي وفرت ميزة التسجيل عن بعد ما أكسبها ثقة شريحة كبيرة من العملاء. هذا من ناحية الاستهداف، أما من ناحية العوامل الأخرى فكان لسمعة شركاء المحفظة الرئيسيين من شبكات الحوالات (النجم، الامتياز، يمن اكسبرس) دور هام في تعزيز ثقة العملاء في المحفظة كون هذه الشبكات تعتبر أكبر شبكات الحوالات في الجمهورية اليمنية وأكثرها ثقة.

ولا ننسى أن الخدمات المتنوعة والسهلة والآمنة التي تقدمها المحفظة كانت من أهم أسباب حصول المحفظة على ثقة هذا العدد من العملاء، بالإضافة إلى خدمة العملاء عبر مركز التواصل على مدار 24 ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع.. كل هذه العوامل ساهمت في التزايد المتسارع لعدد مشتركي المحفظة، والفضل لله أولاً وأخيراً.

كيف تنظر إلى مستقبل المحافظ الإلكترونية في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها البلد؟.

– المستقبل المالي بشكل عام هو للخدمات المالية الإلكترونية بغض النظر عن الطرف الذي يقدمها سواء كانت بنوك أو شركات اتصالات أو شركات مالية. أما بالنسبة لوضع المحافظ الإلكترونية في البلد في ظل الأوضاع الحالية بغض النظر استمرت أو تم حلحلتها، فهي استثمارات طويلة المدى وستحقق أهدافها، كون التجارب في مختلفة دول العالم المتقدمة منها أو الدول الفقيرة، قد أثبتت نجاح هذه الخدمات والتقبل المتسارع لها في أوساط شرائح المجتمعات المختلفة بغض النظر عن الأوضاع السياسية والاقتصادية لهذه البلدان وأصبحت الخدمات المالية الإلكترونية من الخدمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

كيف ساهمت محفظة جوالي في نشر الثقافة المالية في أوساط المجتمع؟.

– تبنت محفظة جوالي ضمن مسؤوليتها المجتمعية العمل بشكل منفرد على تعزيز الثقافة المالية لدى الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع على مستوى الأفراد والشركات والمنظمات وغيرها. حيث قامت الشركة بتنظيم العديد من الفعاليات وورش العمل والندوات والمحاضرات والدورات التدريبية في هذا الجانب بهدف خلق الثقافة المالية لفئات المجتمع المختلفة وتعزيز الشمول المالي بشكل عام، والتأكيد على أن أقصر الطرق لتحقيق الشمول المالي في البلد هو طريق الوسائل الإلكترونية كونها الأسرع والأقل تكلفة والأكثر أماناً، كما أن محفظة جوالي ترحب بأي شراكات مع جميع الجهات للعمل على تعزيز الثقافة المالية والشمول المالي.

من خلال عملكم في الميدان وتجربتكم في مجال الخدمات المالية والرقمية ؟. ما هي التحديات التي لا تزال تواجه هذه الخدمات وكيف يمكن تجاوزها؟.

– نواجه العديد من التحديات بشكل عام ونعمل بصورة مستمرة لتجاوز هذه التحديات أو التعامل معها بالشكل والأسلوب المناسب.

من هذه التحديات ما يمكن للشركة تجاوزه بإمكانياتها وأدواتها ووسائلها ومنها تحديات عامة فيما يخص التشريعات والوسائل والأدوات التي هي مسؤولية الدولة لتقديم الدعم لهذا القطاع المتسارع والواعد. وفي توقعي أن استمرار العمل بالشكل الحالي دون وجود رؤية شاملة للشمول المالي تتبناها الدولة ممثلة بالبنك المركزي والجهات الأخرى ذات العلاقة فإن الصعوبات سوف تتراكم وتتزايد، الأمر الذي سيؤثر سلباً على المستوى المأمول في تحقيق الشمول المالي الكامل والاستفادة منه في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية وغيرها للبلد.

ماذا عن علاقة وي كاش (محفظة جوالي) بالبنك المركزي والجهات الحكومية؟. وهل هناك تسهيلات مقدمة من الجانب الحكومي؟.

– علاقة محفظة جوالي مع البنك المركزي والجهات الحكومية الأخرى هي علاقة جميع المؤسسات المالية المختلفة، هناك جهود كبيرة تبذل من قبل الدولة ممثلة بالبنك المركزي اليمني لتعزيز هذا القطاع، لكن كما ذكرنا سابقاً فإن عدم وجود رؤية موحدة للشمول المالي تقلل من فاعلية أي جهود مبذولة وتطيل الفترة الزمنية لتحقيق الأهداف المختلفة، بالإضافة إلى زيادة التكاليف على المؤسسات المالية بشكل عام.

كيف تنظر إلى التشريعات القائمة وما مدى ملاءمتها للتطورات التي تشهدها التكنولوجيا المالية؟.

– تبنى البنك المركزي اليمني سياسة مرنة في موضوع التشريعات الخاصة بالمحافظ الإلكترونية والنقد الإلكتروني بشكل عام.. الأمر الذي سهل لنا في المؤسسات المالية المختلفة التحرك بالشكل المطلوب والمناسب. حيث يعمل البنك المركزي اليمني على تحديثها وتطويرها بشكل مستمر وفقاً لمقتضيات ومتطلبات سوق العمل، والإمكانيات المتوفرة من بنية تحتية وغيرها، وكذا خصوصيات المجتمع اليمني على المستويات المختلفة سواء الديموغرافية أو التعليمية والجغرافية وغيرها.

ما هي خطة الشركة المستقبلية؟.

– تسعى الشركة لاستمرار تعزيز ثقة مشتركيها في خدماتها عبر التوسع المستمر لنقاط النفاذ من وكلاء ونقاط بيع، وتطوير خدماتها بإضافة خدمات جديدة ونوعية سيتم الكشف عنها خلال العام القادم إن شاء الله. ونحن مستمرون بتوفيق الله وعونه في السعي لتحقيق الخطة الخمسية للشركة والتي من أحد محاورها التوسع الإقليمي لخدمات الشركة.

خـــلال مؤتمـــر صحفـــي:

محفظة (جـوالي) رفيق مالي لأكثـر من نصف مليون مشترك

سهولة وسـرعـة وانـتـشـار واسـع وتكلفة أقـل وأمـــان عـالي

الأمير: البنك المركزي حريص على خلق شراكات استراتيجية مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق المحلية

الشريف: المحفظة تستخدم أفضل الحلول التقنية عبر شبكات وكلاء وشراكات تبلغ أكثر من ٣ آلاف وكيل

الحضرمي: محفظة (جوالي) حل تقني إبتكاري لتقديم الخدمات المالية الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي

المركعي: آلية العمل في المحفظة تقوم على الشفافية وتعزيز ثقة الجمهور بما تقدمه من خدمات إلكترونية متميزة

خلال مؤتمر صحفي عقد بصنعاء في الـ2 من نوفمبر 2023 أعلنت شركة "وي كاش" لخدمات وأنظمة الدفع الإلكترونية عن تجاوز عدد مشتركي محفظة (جوالي) التابعة لها أكثر من نصف مليون مشترك بالرغم من دخولها المتأخر إلى السوق المالية اليمنية وإعلان تدشين خدماتها في 31 مايو من العام 2022. وخلال المؤتمر أكد المدير التنفيذي لشركة "وي كاش" عبدالباسط الشرفي العمل على تحقيق المزيد من التطوير والنمو خلال الفترة القادمة وتقديم خدمات أفضل وأكثر احترافية لجذب المزيد من المشتركين وتحقيق النتائج الإيجابية على المدى المتوسط والبعيد.

حلول تقنية

دون الحاجة إلى حساب بنكي يمكن للراغب بالاشتراك في محفظة جوالي فتح حسابه الخاص بالمحفظة من مكانه عن طريق إرفاق بياناته والتواصل مع خدمة العملاء الخاصة بالمحفظة عبر الرقم المجاني 8000444، ليس ذلك فحسب فالحلول الإبداعية الإبتكارية والخدمات الإلكترونية السهلة والمتميزة التي قدمتها محفظة جوالي كثيرة ومنها على سبيل المثال (المدفوعات الجماعية) حيث تعتبر خدمات المدفوعات الجماعية للشركات والمؤسسات أحد تلك الحلول، التي تتيح للمؤسسات التحكم في العديد من العمليات مثل (التحويلات النقدية للموظفين - المساعدات الإنسانية وغيرها من حلول المدفوعات الجماعية) وبضغطة زر.. إضافة إلى ما تتميز به المحفظة من مستوى عال من الحماية والأمان والسرية والحفاظ على قدر عال من الخصوصية باستخدام أفضل التقنيات..

وفي هذا السياق لفت المدير التنفيذي لشركة "وي كاش " إلى أن المحفظة تستخدم أفضل الحلول التقنية عبر شبكات وكلاء وشراكات هي الأوسع والأكثر ثقة على مستوى الجمهورية تبلغ أكثر من 3 آلاف وكيل لتقديم الخدمة وأكثر من 15000 نقطة بيع.

خدمات نوعية

تقدم محفظة جوالي الكثير من الخدمات الإلكترونية ويمكن للمشترك فيها الاستفادة من تلك الخدمات التي أبرزها ارسال واستقبال الحوالات عبر أكبر ثلاث شبكات تحويل (النجم-الأمتياز- يمن إكسبرس) وسداد الفواتير واشتراك الباقات، كما تدعم محفظة جوالي الجهود الإنسانية للمنظمات الدولية والمحلية وضمان الشفافية والمصداقية بتسهيل أعمالهم الميدانية من خلال تحسين طرق دفع المساعدات النقدية، التي تراعي المستفيدين وتوفر لهم الكثير من الجهد والوقت.

وفي هذا السياق أكد مدير شركة (وي كاش) استمرار الجهود في تقديم الخدمات المتميزة والنوعية والآمنة للقطاع المالي المصرفي وتعزيز الاقتصاد التشاركي وخلق شراكات استراتيجية مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق المحلي لتكون المنصة هي الأوسع انتشارا والأكثر ثقة في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية لجميع الفئات والقطاعات بجودة عالية.

وأشار إلى أن المحفظة عملت على تخصيص خدمة الجوهرة للمرأة بكادر نسائي كما أنها مستمرة في تعزيز وضعها التنافسي وتحقيق النمو المتسارع في عدد مشتركيها، وثمن الشرفي دعم البنك المركزي اليمني الكبير والمستمر وجهوده في تعزيز هذا القطاع الواعد.

شراكات استراتيجية

من جهته أشار مدير عام أمانة سر البنك المركزي اليمني هاشم الأمير إلى أهمية التحول للتعامل عبر المحافظ المالية .. مؤكدا حرص البنك المركزي اليمني على خلق شراكات استراتيجية مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق المحلي من شركات وبنوك ومؤسسات تمويل بهدف تحقيق الأهداف المطلوبة ومعالجة إشكاليات العملة ونقص السيولة، ولفت إلى أهمية نشر الوعي والثقافة المالية على طريق تعزيز الشمول المالي.

تحول رقمي مالي

وفي هذا السياق أكد نائب المدير التنفيذي لشركة "وي كاش" الأستاذ وليد الحضرمي أن محفظة "جوالي" حل تقني إبتكاري إلكتروني مالي قدمته الشركة في إطار جهودها المبذولة لتعزيز حلول التحول الرقمي المالي والتركيز على تحقيق الكفاءة وتقليل التكلفة وصولاً إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم باقة من الخدمات في مجال المدفوعات المالية الإلكترونية عبر منصتها التي تم تأسيسها وفق أفضل المعايير التي ساهمت بشكل كبير في إمكانية تنوع الخدمات التي تقدمها.

ثقة وشفافية

بدوره قدم مدير تطوير الأعمال في شركة" وي كاش" (محفظة جوالي) زايد المركعي عرضا عن الخدمة وما تقوم به من عملية توعية بأهمية التحول للتعامل بالنقد الإلكتروني واستعرض آلية العمل في المحفظة والتي تقوم على الشفافية والثقة وهو ما عزز ثقة الجمهور بالمحفظة.

ولفت إلى أن الشركة نفذت برامج توعوية في عدد من المدارس والمعاهد والجامعات ولأصحاب المشاريع الصغيرة وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى سيدات الأعمال، وكذا المشاركة في المعارض المختلفة بهدف نشر الوعي بالثقافة المالية والتعريف بخدمات المحافظ الإلكترونية وكيفية عملها وفوائد التعامل النقدي الإلكتروني في إطار تعزيز الشمول المالي إضافة إلى عرض الخدمات والتسهيلات التي تقدمها محفظة جوالي ومميزاتها.

في عددها رقم (64) الصادر في أكتوبر 2023 .. نشرت مجلة (الاستثمار) حواراً مهماً أجرته مع القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية تحدث فيه عن جملة من القضايا المتعلقة بالبنوك والمصارف اليمنية ولأهمية ما تضمنه الحوار.. تعيد مجلة (المصارف) نشره .. إلى التفاصيل :

القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي:

ملتزمون بحيادية عمل البنوك والمصارف اليمنية

حوار / أنور العمري

لنبدأ من دوري البنوك اليمنية الأول، كيف جاءت فكرة اقامة الدوري ورعايتكم له؟..

في البداية انا سعيد لأن مجلة الاستثمار عادت لاستئناف نشاطها في التغطية الإعلامية لمجالات الاقتصاد والاستثمار في بلادنا، وبالنسبة لهذا الدوري الرياضي لموظفي القطاع المصرفي فالحقيقة أن البنوك تمر بمرحلة صعبة ولا نريد أن ينعكس هذا على معنويات موظفي البنوك وعلى اداراتها، فكان لا بد أن نعمل على رفع الروح المعنوية للعاملين في البنوك وتشجيع اقامة الانشطة الرياضية والثقافية في أوساطهم، وبالتالي قمنا بتشجيع ورعاية دوري البنوك الأول لكرة القدم السباعية الذي جاء بمبادرة من موظفي البنوك أنفسهم، ولم يكن أمامنا في الجمعية الا أن ندعم هذا النشاط الرياضي ونشجعه، كونه يرفع الروح المعنوية للموظفين، ويعمق علاقات الزمالة فيما بينهم، ويسهم في اكتشاف قدراتهم ومواهبهم في المجال الرياضي، وانطلاقا من طبيعة عمل جمعية البنوك في تعزيز التنسيق والتعاون بين البنوك والعمل المشترك بينهم قمنا برعاية هذا الدوري وتأطيره في نادي البنوك اليمنية.

توسيع وتنويع الألعاب والأنشطة الرياضية

هل لديكم توجه في الجمعية لتوسيع هذا النشاط الرياضي بحيث لا يقتصر على كرة القدم فقط، وإنما يشمل بقية الألعاب الرياضية الأخرى؟..

بالتأكيد، وقد طرحت على الاخوة في نادي البنوك أن يضعوا في خطة عملهم توسيع وتنويع الألعاب والأنشطة الرياضية التي سيتم تنظيمها عبر النادي لموظفي البنوك والقطاع المصرفي، بحيث يتمكنوا من ممارسة هواياتهم الرياضية المختلفة كالشطرنج والتنس وغيرها من الألعاب، واكتشاف ما لدى الموظفين من مهارات وقدرات في الألعاب الرياضية، وهو ما سيكون له تأثير معنوي مهم ينعكس ايجاباً على أدائهم الوظيفي.

*** إلى أي مدى يمكن أن يسهم تشجيعكم لهذا النشاط الرياضي في توجه البنوك والمصارف نحو الاستثمار في القطاع الرياضي؟..**

نعم هذا وارد، وهناك كثير من البنوك في العالم تقوم بتمويل أنشطة رياضية والاستثمار في الأندية الرياضية، وبالنسبة لنا في قطاع البنوك والمصارف في اليمن فنحن نمر حالياً بمرحلة صعبة، وأولوياتنا في الجانب الذي يخدم معيشة المواطن، لكن لا يعني ذلك أن البنوك لا تفكر في توسيع مجالات أنشطتها واستثماراتها في مجال الرياضة وغيرها من مجالات الاقتصاد الوطني.

ماذا عن أبرز المهام والأعمال التي تقوم بها جمعية البنوك اليمنية؟..

تقوم جمعية البنوك بالعديد من المهام التي نص عليها نظامها الاساسي، وعلى رأسها متابعة قضايا البنوك والدفاع عن مصالحها، وتعزيز الوعي

> **ندرس توسيع وتنويع أنشطة واستثمارات البنوك في الرياضة ومجالات الاقتصاد الوطني**

المصرفي، واقامة الانشطة الثقافية المتعلقة بعمل البنوك، وتعميق العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، وكذلك تطوير العلاقة مع جمعيات البنوك والهيئات الاقليمية الدولية ذات العلاقة بعملنا.

ماذا عن جهودكم في جمعية البنوك لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين البنوك والمصارف اليمنية؟..

هذا من صلب عمل الجمعية، فهي تدار من مجلس إدارة مكون من مدراء العموم في البنوك المنضوية فيها، ويتم مناقشة انشطة الجمعية من قبل مجلس الادارة الذي يتألف من جميع البنوك، فيتم تنسيق العمل لإيجاد وتطوير موقف موحد من مختلف القضايا التي تهم البنوك، ومن ضمنها القضايا المتعلقة بالقوانين التي تنظم العمل المصرفي، والقضايا المتعلقة بالتعامل مع الجهات الحكومية السيادية، وأيضاً ما يتعلق بتمثيل البنوك الأعضاء في الجمعية، سواء في الداخل أو في الخارج .

مشاكل تمويلية

في ظل هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها البنوك، هل لديكم رؤية أو تصورات معينة لتنويع المشاريع والمجالات الاستثمارية بحيث تتاح للبنوك فرص أكثر في مجالات استثمارية متعددة؟..

نحن نعمل حالياً في هذا الاتجاه، وخاصة بعد

> **لدينا رؤية للاستثمار في مشاريع طويلة المدى تعزز توجهات التنمية الاقتصادية في بلادنا**

> **دوري البنوك الأول يعكس ادراكنا لأهمية الرياضة في تعزيز أداء عاملي البنوك**

صدور قانون منع التعاملات الربوية والزام البنوك بتغيير جذري في انشطتها، ما يعني أن تتخلى البنوك عن أنشطتها التقليدية، وأن تتجه لتمويل مشاريع استثمارية طويلة المدى، لكن البنوك حالياً تواجه مشاكل تمويلية ناتجة عن صعوبة استرداد الأموال التي قامت باستثمارها في أذون الخزانة وغيرها، والجمعية تعمل إلى جانب الجهات الأخرى في كيفية تسهيل استردادها، وفي الوقت الذي تحصل فيه البنوك على القيمة الكاملة لاستثماراتها في أذون الخزانة وغيرها، سيتم توجيه هذه الأموال للاستثمار في مشاريع طويلة المدى، وعمل مّحافظ استثمارية تعزز مشاريع التنمية الاقتصادية في بلادنا.

ما الذي تعتزون بتحقيقه في جمعية البنوك اليمنية؟..

نحن في الجمعية نعتز بمواقفنا في الدفاع عن مصالح البنوك في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها بلادنا، وما تشهده من انقسام في السلطة النقدية داخل البلد، فهناك بنك مركزي في صنعاء، وبنك مركزي في عدن، وبالتالي نعمل في الجمعية على التزام البنوك والمصارف جانب الحياد، والتركيز والتفرغ للجانب المهني في عملها، بحيث تتعامل مع الجهتين بمهنية وحيادية.

رؤى مستقبلية

دعنا نختم بالحديث عن المستقبل ومعرفة أبرز خططكم وتوجهاتكم في جمعية البنوك خلال المرحلة القادمة؟..

نسعى خلال المرحلة القادمة لتعزيز أنشطتنا وعلاقاتنا مع جمعيات البنوك الأخرى، وتعميق العلاقة بالهيئات الدولية المهتمة بالأنشطة الاقتصادية في اليمن، والسعي لتطوير عمل البنوك، وتعزيز مهارات وقدرات العاملين فيها، بالإضافة إلى وضع السياسات المناسبة لعملية التمويل والاستثمار.

وفي ختام هذا اللقاء أشكركم كثيراً في مجلة (الاستثمار)، ونأمل أن يتعزز التعاون بين مجلتكم ومجلة الجمعية (المصارف) وسنعمل على دعم هذا التعاون بينهما.

YKB

v-mastercard

احصل الآن على

بطاقة الإنترنت الافتراضية عبر تطبيق v-mastercard

- إدارة مواقع التواصل الاجتماعي وتمويل منشوراتك .
- إدارة اشتراكاتك التعليمية والترفيهية عبر الإنترنت .
- دفع مشترياتك والحجوزات عبر الإنترنت .

yk-bank.com

خلال اختتام الدورة التدريبية المتعلقة بالتحول المصرفي ..

مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير: نحن في طور استكمال تعديل أنظمة البنك وفقا لمتطلبات الاستثمار المصرفي الإسلامي

اختتمت بصنعاء فعاليات الدورة التدريبية التي نفذها مركز التدريب في البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة من 29 أكتوبر وحتى 9 نوفمبر 2023.

وهدفت الدورة إلى تعزيز فهم الموظفين الإداريين (مدراء فروع البنك ونوابهم ومدراء الإدارات) حول الاختلافات الأساسية بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام التقليدي وكيفيات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية من حيث الاستراتيجية والمتطلبات والعمليات.

وخلال الاختتام أوضح مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير الأستاذ مدين عبدالجليل مسعود أن العمل مستمر من أجل استكمال تعديل نظام البنك الآلي وفقا لمتطلبات وعمليات النظام المصرفي الإسلامي.

مؤكدا على أهمية استفادة المشاركين من الدورة التدريبية والحرص على توسيع معرفتهم المتعلقة بأساسيات النظام المصرفي الإسلامي والضوابط والأحكام الشرعية التي تنظم عمليات الإيداع والاستثمار والعوائد الربحية وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقال مدير عام البنك مخاطبا المشاركين : ثقتي كبيرة أنكم قد استفدتم كثيرا خلال الدورة وننتظر المبادرة منكم في استقطاب العملاء وفي تقديم الملاحظات والآراء والمقترحات التي يمكن الاستفادة منها في تصحيح الوضع النظامي للبنك والتحول الكامل إلى العمل بالنظام الإسلامي الذي من شأنه أن يحقق الفائدة المرجوة للجميع.

9 سحوبات و18 فائزا بجوائز برنامج جواهر التجاري

الأستاذ/ إسكندر الحكيمي

يواصل برنامج جواهر التجاري المقدم من البنك التجاري اليمني رسم البسمة في شفاه مشتركي البرنامج، منذ تدشينه في العام 2007، متجاوزا كل الصعاب والتحديات في سبيل تحقيق طموحات وآمال المشتركين.

وفاز مؤخرا 18 مشتركا بجائزة البرنامج خلال السحوبات التي أجريت للفترة من يناير- سبتمبر 2023.

وأكد الأستاذ/ إسكندر الحكيمي- مدير التسويق في البنك، أن البرنامج رغم الصعوبات والتحديات والظروف القاسية التي مرت وتمر بها بلادنا منذ العام 2011 وحتى اليوم ظل رفيقا لمشتركيه وما يزال يحقق أحلام الكثير منهم سواء بالفوز بشقق الأحلام أو بالسيارات أو بالجوائز العينية والنقدية، ويواصل منح الجوائز والإسهام في إدخال الفرحة إلى قلوب الآلاف من خلال تحقيق أحلامهم بتوفير المسكن ووسيلة المواصلات.

وأشار الحكيمي إلى أن تفاعل المشتركين في البرنامج أعطاه زخما كبيرا حتى أصبح اليوم واحدا من أكبر وأشهر البرامج المجتمعية والمسابقاتية على امتداد الوطن، بل وعلى مستوى الوطن العربي الكبير.

مؤكدا أن البرنامج سيواصل العمل على تحقيق طموحات وآمال مشتركيه ولن يتوانى لحظة واحدة في بذل كل ما في وسعه لاستمرار منح الجوائز.

وأوضح الحكيمي أن برنامج جواهر المقدم من البنك التجاري اليمني يوزع 24 سيارة فيات 500 إيطالية موديل 2023 في العام، بواقع سيارتين في الشهر واحدة لفئة الرجال والأخرى لفئة حواء، وشقتين فاخرتين في السنة، الأولى منتصف العام والأخرى في نهايته، وجوائز نقدية قدرها 50.000 لـ عدد 36 مشتركا في السنة، بواقع مشتركين عن فئة الرجال ومشتركة واحدة عن فئة حواء، وجوائز نقدية قدرها 30.000 لـ عدد 96 مشتركا في السنة بواقع 5 مشتركين عن فئة الرجال و3 مشتركات عن فئة حواء، و75 جائزة نقدية كل شهر قدرها 10.000 لكل فائز بواقع 50 من المشتركين عن فئة الرجال و25 من المشتركات عن فئة حواء.

صلاح الدين الصباحي من فرع الجامعة يتسلم جائزة سيارة فيات 500 الايطالية من برنامج جواهر التجاري

جواهر التجاري
Jawaher Al-tejari

الفائزون بالسيارات الإيطالية فيات 500 لبرنامج جواهر التجاري

من السحب الأول إلى السحب التاسع للعام 2023

رضوان صالح علي بولاية أبيه (السحب الأول)	أسماء راجح بولاية أبيها (السحب الأول)
سلطان عبدالله عبد الجليل (السحب الثاني)	روان غالب علي عويدان (السحب الثاني)
عبد الوهاب العزي مهيوب (السحب الثالث)	صفاء عبدالواسع أحمد الصلوي (السحب الثالث)
محمد عبدالله المهدي (السحب الرابع)	أميره عبد الواحد الشرجبي (السحب الرابع)
رائد سالم بلعفير النهدي (السحب الخامس)	أمة الرحمن أحمد الصعفاني (السحب الخامس)
صلاح الدين علي الصباحي (السحب السادس)	أميمه مؤتمن حويرث (السحب السادس)
صبري صالح محمد حسن (السحب السابع)	ريم إسماعيل أحمد الميتمي (السحب السابع)
عصام شوعي الميموني (السحب الثامن)	نور علي محمد الخمري (السحب الثامن)
غمدان حزام أبو ذيبه (السحب التاسع)	مريم محمد صالح السندي (السحب التاسع)

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

ycbankye

8008000
009671299988

بمجرد إعادة النظر في الخلفية التاريخية ومسيرة النجاحات والإنجازات التي حققها البنك اليمني للإنشاء والتعمير، كذلك مبرّرات إنشائه في 28 أكتوبر (تشرين الأول) 1962 تتجلّى حقيقة الدور الرائد والكبير للبنك في تأسيس وترسيخ الثقافة المالية والمصرفية في أوساط المجتمع اليمني.

قبل إنشاء البنك لم يكن هناك أي بنوك تجارية وطنية أو عملة محلية للتداول، كل ما كان موجوداً هو عدد من البنوك الأجنبية التي تتمركز في مدينة عدن جنوب الوطن، إضافة إلى بنك خارجي وحيد في شمال الوطن هو البنك الأهلي التجاري السعودي، الذي كانت أعماله تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية البسيطة.

البنك اليمني للإنشاء والتعمير..

دور أساسي في ترسيخ الثقافة المالية والمصرفية

حسين فضل هرهره
رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير

وبقدر ما كان تأسيس وإنشاء البنك اليمني واجباً وطنياً وضرورة حتمية أملتها التحوّلات فقد مثل تأسيسه منطلقاً حقيقيا لنشر وترسيخ الثقافة المالية والمصرفية، ومنذ اللحظات الأولى للبدء في ترجمة فكرة تأسيسه على صعيد الواقع العملي تجاوب رجال الأعمال الوطنيين وأفراد المجتمع اليمني للمساهمة في البنك، وتجسّدت أول مظاهر ترسيخ الثقافة المالية والمصرفية اليمنية في إنعقاد مؤتمر إقتصادي في العاصمة صنعاء، حضره الكثير من التجار المقيمين فيها والقادمين من عدن وتعز والحديدة.

تأسس البنك اليمني للإنشاء والتعمير بموجب قرار جمهوري أصدره رئيس الجمهورية المشير عبدالله السلال نص على التالي: «بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ونظراً إلى حبّنا في تشجيع الإقتصاد الوطني حتى نضمن له التطور والتقدم، فقد رأينا إعطاء ترخيص بإنشاء بنك يسمى البنك اليمني للإنشاء والتعمير والله الموفق».

تم الإكتتاب في رأس المال البالغ 100 مليون من قبل الدولة بواقع 51% والنسبة الباقية 49% طرحت للإكتتاب العام من قبل القطاع الخاص من أفراد وشركات بعدد عشرة ملايين سهم قيمة كل سهم 10 ريال.

وبحكم طبيعة تكوين البنك كمساهمة مشتركة، فقد نجحت إدارة البنك المتمثلة في مجلس إدارته المكون من 11 عضواً تولّت الحكومة تعيين ستة أعضاء منهم، فيما تولت الجمعية العمومية إختيار الأعضاء الخمسة الآخرين في إرساء أسس ومداميك ترسيخ الثقافة المصرفية، وتوفير ظروف ومناخات البيئة المواتية لتحقيق الأهداف والمبادئ التي تضمّنها النظام الأساسي للبنك من خلال خلق وتكوين الشركات المالية المختلفة بين الدولة والقطاعات المختلطة التي مكنت البنك اليمني من الإسهام الفاعل في دعم إنشاء الشركات الوطنية ذات النفع الإقتصادي الخدمي كشركات النفط/ الكهرباء/ الأدوية/ الملح/ الزراعة، وتعدّدت أغراض البنك على النحو الذي تجسّد في نظامه الأساسي ليشمل الخدمات المصرفية العادية للقطاعين العام والخاص، إضافة إلى مساهمته في تنمية الإقتصاد الوطني وإدارة السياسة النقدية والمساهمة في إقامة المشاريع الإنمائية.

ومنذ تأسيسه وطوال مسيرته التي تجاوزت أكثر من 60 عاماً، تفرّد البنك في تقديم الخدمات المصرفية، حيث كان له فضل الأسبقية والريادة المصرفية في إرساء أسس ودعائم متطلّبات التعامل المصرفي لتحقيق النهوض والنماء الإقتصادي، إضافة إلى تفرُّده بدوره الوطني الرائد في رسم وتحديد معالم الإستقلال النقدي، كبنك مركزي وخزانة رسمية للدولة من جانب، ومن جانب آخر كوسيط ومسؤول عن إجراء التعاملات المصرفية والتجارية الخارجية ورسم السياسات النقدية منذ تأسيسه وحتى العام 1971، حيث إستقلّت الدولة بالسياسة النقدية والإصدار النقدي من خلال إنشاء البنك المركزي اليمني في ذلك العام.

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development

كان للبنك اليمني للإنشاء والتعمير دوره المساهم في دعم إنشاء البنوك اللاحقة التي توإلى تأسيسها ومنها «بنك اليمن الدولي، بنك اليمن والكويت، والبنك الصناعي»، ولا يزال البنك اليمني يحتفظ بمساهمته في بنك اليمن والكويت حتى اليوم.

كل هذا التميُّز والنجاح الذي حقَّقه البنك اليمني للإنشاء والتعمير، قاده إلى المساهمة في بنوك خارجية، كذلك إنشاء قاعدة عريضة من العلاقات المصرفية الدولية، وشبكات المراسلين لتغطية متطلّبات حركة التجارة الدولية.

ما عدا ذلك لم يكن هناك أي بنوك تجارية وطنية ولا عملة محلية متداولة قبل العام 1962، حيث كانت العملة في الجنوب هي الروبية الهندية والريال الفضي ماريا تريزا ويدعى بالريال الفرنسي الذي دخل إلى اليمن- الشمالي، مع وصول الحملة الفرنسية إلى المخاء في يناير (كانون الثاني) 1709، وكان يصك في النمسا.

بعد قيام الثورة في العام 1962 سُكت مباشرة عملات جمهورية بنمط السك الذي كان في عهد الإمام، مع تغيير العبارات وإدخال عبارة الجمهورية العربية اليمنية، وجميعها من النحاس. وفي العام 1964 بدأ التعامل بالعملة الورقية.

بالنظر إلى ما تقدم، تبرز أهمية الدور الذي لعبه البنك اليمني للإنشاء والتعمير في ترسيخ الثقافة المالية المصرفية، وإن كان من الطبيعي بحكم المسيرة الطويلة للبنك اليمني أن يتأثر بالظروف المحيطة والعوائق التي تتعرّض المسيرة الإقتصادية في البلاد، كذلك التأثر بالمتغيّرات السياسية.

ورغم كل ذلك، فقد إستطاع البنك في كل مرّة أن ينهض من جديد ويستكمل مسيرة نجاحه والإستمرار في العمل بجدية والإسهام في التحوُّل الإقتصادي المالي، وتقديم الخدمات المصرفية النوعية، وترسيخ الثقافة المالية والمصرفية. كذا تمكن البنك من التعامل مع مختلف كتل ودول العالم ولا سيما مع الدول العربية ودول العالم وتنظيم وتطوير العلاقات الإقتصادية لليمن مع الخارج.

وقد كان للإمكانات المتوافرة للبنك وخصوصاً كادره البشري المتميّز، الدور الأبرز في بناء العلاقات الدولية والتعاطي مع الخدمات المصرفية المطلوبة بما في ذلك تقديم الخدمات الإلكترونية الرقمية التي تم إدخالها حديثاً، وذلك من خلال الشبكات المحلية الواسعة الإنتشار لفروعه، كذلك الشبكة الواسعة لعلاقته مع البنوك الخارجية والمراسلين، من خلال كل ذلك كان للبنك اليمني دوره البارز في تنمية الخدمات المصرفية طوال مسيرة نجاحه التي تمتد لأكثر من 60 عاماً.

نظمه معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني..

الملتقى الأول لمكافحة الجرائم المالية في اليمن

الشماحي: أهمية الملتقى تكمن في التعريف بالجرائم المالية وأنواعها وأساليب مكافحتها

بدعم ورعاية كريمة من معالي الأستاذ/ هاشم إسماعيل علي محافظ البنك المركزي القائم بأعمال اللجنة الاقتصادية العليا، عقد بصنعاء يوم السبت الموافق 28 أكتوبر 2023 (الملتقى الوطني الأول لمكافحة الجرائم المالية في اليمن) الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية ووحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي، بمشاركة فاعلة من جهات إنفاذ القانون والجهات المعنية بالدولة بما فيها النيابة العامة ومكتب محامي الأموال العامة وجهاز الأمن والمخابرات واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال والهيئة العليا لمكافحة الفساد وكذا مؤسسات القطاع الخاص بما فيها البنوك والمؤسسات المالية من شركات الصرافة والمحافظ الإلكترونية وشبكات التحويلات وشركات التأمين، واتحاد الغرف التجارية وغرفة صنعاء وجمعيتي البنوك والصرافين والاتحاد اليمني للتأمين وجامعة صنعاء وبعض الجامعات الأهلية، حيث بلغ عدد الحاضرين في الملتقى ما يزيد عن 250 شخصاً.

وفي الافتتاح بحضور وكيل البنك المركزي اليمني لقطاع الشؤون المالية والإدارية أمين المتوكل أشار وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع العمليات المصرفية المحلية علي الشماحي إلى أهمية الملتقى في التعريف بالجرائم المالية وأنواعها وأساليب مكافحتها وما يرتبط بها من الجرائم المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والفساد والجرائم السيبرانية وغيرها.

واعتبر الملتقى فرصة لتبادل الرؤى والأفكار بين الجهات المعنية بمكافحة الجرائم المالية وبينها وبين القطاع الخاص وتحشيد الجهود لإدارة مخاطرها

السادة: تضافر الجهود الرسمية والقطاع الخاص أمر ضروري لمكافحة الجرائم المالية

والحد من آثارها السلبية وتمكين الجهات المعنية من مواجهتها والتصدي لها.

وأوضح أن الجرائم المالية تعتبر من الجرائم الخطيرة للغاية، فهي تتسبب بأضرار اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية فادحة، يتحمل ضريبتها وكلفتها الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص وتتم في كل الأحوال على حساب الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلد .

ولفت إلى أن تعميق المعرفة ونشر الوعي لدى كافة المواطنين والمؤسسات والجهات المعنية حول مخاطر هذه الجرائم وحقيقتها وطبيعتها القانونية وطرق وأساليب ارتكابها المختلفة يساعد على مواجهتها والوقاية منها ومكافحتها.

وحث الشماحي الجهات المعنية على ضرورة تكثيف التدريب والتأهيل لكوادرها في مجال مكافحة هذه الجرائم، وطبيعتها القانونية وطرق وأساليب ارتكابها المختلفة وسبل مواجهتها والوقاية منها ومكافحتها.

وعبر عن أمله في أن يخرج الملتقى بتوصيات تسهم في تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الجرائم المالية وتحديد أدوار ومسئوليات الجهات المعنية وجهات انفاذ القانون وجهات التحقيق في مواجهة هذه الجرائم.

من جهته استعرض رئيس وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني وديع السادة أهداف الملتقى وأهميته في تعزيز الشراكة وتنسيق جهود مكافحة هذه الجرائم الخطيرة وتبادل الخبرات وفتح قنوات

السماوي: الملتقى يشكل خطوة كبيرة على طريق تعزيز جهود التوعية بمكافحة الجرائم المالية

الاتصال بين المعنيين بمكافحة الجرائم المالية وبدء حوار فعال مع القطاع الخاص وإيجاد شراكة حقيقية لمكافحة الجرائم المالية.

ولفت إلى أهمية تبادل المعلومات وتوطيد الثقة والتعاون المتبادلين بين شركاء العمل من القطاعين العام والخاص وتحديد الأدوار والمسؤوليات ذات العلاقة بكل طرف.

وأكد ضرورة تضافر الجهود الرسمية والقطاع الخاص لمكافحة الجرائم المالية والجرائم المرتبطة وذات العلاقة بها وتطوير الشراكات بين الجهات المعنية لتقوية دورها في عمليات المكافحة.

فيما تطرق مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي إلى ضرورة تعزيز التوعية والتثقيف بأضرار الجرائم المالية والمنظمة وجرائم المخدرات والفساد والجرائم السيبرانية وما تسببه من أضرار على الأفراد وما تلقيه من أعباء على المجتمع والاقتصاد الوطني

وأشار إلى مخاطر هذه الجرائم وحقيقتها وطبيعتها القانونية وطرق وأساليب ارتكابها المختلفة وسبل مواجهتها والوقاية منها ومكافحتها.

وثمن السماوي دعم محافظ البنك المركزي اليمني هاشم إسماعيل لإقامة هذا الملتقى الذي سيشكل خطوة كبيرة على طريق تعزيز جهود مكافحة الجرائم المالية.

تحدثت عن الجرائم المالية وجرائم الفساد المنظمة وتداعياتها المختلفة وسبل مكافحتها..

9 أوراق عمل تخصصية ناقشها المشاركون في الملتقى

ناقش المشاركون في الملتقى الذين يمثلون الوزارات والمؤسسات الحكومية وجهات إنفاذ القانون (جهات التحري والتحقيق) ومؤسسات القطاع الخاص (9) أوراق عمل تناولت الجريمة المالية وسبل مكافحتها والجريمة المنظمة وتداعياتها المختلفة وجرائم الفساد وعلاقتها بالمؤسسات المالية وجرائم المخدرات وارتباطها بالجرائم المالية والجرائم السيبرانية في عصر التقدم التقني، ودور جهات إنفاذ القانون في مكافحة الجرائم المالية ودور التوعية والتنوير في مكافحة هذه الجرائم وتأثيرات الجرائم المالية على الاقتصاد الكلي وأخيراً الشراكة مع القطاع الخاص في مكافحة الجرائم المالية، وبالنظر إلى ما تضمنته أوراق العمل من معلومات توضيحية وتعريفية من شأنها رفع مستوى الوعي بالجرائم المالية وجرائم الفساد المنظمة والجرائم الأخرى المرتبطة وتداعياتها إضافة إلى المقترحات والتوصيات المتعلقة بآليات وسبل مكافحتها..

نستعرض هنا بشيء من الإيجاز خلاصة ما تضمنته أوراق العمل المختلفة..

وديع السادة

الجرائم المالية وسبل مكافحتها

جاءت ورقة العمل الأولى تحت عنوان الجرائم المالية وسبل مكافحتها، قدمها الأستاذ/ وديع السادة، رئيس وحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي اليمني.. أشار فيها إلى أن الجرائم الماليه تعتبر من الجرائم الكبيرة التي ترتكب بشكل مستمر وتحدث أضرارا مالية وتتسبب في إحداث اضطرابات داخل المجتمع وتنتج أموالا غير مشروعة، وبين السادة أن الجرائم المالية بدأت تنمو بشكل متسارع نتيجة لقيام المجرمين بتطوير أساليبهم وابتكار وسائل جديدة على الرغم من محاولات السلطات منعها وتتبعها بالطرق التقليدية.

ولفت إلى أن الجريمة المالية تتنوع بحسب أهدافها وطريقة ارتكابها ومكان ارتكابها ونوع الضحية فقد تكون مصرفية إذا استهدفت البنوك والقنوات المصرفية، وقد تكون اقتصادية إذا توجهت نحو الممتلكات والوظيفة العامة، وقد تكون إلكترونية إذا استخدمت وسائل التقنية الحديثة وقد تكون جريمة غسل أموال إذا كان الغرض منها إخفاء أموال تم الحصول عليها بطرق غير شرعية .

مشيرا إلى ما يترتب عن الجرائم المالية من آثار سلبية في جوانب حياة الأفراد والدول الاقتصادية والمالية والاجتماعيه والأمنية .

وأوضح أن مكافحة الجرائم المالية يكون عبر مسارين يعتمد الأول على المنع والوقاية ويعتمد الآخر على الإدانة والعقوبة وبينهما مسار ثالث يهدف إلى استرداد الأموال المنهوبة والتي تم الاستيلاء عليها.

رشيد المنيفي

الجرائم المنظمة وتداعياتها

وتحت عنوان (الجرائم المنظمة وتداعياتها) جاءت ورقة عمل القاضي/ رشيد المنيفي، عضو ومقرر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي أوضح من خلالها المفهوم الدولي والوطني للجرائم المنظمة وخصائصها والتداعيات الناتجة عن اتساعها وانتشارها، مستشهدا ببعض أنواع هذه الجرائم ومؤشراتها خلال العام 2021.. مبيناً وسائل وأدوات مكافحتها على المستويين الدولي والوطني وأوصت الورقة بضرورة إعداد استراتيجية وطنية وإطار شامل لمكافحة الجرائم المنظمة وتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية وجهات إنفاذ القانون والتحقيق والمحاكمة من خلال التعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة الأمنية المعنية في الجمهورية كما أكدت الورقة على أهمية تكوين قاعدة بيانات وتسهيل تبادل المعلومات.

جرائم المخدرات وارتباطها بالجرائم المالية

مجاهد القراع

وفي ورقة عمله المقدمة للملتقى تحت عنوان: (جرائم المخدرات وارتباطها بالجرائم المالية) أوضح المقدم مجاهد القراع، رئيس قسم مكافحة غسل الأموال في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أن جرائم المخدرات تعد من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم، مشيراً إلى ما يترتب عن تجارة المخدرات من تداعيات وتأثيرات سلبية واسعة النطاق على المجتمعات منها ارتباطها بالجرائم المالية وما يتعلق بذلك من جوانب تدفق للأموال غير المشروعة وتأثيرها على التوازن الاقتصادي، وتعزيز للجريمة المنظمة وتهديد للأمن الوطني إضافة إلى أثر المخدرات على الصحة العامة والمجتمع، واشتملت الورقة على عدد من محاور التعريف بالجرائم المالية وارتباطها بجرائم المخدرات وأنواعها وأهدافها وآلية مكافحتها إضافة إلى التأكيد على أهمية أن تكون مكافحة تجارة المخدرات والجرائم المالية أولوية من أولويات المجتمع المدني والسلطات المعنية وأهمية أن يكون هناك تعاون دولي قوي وتشريعات صارمة وجهود استباقية للحد من هذا التهديد الخطير.

محمد الشعيبي

الفساد وعلاقته بالمؤسسات المالية

فيما اشتملت ورقة عمل القاضي/ محمد الشعيبي، مدير عام التحري

والتحقيق في جرائم الفساد بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على عدد من التعريفات القانونية والفقهية للفساد والمؤسسات المالية، إضافة إلى توضيح علاقة الفساد بالمؤسسات المالية ودورهما في مكافحة الفساد والكشف عنه ومنعه ووضع حد لجرائمه وتأثيرها على اقتصاد الدول والمجتمعات كما أوصت الورقة بضرورة تعزيز دور الرقابة على المؤسسات وكشف جرائم الفساد المرتبطة بالعمليات المالية وتعزيز دور موظفي الامتثال الذي من شأنه الحد من الجرائم المالية وكذا ضرورة وأهمية تطبيق المؤسسات للالتزامات القانونية والمتطلبات الرقابية.

مازن بياض

الجرائم السيبرانية في عصر التقدم التقني

وتحت عنوان (الجرائم السيبرانية في عصر التقدم التقني) جاءت ورقة العمل التي قدمها الأستاذ/ مازن محمود بياض، قائد خدمات تكنولوجيا المعلومات في شركة مور يمن ومؤسس شركة داينمك سلوشنز لخدمات الأمن السيبراني، وتضمنت الورقة تحليلا شاملا لمفهوم الجرائم السيبرانية تعريفها وأنواعها وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد وسبل واستراتيجية مكافحتها.

دور أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة الجرائم المالية

أحمد حميد الدين

اشتملت ورقة عمل القاضي أحمد محمد حميد الدين، المحامي العام / عضو مكتب محامي عام نيابات الأموال العامة، التي قدمها تحت عنوان "دور أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة الجرائم المالية"على التعريف بمفهوم إنفاذ القانون وجهات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الجرائم المالية وطبيعة مهامها، ومجمل صور وأساليب المكافحة الوقائية والملاحقة الجزائية لردع الجناة ومرتكبي هذه الجرائم، وصولا إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بمساءلة الجناة واسترداد الأموال والأصول المالية التي استولوا عليها، ومن أجل مكافحة هذه الجرائم على النحو المطلوب أوصت ورقة العمل بتفعيل التحقيق الموازي في الجرائم المالية والتدابير الجزائية لتعقب الأموال محل الجريمة والعوائد الناتجة عنها، وضرورة تحديث وتعديل قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية وقانون الصرافة واستحداث القوانين والأنظمة الكفيلة بحمايتها ومواكبة التطورات المتسارعة في الأنشطة والخدمات المصرفية ووسائل الدفع الإلكتروني .

الآثار الاقتصادية الكلية للجرائم المالية في اليمن

مشعل الريفي

وتضمنت ورقة عمل الدكتور/ مشعل أحمد الريفي، عميد كلية التجارة والاقتصاد- جامعة صنعاء، التي قدمها للملتقى بعنوان (الآثار الاقتصادية الكلية للجرائم المالية في اليمن) تحليلا لطبيعة الآثار الاقتصادية الكلية للجرائم المالية في اليمن وتوضيح آليات تأثيرها على الاقتصاد الوطني، كما استعرضت ورقة الريفي أهم الآثار وتناولتها بالتحليل والقياس، إضافة إلى خلاصة بأهم النتائج والتوصيات الكفيلة بالحد من الجرائم المالية والأنشطة غير المشروعة والتقليل من آثارها الاقتصادية السلبية والتي لخصها الدكتور/ مشعل الريفي بتأكيده على ضرورة بناء وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة جرائم الأموال مشتملة على العناصر المتعلقة ببناء منظومة قانونية وتفعيل الدور الرقابي وتبني الأنظمة الإلكترونية الكفؤة وتفعيل الجانب الأمني والرقابي على الائتمان المصرفي من قبل البنك المركزي ونشر الوعي بمخاطر الجرائم المالية في أوساط المجتمع.

التوعية بمخاطر الجرائم المالية

فيما جاءت ورقة عمل الأستاذ/ عبدالقادر الحليلي، مدير إدارة الرقابة القانونية والمالية في الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات تحت عنوان" التوعية بمخاطر الجرائم المالية".. واشتملت الورقة على ستة محاور الأول مفهوم التوعية، والثاني

عبدالقادر الحليلي

أهمية التوعية بمخاطر الجرائم المالية، والثالث طرق التوعية،

والرابع وسائل التوعية والخامس الفئات المستهدفة بالتوعية، والسادس مخاطر عدم التوعية، وأوصت ورقة العمل بضرورة وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة للتوعية بالجرائم المالية في كافة المجالات ومواكبة وتحديث قوانين مكافحتها بما يتلاءم مع المستجدات العالمية إضافة إلى الاستمرار في تنفيذ حملات التوعية بمخاطر الجرائم المالية في كافة مؤسسات الدولة الحكومية والتعليمية من خلال تنفيذ المؤتمرات والفعاليات الخاصة بذلك على مدار العام.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجرائم المالية

حفظ الله النهمي

واشتملت ورقة العمل التي قدمها للملتقى، الأستاذ/ حفظ الله النهمي، ممثل جمعية البنوك اليمنية في الملتقى تحت عنوان (الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجرائم المالية) ستة محاور تضمن المحور الأول: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجرائم المالية والمحور الثاني: أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجريمة المالية وسبل تعزيزها والمحور الثالث: شروط ومميزات التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجرائم المالية والمحور الرابع : أنواع البيانات والمعلومات التي يتم تبادلها بين القطاعين العام والخاص والمحور الخامس: معايير تبادل المعلومات لتحقيق الشراكة بين القطاعين في مكافحة الجرائم المالية والمحور السادس: التحديات التي تواجه مكافحة الجرائم المالية ومخاطر تلك الجرائم على القطاع الخاص.

وبعد بيان النهمي لمخاطر الجرائم المالية على القطاع الخاص والمتمثلة بالخسارة المالية والإضرار بالسمعة والعواقب القانونية والعراقيل التشغيلية وزيادة التدقيق الرقابي وانخفاض ثقة العملاء استعرض عددا من التجارب التي رأى أنها ستكون تجارب ناجحة لتحقيق عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الجرائم المالية، مختتما ورقة عمله بعدد من التوصيات أوردها على النحو التالي:

1. تعزيز تبادل المعلومات: تسهيل تبادل المعلومات المالية والقانونية والاستخبارية والبيانات ذات الصلة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ويمكن القيام بذلك من خلال قنوات الاتصال الآمنة، والاجتماعات المنتظمة، والدورات التدريبية المشتركة، وإنشاء منصات لتبادل المعلومات.

2. أدوار ومسؤوليات واضحة: تحديد أدوار ومسؤوليات شركاء العمل من القطاعين العام والخاص لضمان التعاون الفعال، ووضع مبادئ توجيهية واضحة للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة وإجراء التحقيقات وتبادل المعلومات، مع احترام متطلبات خصوصية البيانات وسريتها.

3. الثقة والتعاون المتبادلان: تعزيز ثقافة الثقة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الحوار المفتوح والمشاركة المنتظمة وتبادل الخبرات لبناء علاقات عمل قوية وقنوات اتصال فعالة.

4. الموارد والخبرات الكافية: توفير الموارد والأدوات والتدريب اللازم لكل من الجهات الحكومية والقطاع الخاص المشاركة في الشراكة، يمكن أن يشمل ذلك برامج تدريب متخصصة، وحلول تكنولوجية، والوصول إلى خبراء متخصصين في مجال منع الجرائم المالية والكشف عنها.

5. الأطر القانونية المتجانسة: التأكد من توافق الأطر القانونية والمتطلبات التنظيمية بين القطاعين العام والخاص، وهذا يمكن أن يساعد في تبسيط التحقيقات الأولية أو النهائية، وتسهيل تبادل المعلومات، وتجنب العقبات القانونية غير الضرورية التي يمكن أن تعرقل فعالية الشراكة.

6. التوعية والتثقيف العام: إجراء حملات توعية عامة ومبادرات تثقيفية لرفع مستوى الوعي حول الجرائم المالية والدور الذي تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحتها، وتشجيع الأفراد والشركات على الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة وتسليط الضوء على فوائد الجهود التعاونية في حماية النظام المالي.

7. التقييم والتحسين المستمر: تقييم أداء وفعالية الشراكة بشكل منتظم، وتكييف الاستراتيجيات ومنهجيات العمل بناءً على الدروس المستفادة والاتجاهات الناشئة والمخاطر المتطورة في مجال الجرائم المالية، وتعزيز ثقافة التحسين المستمر والتعلم داخل القطاعين العام والخاص..

أكدت على أهمية إعداد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الجرائم المالية..

توصيـــات الملتقـــى

وفي ختام الملتقى أصدرت لجنة التوصيات التي تم تشكيلها برئاسة القاضي رشيد المنيفي وعضوية كل من : الدكتور عبدالعزيز الكميم، الدكتور مشعل الريفي، القاضي أحمد حميدالدين، العقيد مجاهد القراع، الأستاذ/ أكرم الجرموزي، الأستاذ/ جعفر طه.. عددا من التوصيات التي تبرز أهمية ذكرها في السياق التالي:

القاضي المنيفي

● أكدت لجنة التوصيات على أهمية إعداد استراتيجية وطنية شاملة - كإطار شامل- لمكافحة الجرائم المالية والمنظمة والمخدرات والفساد والجرائم السيبرانية، وتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية وجهات إنفاذ القانون وجهات التحقيق في مواجهة هذه الجرائم، والتنسيق الفعال بين كافة الأجهزة المعنية على مستوى الجمهورية، وتكوين قواعد البيانات وتسهيل تبادل المعلومات بينها بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وأجهزة إنفاذ القانون.

● طالبت لجنة التوصيات بإعداد آلية لتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الجرائم المالية عبر الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع كافة الشركاء، وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة الجرائم العابرة للحدود.

● أكدت لجنة التوصيات على ضرورة إنشاء نظام مالي موحد لتسوية المدفوعات الوطنية وتنظيم العمليات المالية والمصرفية تحت مسؤولية وإشراف البنك المركزي اليمني وإصدار قوانين ملزمة وحازمة لإلزام القطاع الحكومي والقطاع الخاص بأنظمة الحوكمة والشفافية والإفصاح.

● حثت لجنة التوصيات على أهمية بناء خطط استجابة شاملة ومتسقة لمتابعة الجماعات الإجرامية ومكاسبها غير المشروعة، وتعزيز الشراكات بين الجهات المعنية لتقوية دورها في عمليات المكافحة من ناحية ومن ناحية أخرى التمكن من حجز وتجميد ومصادرة واسترداد الأموال غير المشروعة التي تجنيها الجماعات الإجرامية من خلال ما ترتكبه من جرائم بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وأجهزة انفاذ القانون.

● دعت لجنة التوصيات إلى اعتماد أساليب وتقنيات جديدة وحديثة في عمليات التحري وجمع المعلومات وتتبع وملاحقة الجماعات الإجرامية المنظمة والتحقيق فيها بما يتلاءم مع طبيعة الجرائم المنظمة وطرق وأساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظمة لتحقيق فاعلية أكبر في تتبع هذه الجماعات والحد من مخاطرها وتأثيراتها.

● طالبت لجنة التوصيات بتعزيز التوعية والتثقيف بأضرار الجرائم المالية والمنظمة وجرائم المخدرات والفساد والجرائم السيبرانية، وما تسببه من أضرار على الأفراد وما تلقيه من أعباء على المجتمع والاقتصاد الوطني وتوعية العامة بأهمية مكافحة هذه الجرائم، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تعليم الناس كيفية التعامل مع البيانات الشخصية والمالية بشكل آمن يمكن أن يقلل بشكل كبير من المخاطر التي يتعرضون لها وإدماج المفاهيم والموجهات في المناهج الدراسية لمراحل التعليم المختلفة.

● حثت لجنة التوصيات على تكثيف عمليات التدريب والتأهيل لمنتسبي جهات إنفاذ القانون والجهات القضائية في مجالات الجرائم المالية والمنظمة وتنمية القدرات على تحليل البيانات الضخمة وتحليل المعلومات المتعلقة بالشبكات الاجرامية لتعزيز القدرة على رصد وتعقب الأنشطة المالية غير المشروعة ومكافحة هذه الجرائم.

● دعت لجنة التوصيات إلى تعزيز دور مسؤولي الامتثال في المؤسسات المالية وجهات الرقابة والإشراف والمنظمات غير الهادفة للربح، بما من شأنه تفعيل وسرعة عمليات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة لوحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي دون تأخير وتوفير الضمانات اللازمة لحمايتهم بما في ذلك الضمانات المتعلقة بالعزل وذلك للحد من الجرائم المالية والجرائم الأخرى المرتبطة بها وتفعيل جوانب التنسيق والتعاون والتواصل بين وحدة جمع المعلومات المالية والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بما يفضي إلى تجاوز أي جوانب قصور في عملهما وبما يخدم فاعلية وسرعة مكافحة الجرائم المالية.

● طالبت لجنة التوصيات بتعزيز التدابير والإجراءات اللازمة لتعقب الأموال محل الجريمة والعوائد الناتجة عنها ومصادرة العوائد والأدوات والوسائط المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم ومنع الجناة من الإستفادة منها وتعزيز إجراءات استرداد الأموال العامة والأصول المالية المنهوبة سواءً على المستوى المحلي أو الدولي و تطبيق إجراءات الأمن السيبراني المتعلقة بالحلول وتقنيات حماية الأنظمة والشبكات والبرامج والأجهزة من الهجمات الرقمية مثل جدران الحماية وبرامج مكافحة الفيروسات، والحفاظ على تحديثات البرامج الأمنية بشكل مستمر وتفعيل التحقيق الموازي (التحقيق المالي الموازي) في الجرائم المالية، واستحداث مهنة المحاسبة القضائية، لتسهيل عمل المحققين والقضاة في البت في الجرائم المالية المختلفة.

● أكدت لجنة التوصيات على سرعة إصدار قانون التجارة الإلكترونية وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية "الجرائم السيبرانية" وقانون الأصول الافتراضية واللوائح التنفيذية اللازمة لها وتعزيز تبادل المعلومات وتوطيد الثقة والتعاون المتبادلان بين شركاء العمل من القطاعين العام والخاص وتحديد الأدوار والمسؤوليات ذات العلاقة بكل طرف وتفعيل الرقابة على شركات ومكاتب التدقيق الخارجي (المحاسبين القانونيين) وإلزامهم بتطبيق الإجراءات القانونية التي تنص عليها القوانين واللوائح النافذة وإعداد التقارير المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية والمتطلبات القانونية والإدارية الوطنية بما يسهم في كشف الجرائم المالية التي ترتكب في مؤسسات وشركات القطاع الخاص.

وفي اختتام الملتقى بحضور محامي عام نيابة الأموال العامة القاضي علي يحيى المتوكل أكد مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي على أهمية تحشيد الجهود لإدارة مخاطر الجرائم المالية والحد من آثارها السلبية وإيجاد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص لمكافحة الجرائم المالية.

وأشاد بمشاركة كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص ودورها الفعال في إنجاح الملتقى، لافتا إلى أنه سيتم وضع نتائج وتوصيات الملتقى ضمن الخطط المستقبلية وتنفيذها لتحقيق النجاح المطلوب في مكافحة الجرائم المالية في اليمن.

وتم تكريم الجهات المتعاونة في إنجاح الملتقى والمتمثلة في النيابة العامة ومكتب محامي عام الأموال العامة، والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجهاز الأمن والمخابرات، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، والإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية، والإدارة العامة للعلاقات الخارجية والشرطة الجنائية الدولية "انتربول صنعاء" ومعهد الدراسات المصرفية، ووحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني، كما تم تكريم مقدمي أوراق العمل التي ناقشها المشاركون في الملتقى.

المحافظ الإلكترونية.. دور بارز في نشر الثقافة المالية وتحقيق الشمول المالي

في ظل استمرار الثورة التكنولوجية الإلكترونية التي تأتي مع مرور كل يوم بمنتج رقمي تقني جديد، وتوظيف المؤسسات المالية والمصرفية في مختلف بلدان العالم لمنتجات هذه الثورة الإلكترونية في تطوير وتحديث خدماتها المصرفية وتسهيل حصول العملاء عليها وإدارة تعاملاتهم المالية بشكل يوفر الوقت والجهد..

برزت أهمية استفادة القطاع المصرفي اليمني من هذه التقنيات الإلكترونية الحديثة والمتطورة في إدارة تعاملاته وتقديم خدماته المصرفية المالية وتوفير الحلول الإلكترونية المبتكرة والإبداعية للإشكاليات والأزمات الماثلة التي فرضتها طبيعة تطورات الحياة..

في هذا السياق يأتي ملف هذا العدد من مجلة (المصارف) المتضمن عدداً من المواد الموضوعية والتحليلية المتعلقة بما يشهده واقع القطاع المصرفي من تطور في تقديم خدماته المالية، بدأ يتجلى بشكل ملموس من خلال بروز المحافظ الإلكترونية التابعة لبعض المصارف والبنوك وما تقدمه من خدمات رقمية مالية ومصرفية، إضافة إلى مواد أخرى تستعرض الصعوبات والتحديات الماثلة أمام توجه مؤسسات القطاع المصرفي نحو تحقيق الشمول المالي وتقديم الخدمات المالية الإلكترونية وتقترح الحلول الكفيلة بتجاوز هذه الصعوبات والتحديات..

إلى التفاصيل..

تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي من خلال الخدمات والحلول المالية الإلكترونية هو هدف كاك بنك، حيث يُعتبر البنك شريكًا أساسيًا في دعم توجهات الدولة والبنك المركزي في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي من خلال اعتماده أحدث التقنيات والخدمات في أنظمة المدفوعات، وقد استطاع كاك بنك تأكيد مكانته كواحد من البنوك الرائدة في هذا المجال.

(كاك بنك) خدمات إلكترونية مبتكرة ودور متميز في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي

فارس أحمد السماوي *

تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي من خلال تقديم الخدمات والحلول المالية الإلكترونية هو هدف (كاك بنك)

يهدف البنك إلى تمكين الأفراد والتجار ومقدمي الخدمات المالية من الاستفادة الكاملة من التقنيات المالية الحديثة، ويعتمد في ذلك على قدراته التقنية والتكنولوجية المتميزة وفريقه المحترف.

وضمن خطته الشاملة للتطوير والتحديث، قام كاك بنك مؤخرًا بإطلاق مجموعة واسعة من الحلول والخدمات المالية التي تلبي احتياجات العملاء، ومن خلال هذه الخدمات، يمكن للعملاء الاستفادة من تجربة مالية سهلة ومريحة، مما يعزز الشمول المالي ويسهم في التحول الرقمي في المجتمع.

نظام المدفوعات والتسويات (MPS)

قام كاك بنك بتطوير وإطلاق نظام المدفوعات والتسويات (MPS) بهدف تحقيق التشغيل البيني (Interoperability) بين مقدمي الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، ويوفر هذا النظام مجموعة واسعة من الخدمات لمقدمي المحافظ الإلكترونية (Banking as a Service)، ويسهل عملية التحويل بين المحافظ الإلكترونية المختلفة وحسابات البنوك (B2W - W2B)، إضافة إلى ذلك، يوفر النظام خدمات أخرى مثل المدفوعات الإلكترونية (B2B- B2G- P2G)، وبوابة سداد الفواتير (Bill Payment Gateway)، والسحب من الصرافات الآلية (Interoperable Cardless ATM)، والإيداع والسحب النقدي من وكلاء المحافظ الإلكترونية (AUAI)، وخدمة البطاقات المصرفية الافتراضية.

ويُعتبر نظام (MPS) نموذجًا فريدًا يسهم بشكل إيجابي في تعزيز التشغيل البيني بين مقدمي الخدمات المالية، مما يؤدي إلى تحسين تجربة العملاء، وتعزيز المنافسة وتعزيز تعميم الخدمات المالية.

ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع البنوك ومقدمي خدمات المحافظ الإلكترونية، نجح البنك في تحقيق درجة عالية من التشغيل البيني بين الأطراف المشتركة، مما ساهم في تسهيل تنفيذ الحوالات الفورية بتكاليف منخفضة، كما يتميز النظام بأنه تم تطويره بالكامل داخلياً بواسطة البنك، مما يمنحه المرونة والتكامل المصرفي في التصميم. كما يستفيد البنك من خبرته الفريدة في السوق المحلية، مما يمنحه القدرة والموثوقية العالية في تقديم وتطوير وتخصيص خدمات نظام (MPS) لتلبية متطلبات مقدمي الخدمات المالية الإلكترونية.

محفظة (موبايل موني- أفراد)

تقدم محفظة (موبايل موني) خدمات متقدمة ومبتكرة في مجال المدفوعات الإلكترونية والتحويلات المالية للأفراد الذين لا يملكون حسابات بنكية، وتهدف هذه المحفظة إلى تعزيز الشمول المالي للجميع من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكاليف منخفضة.

أحد الخدمات التي تقدمها المحفظة هي بوابة سداد خدمات التعليم (Education Payment Gateway)، حيث تتيح هذه الخدمة للطلاب سداد الرسوم الجامعية الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى رسوم التنسيق للجامعات والكليات والمعاهد الفنية والمهنية والصحية والمتخصصة عبر تطبيق محفظة موبايل موني، وذلك بمراعاة أعلى معايير الخصوصية والأمان.

كما تقدم المحفظة خدمات سداد رسوم الجهات الحكومية والخاصة، بهدف توفير الوقت والجهد للأفراد وتلبية احتياجاتهم، وتعزيز توجهات الحكومة نحو تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع. تشمل هذه الخدمات الاستعلام ودفع المخالفات المرورية (Fines Inquiry & Payment) والالتزامات والمستحقات الحكومية المختلفة (P2G) للعملاء الأفراد.

محفظة (موبايل موني بزنس - أعمال)

تم إطلاق تطبيق "محفظة موبايل موني بزنس - أعمال" حديثًا من قبل البنك، ويوفر مجموعة واسعة من الخدمات المالية للشركات ورجال الأعمال.

يأتي هذا الإطلاق استجابةً لاحتياجات قطاع الأعمال والطلب المتزايد على الخدمات المالية المتنوعة. يُعتبر التطبيق أداة قوية تساعد على تسهيل وتحسين العمليات المالية للشركات ورجال الأعمال.

توفر المحفظة للشركات والتجار وسائل متعددة لتحصيل مبيعاتهم، بما في ذلك استلام المدفوعات عن طريق الرسائل القصيرة (SMS) والدفع المباشر عبر الإنترنت. كما يتيح التطبيق استخدام رمز الاستجابة السريعة (QR) لتسهيل عملية استلام المدفوعات من العملاء.

وتقدم المحفظة أيضًا خيارات واسعة لتحويل الأموال، بما في ذلك التحويلات التجارية لحسابات شركات وتجار أخرين (B2B) ولحسابات الوكلاء وشركات الصرافة (B2A)، وكذلك تحويل الأموال إلى حسابات مصرفية (W2B) ومحافظ إلكترونية أخرى (W2W) عبر نظام (MPS). بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات والتجار دفع الأموال لحسابات العملاء الأفراد (B2P)، مثل دفع الرواتب والإيداع واسترداد الأموال وغيرها من الخدمات الأخرى. كما توفر المحفظة خدمة المدفوعات الحكومية (B2G)، والتي تشمل الرسوم الجمركية والضرائب المختلفة.

يمكن للمستخدمين أيضًا دفع رسوم خدمات الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية (Collection Orders)، إضافة إلى تسديد قيمة المشتقات النفطية لشركة النفط اليمنية. تؤكد هذه الخدمات ريادة البنك وامكانيته المتطورة في رقمنة المدفوعات الحكومية، مما يدعم جهود التحول الرقمي للخدمات الحكومية، ويعزز مكانة البنك

كشريك موثوق ومبتكر في هذا السياق.*.

توفر المحفظة أيضًا ميزات إدارة ومتابعة الحركات المالية والحسابات والإيرادات، حيث يمكن لرجال الأعمال ومدراء الشركات بناء مصفوفة صلاحيات مالية ملائمة لاحتياجاتهم. كما يتيح لهم إضافة وإدارة المستخدمين وتعيين الأدوار وسقوف الخدمات بطريقة سهلة وآمنة.

البطائق الافتراضية

قمنا مؤخرًا بإطلاق خدمة البطاقات الافتراضية، (Virtual Reloadable Card)، وهي خدمة جديدة توفر تجربة مصرفية مبتكرة للعملاء، وتتوافق مع استراتيجية البنك في تقديم حلول مبتكرة للسوق تعزز تجربة العملاء وتسمح لهم بالوصول إلى آفاق جديدة من التميز. تتيح هذه الخدمة للعملاء إصدار وتفعيل بطاقات (Visa & UnionPay) عبر تطبيق محفظة موبايل موني، ويمكن تعبئة هذه البطاقات بشكل مستمر دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية، مما يلبي احتياجات العملاء في دفع الفواتير والحجوزات والاشتراكات والتسوق عبر الإنترنت. يمكن للعملاء الحصول على أكثر من بطاقة افتراضية، ويتميز التطبيق بسهولة التحقق من الرصيد وتتبع العمليات المنفذة، بالإضافة إلى إمكانية إلغاء البطاقة عند الحاجة.

كما أن (كاك بنك) هو شريك رئيسي (Principle Member) لشركتي فيزا ويونيون باي، مما يتيح له تطوير منتجات بطاقات متنوعة تشمل عروضًا حصرية وامتيازات متعددة. بفضل قدراته التقنية وامتثاله لمعايير السلامة والتشفير والأمان، تمكن البنك من تقديم خدمة البطاقات الافتراضية بجودة عالية وتكلفة منخفضة.

ومن المتوقع أن يسهم ذلك في تعزيز استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأدوات الدفع الرقمية، وتعزيز مفهوم الشمول المالي والاعتماد على التكنولوجيا المالية لتحقيق تجربة دفع متميزة وملائمة للعملاء.

فتح الحسابات عَن بُعد

يهدف (كاك بنك) إلى تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية والمدفوعات الرقمية. ولتحقيق هذا الهدف، قام البنك بإطلاق خدمة التسجيل الذاتي (Self-Registration) لعملائه عبر تطبيق محفظة موبايل موني، وهو من بين أوائل البنوك في اليمن التي قدمت هذه الخدمة.

وفي سعيه لتوسيع نطاق خدماته الرقمية، أطلق البنك مؤخرًا خدمة فتح حساب تجاري بطريقة رقمية (Digital Corporate Onboarding) باستخدام تطبيق محفظة موبايل موني بزنس- أعمال. تعتبر هذه الخدمة الأولى من نوعها وتمثل تقدمًا هامًا في تحسين تجربة العملاء وتسهيل وتسريع إجراءات فتح الحسابات التجارية. من خلال هذه الخدمة، يستطيع العملاء الآن فتح حسابات تجارية بسهولة وسرعة، مما يساهم في تسهيل العمليات التجارية وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية.

يتم تطوير خدمات (كاك بنك) الإلكترونية باستخدام أحدث التقنيات وتطبيق أعلى معايير الأمان والتشفير

السحب بدون بطاقة

خدمة السحب بدون بطاقة (Cardless Cash Withdrawal) وهي خدمة مبتكرة تم تطويرها وتقديمها من قبل (كاك بنك)، وهو أول بنك في اليمن يقدم هذه الخدمة. تهدف هذه الخدمة إلى تسهيل عملية سحب النقود للعملاء من الصرافات الآلية دون الحاجة لاستخدام بطاقة مصرفية تقليدية. ويتم ذلك عن طريق تطبيق المحافظ الإلكترونية والرسائل القصيرة (SMS).

تم تطوير هذه الخدمة باستخدام أحدث التقنيات وتطبيق أعلى معايير الأمان والتشفير، وذلك لضمان سلامة المعلومات المالية والشخصية للعملاء. تُعدُ خدمة السحب بدون بطاقة حلاً لمشكلة رفض الوكلاء السحب لعملاء المحافظ الإلكترونية، والتي تشكل عقبة أساسية في انتشار خدمات الدفع الإلكتروني. ففضلًا عن توفير راحة وسهولة الاستخدام للعملاء، تساهم هذه الخدمة في تعزيز اعتمادية وقبول المحافظ الإلكترونية كوسيلة للتعامل المالي.

* رئيس قسم خدمات النقود الإلكترونية - كاك بنك

مدير إدارة المحافظ الإلكترونية في بنك اليمن والكويت والممارس المالي الرقمي المعتمد، معين العراسي:

الخدمات الإلكترونية الرقمية خدمات أساسية يجب أن يعتمد عليها القطاع المصرفي اليمني

أكد مدير إدارة المحافظ الإلكترونية في بنك اليمن والكويت والممارس المالي الرقمي المعتمد، معين العراسي أن الخدمات الإلكترونية الرقمية أصبحت من الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها القطاع المصرفي اليمني في إدارة تعاملاته المالية وتقديم منتجاته وخدماته لأبناء المجتمع، وقال أن هناك أمل كبير في أن صناعة التكنولوجيا المالية ستغير المشهد العام الخاص بالمنتجات والخدمات الرقمية في البلاد على الرغم من استمرار وجود العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه صناعة التكنولوجيا المالية في البلد، لافتا إلى أن تلك الصعوبات والتحديات كانت أشبه ما يكون بالوقود الدافع للاعبين الرئيسيين في صناعة التكنولوجيا المالية نحو تبني العديد من الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى واقع يمكن رؤيته في الخدمات الرقمية الجديدة التي تم إطلاقها من قبل بعض البنوك وشركات المحافظ الإلكترونية، التي تميزت بالاحترافية في تبنيها لمفاهيم ومنهجيات دولية تختص بصناعة التكنولوجيا المالية الحديثة التي تعتمد على مفهوم المصرفية المفتوحة ..

تفاصيل أوفى في سياق الحوار التالي..

رفع نسبة الشمول المالي في البلد مرتبط برفع نسبة الوعي المجتمعي ونشر الثقافة المالية

في البداية كيف تقيم واقع الخدمات المالية الرقمية في البلاد؟..

بات من الواضح أن الخدمات الرقمية أصبحت من الخدمات الأساسية التي تخدم شريحة مجتمعية واسعة في البلد، ويظهر ذلك جليا في إنطلاق العديد من خدمات النقد الإلكتروني، التي تتبناها العديد من شركات المحافظ الإلكترونية المتواجدة في السوق، وهو ما يظهر أيضا في توجه القطاع المصرفي بقيادة البنك المركزي نحو تقديم خدمات مالية رقمية، تعتمد على جهاز الهاتف المحمول كقناة هامة يتم من خلالها تقديم الخدمات المالية والمصرفية للعملاء.

وفي نفس الإطار لا يمكن بأي حال من الأحوال التغافل أن صناعة التكنولوجيا المالية في البلاد تواجه العديد من الصعوبات والتحديات، وبالرغم من تلك باتت تلك التحديات والصعوبات كالوقود الذي يدفع اللاعبين الرئيسيين في صناعة التكنولوجيا المالية إلى تبني العديد من الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى واقع يمكن رؤيته في الخدمات الرقمية الجديدة التي تم إطلاقها مؤخرا من قبل بعض البنوك وشركات المحافظ الإلكترونية ومنها (خدمات الكاردلس، خدمات إصدار وشحن بطاقات الماستركارد والفيزا كارد، الإنترنت البنكي، الموبايل المصرفي وغيرها من الخدمات الرقمية التي يستخدمها العميل عبر جهاز الهاتف المحمول)، الأمر الذي لا يدع مجالا للشك في أن المشهد العام للخدمات الرقمية قد أصبح يعم شريحة مجتمعية لا بأس بها في ظل الوضع الراهن للبلاد.

مستقبل الخدمات الإلكترونية

كيف تقرأ مستقبل الخدمات الإلكترونية الرقمية بالنظر إلى معطيات الوضع الحالي للبلد؟..

من وجهة نظر شخصية، فإن مشهد الخدمات الرقمية في ظل الوضع الحالي للبلد والتحديات التي تواجهها صناعة التكنولوجيا المالية يتغير بشكل دائم ومستمر، وهو ما نراه جليا في الجرأة والاحترافية التي تتميز بها بعض البنوك وشركات المحافظ الإلكترونية، من خلال تبنيها مفاهيم ومنهجيات دولية تختص بصناعة التكنولوجيا المالية الحديثة التي تعتمد على مفهوم المصرفية المفتوحة.

باعتقادك هل ساهمت المحافظ الإلكترونية في نشر الثقافة المالية بأوساط المجتمع وكيف يتم ذلك أخي العزيز؟..

موضوع الثقافة المالية من أهم المواضيع التي

معين أحمد العراسي

> **هناك أمل كبير في تغيير صناعة التكنولوجيا المالية للمشهد العام الخاص بالمنتجات والخدمات الرقمية في البلد**

يجب التركيز عليها، وخاصة في ظل ترخيص البنك المركزي اليمني لأكثر من شركة تقدم خدمات النقود الإلكترونية وهو ما يستوجب التفكير بضرورة تنفيذ حملة ترويجية واسعة تشمل جميع محافظات الجمهورية اليمنية.

نعلم جيدا حجم الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي وشركات المحافظ الإلكترونية فيما يخص ضعف الوعي وثقافة مجتمعنا بخصوص خدمات الدفع الإلكتروني وأهمية استخدامها وكيفية الحصول على أكثر استفادة ممكنة من الخدمات التي تقدمها التطبيقات الإلكترونية المرتبطة بجهاز الهاتف المحمول للعميل.

وأود الإشارة هنا إلى أن رفع نسبة الشمول المالي في البلاد مرتبط ارتباطا وثيقا برفع نسبة الوعي المجتمعي ونشر الثقافة المالية الخاصة بخدمات الدفع الإلكتروني، وهذه الأمور لا يمكن تغافلها أو إهمالها من جميع اللاعبين الرئيسيين الذين يقدمون خدمات الدفع الإلكتروني.

ومن هذا المقام، أدعو وأناشد جميع البنوك وشركات المحافظ الإلكترونية وغيرهم من اللاعبين في هذا المجال إلى التركيز على أهمية تنفيذ حملات وطنية تثقيفية تستهدف جميع شرائح المجتمع بكيفيات الحصول والاستخدام والاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وأهمية تلك الخدمات في تسهيل حياة المواطنين.

وفي نفس الإطار، أعيد مناشدتي للمعنيين في مؤسسات القطاع الحكومي وفي مقدمتها البنك المركزي اليمني وأقول لهم " الجهود التي بذلتموها في سبيل الانفتاح حول تقديم خدمات مالية مرتبطة بجهاز الهاتف المحمول جهود جيدة، ويجب أن تتركز الجهود أكثر على أهمية رفع مستوى الثقافة والوعي بخدمات الدفع الإلكتروني في أوساط المجتمع، وأعتقد أن الوقت قد أصبح مناسبا لتبني وتنفيذ حملة وطنية توعوية يتم التخطيط لها وتمويلها وتنفيذها من قبل جميع القطاعات المالية والمؤسسات المختلفة مثل : البنوك، شركات المحافظ الإلكترونية، شركات الاتصالات، وغيرها من القطاعات الحكومية والخاصةذات العلاقة بتقديم هذه الخدمات، بحيث تتظافر وتتوحد الجهود في سبيل رفع نسبة الثقافة المالية لدى جميع فئات المجتمع، ويمكن الاستفادة من تجارب العديد من الدول العربية في تنفيذ مثل هذه الحملات التوعوية ومنها تجربة جمهورية مصر العربية التي حققت نتائج عالية لا يمكن إغفالها وساهمت في رفع نسبة الشمول المالي.

خدمات رقمية حديثة

ما هي الخدمات المالية الرقمية التي يقدمها بنك اليمن والكويت؟..

قبل الخوض في الحديث عن الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك، دعني أوضح أن البنك يمتلك الرؤية والاستراتيجية والشغف لتقديم كل جديد من الخدمات الرقمية التي تهدف بشكل أساسي لتحقيق التحول الرقمي والشمول المالي في البلاد.

هذه الرؤيةوالاستراتيجية الواضحة هي التي

ساعدت ولا تزال تساعد بنك اليمن والكويت على الاستمرار في انطلاقته نحو صناعة التكنولوجيا المالية وتقديم خدمات رقمية جديدة للسوق، وكذلك تطبيق مفاهيم دولية خاصة بالمدفوعات الرقمية من خلال إيمانه بأهمية تطبيق المصرفية المفتوحة (API)، التي تعتمد على مشاركة الآخرين لقنواته الإلكترونية ليستفيد عملاء الطرف الثالث من الخدمات التي يقدمها البنك.

وبالنظر إلى هذا المفهوم، قدم البنك العديد من الخدمات الرقمية الجديدة لقطاع ال (FINTEc) وشركات المحافظ الإلكترونية، التي يشارك فيها البنك بقنواته الإلكترونية ليستفيد منها عملاء تلك القطاعات ومن أهم تلك الخدمات :

1. منتج السحب النقدي بدون بطاقة(cardless) وهو منتج يسمح لعملاء المحافظ الإلكترونية بالسحب النقدي دون بطاقة عبر أجهزة الصرافات الآلية للبنك، وذلك من خلال الربط الفني والتقني لنظام الكاردلس مع أنظمة المحافظ الإلكترونية عبر تقنية ال (API) وقد قدم البنك هذا المنتج مع (6) شركات محافظ إلكترونية وهو الآن في إطار العمل لتقديمها مع ثلاث شركات أخرى.

2. منتج السحب النقدي بدون بطاقة وهو منتج تم تصميمه لتقديمه لعملاء البنك الذين لديهم حسابات بنكية طرف البنك، ويسمح لعملاء البنك بالسحب النقدي بدون بطاقة عبر أجهزة الصرافات الآلية من خلال التطبيق البنكي (Banky Light) ومن خلال طريقة أخرى هي ال (offline) والتي يستطيع فيها العميل السحب بدون بطاقة من داخل الصراف الآلي التابع للبنك.

3. منتج التسجيل الذاتي عبر منصة " أنا"، وهو من المنتجات الرقمية التي تسمح لعملاء البنك وعملاء الطرف الثالث من شركات المحافظ الإلكترونية بالتسجيل وتفعيل حساباتهم في البنك أو المحفظة عبر تطبيق منصة "أنا "، دون الحاجة لزيارة العميل لأقرب فرع لتفعيل حسابه البنكي أو حسابه في المحفظة.

4. منتج إصدار وشحن بطاقات (الماستركارد) الافتراضية، الذي يسمح لعملاء البنك بإصدار وشحن بطاقات (الماستر كارد) عبر التطبيق البنكي.

5. منتج إصدار وشحن بطاقات (الماستركارد) الافتراضية لعملاء المحافظ الإلكترونية، الذي يسمح لعميل المحفظة بإصدار وشحن تلك البطاقة من تطبيق المحفظة الإلكترونية للعميل.

6. منتج ال (WaaS) ، وهو من المنتجات الجديدة للبنك، ويسمح بتقديم خدمات المحفظة الإلكترونية للشركات الراغبة في الاستفادة من خدمات المحفظة وتقديمها لعملائها كمحفظة، حيث يسمح للشركة بإنشاء محفظة إلكترونية تحت نظام ال (WaaS).

هناك أيضا العديد من المنتجات والخدمات الجديدة التي يقدمها البنك ولا يتسع المجال لذكرها وتلخيصها هنا.

منهجية وعلاقات استراتيجية

*** ما هي الآلية التي يعتمد عليها البنك في تقديم منتجاته الرقمية وتنظيم علاقاته مع شركات المحافظ الإلكترونية الأخرى الموجودة في السوق ؟..**

عند النظر في المنتجات الرقمية التي يقدمها البنك نلاحظ أنه قد اعتمد في تقديمه لهذه المنتجات على منهجية ال (API As A Service) التي تسمح بمشاركة واستفادة أطراف ثالثة من القنوات الإلكترونية والخدمات التي يقدمها البنك عبر هذه التقنية.

وفي هذا الإطار هناك علاقات استراتيجية تربط البنك مع معظم شركات المحافظ الإلكترونية الموجودة

لا تزال صناعة التكنولوجيا المالية تواجه العديد من الصعوبات رغم الخدمات الرقمية الجديدة التي تم إطلاقها

في السوق، حرص البنك على توطيد علاقته بها وعقد شراكات استراتيجية طويلة الأمد معها لتقديم خدمات مالية رقمية قائمة على شراكة استراتيجية، وهي علاقات تنبع من واقع رؤية واستراتيجية البنك، الذي يرى أن شركات المحافظ الإلكترونية تعتبر من اللاعبين الرئيسيين في صناعة التكنولوجيا المالية في البلاد، ومن وجهة نظر شخصية أعتقد بأنها ستكون البنوك المستقبلية، ولذلك يجب على البنوك إدراك أهمية الدور الذي تلعبه شركات المحافظ الإلكترونية في تحقيق الشمول المالي، ودور تلك الشركات في إيصال البنوك لخدماتها المصرفية عبر الخدمات التي تقدمها هذه الشركات، ويجب أيضا على البنوك السعي بشكل دائم نحو تعزيز علاقتها مع شركات المحافظ الإلكترونية والانخراط معها في شراكات استراتيجية للاستفادة من بنيتها التحتية التي تتميز بها تلك الشركات، وبما يساهم في إيجاد خدمات مالية مصرفية رقمية للعملاء ونماذج أعمال جديدة تحقق الشمول الرقمي في البلاد.

أزمة السيولة النقدية

هل تعتقد أن أزمة السيولة النقدية الحالية لا تزال تشكل عائقا كبيرا يمنع البنك من الانطلاق نحو تطبيق منهجية المصرفية المفتوحة؟..

دون أي شك فإن أزمة السيولة النقدية التي يواجهها القطاع المصرفي لها آثارها السلبية على جميع الأصعدة والمستويات، وقد ألقت بظلالها على البنوك التجارية وأيضا شركات المحافظ الإلكترونية وغيرها من الجهات التي تقدم خدمات الدفع الإلكتروني، وبالرغم من الآثار السلبية لأزمة السيولة النقدية، إلا اننا نلاحظ استمرار العديد من اللاعبين الرئيسيين في سوق المدفوعات الإلكترونية في المضي قدما نحو تخطي المشاكل الخاصة بأزمة السيولة النقدية.

وهنا دعني أوضح لك بعض الخدمات الرقمية التي تتأثر بأزمة السيولة النقدية الحالية ومنها :

1. تقدم بعض البنوك خدمة السحب النقدي بدون بطاقة لعملاء المحافظ الإلكترونية، ليتمكن عميل المحفظة من السحب النقدي بدون بطاقة عبر أجهزة الصرافات الآلية للبنك، ولكي يقدم البنك الخدمة لعملاء تلك الشركات، فإن الشركة يجب عليها توريد مبالغ نقدية فئة (1000 ريال) يتم تغذيتها في الحساب البنكي، ليتم الخصم منه مقابل السحبيات الخاصة بالعملاء من الصرافات الآلية، وهنا تواجه تلك الشركات مشكلة البحث عن فئة (1000) ريال نظيفة من السوق، في ظل اهتراء الفئات النقدية الموجودة في السوق.

2. تواجه بعض البنوك المقدمة لخدمة السحب النقدي بدون بطاقة مشكلة إيجاد فئة (1000) ريال نظيفة لصرافاتها الآلية ،وقد يتمكن البنك من فرز ما نسبته 10% من إجمالي مبلغ (مليار ريال) لتكون صالحة لتغذية أجهزة الصرافات الآلية التابعة له.

3. بسبب أزمة السيولة النقدية الحالية تعزف بعض البنوك عن الاشتراك في مقسم شركة الخدمات المالية(YFS)، الذي يشترط على تلك البنوك إيداع مبلغ نقدي (كضمان نقدي) في حساب الضمان المفتوح طرف البنك المركزي لاستخدامه في مواجهة عمليات التحويلات التي ينفذها عملاء ذلك البنك من حساب إلى حساب بنكي آخر، والتحويل من ح/ بنكي إلى ح/ محفظة إلكترونية، والتحويل من ح/ محفظة إلى ح/ محفظة أخرى.

لوائح وتشريعات

هل تعتبر ضعف اللوائح والتشريعات الخاصة بالمدفوعات الرقمية من العوائق التي تؤخر توجه القطاع المصرفي نحو تقديم الخدمات الرقمية ؟..

اللوائح والتشريعات الخاصة بالمدفوعات الرقمية وخدمات النقد الإلكتروني من الجوانب الهامة التي تساعد اللاعبين الرئيسيين في ترتيب الجوانب التشغيلية الخاصة بالخدمات المقدمة وأيضا تساهم في صياغة وبلورة مهام ومسؤوليات جميع الأطراف المشاركة في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني.

وبالنسبة للتجربة الخاصة ببلادنا وسن القوانين واللوائح الخاصة بالمدفوعات الرقمية، نستطيع القول أنه وبالرغم من الأوضاع التي تمر بها البلاد، إلا أن قيادة البنك المركزي الحالية منفتحة وبشكل كامل على تقديم خدمات الدفع الإلكتروني والعمل

على إطلاق نماذج أعمال جديدة بخدمات الدفع الإلكتروني تساهم بشكل كبير في تغيير المشهد العام للمدفوعات الالكترونية في البلاد.

وكلمة الحق التي يجب أن تقال هي أن البنك المركزي ومسؤوليه كانوا على مستوى عال من الاحترافية ورغم ضعف التشريعات واللوائح الخاصة بالمدفوعات الرقمية، إلا أن البنك المركزي ساهم وبشكل كبير في إطلاق العديد من نماذج الأعمال والخدمات الرقمية الجديدة، وهو ما شهدناه خلال الفترة الماضية من توجه البنوك وشركات المحافظ الإلكترونية وإطلاقها للخدمات والمنتجات الرقمية الجديدة، وهو ما يثبت جدارة البنك المركزي في إدارته لكل ما يتعلق بإطلاق تلك الخدمات والمنتجات في ظل ضعف التشريعات واللوائح الخاصة بذلك.

مستقبل الشمول المالي

هل تعتقد أن صناعة التكنولوجيا المالية في البلاد ستساهم في تحقيق الشمول المالي في البلاد. في ظل الظروف الحالية ؟..

صناعة التكنولوجيا المالية أصبحت من الصناعات النوعية والفريدة التي تحقق الشمول المالي في معظم دول العالم، وبسبب اعتمادها على جهاز الهاتف المحمول للعميل لتنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني، فإن هذه الصناعة هي العنصر الأساسي في تحقيق الشمول المالي في أي بلد من البلدان.

وبالنظر إلى واقع بلادنا، وبالرغم من التحديات والصعوبات التي تكتنف صناعة التكنولوجيا المالية باعتبارها من الصناعات الجديدة التي تنتهجها البلاد، إلا أنني أرى بصيص أمل كبير في أن صناعة التكنولوجيا المالية ستغير المشهد العام الخاص بالمنتجات والخدمات الرقمية في البلاد وذلك للأسباب التالية :

- التوجه العام للدولة وعلى رأسها قيادة البنك المركزي نحو تبني صناعة التكنولوجيا المالية كأهم الصناعات التي تركز عليها في تحقيق الشمول المالي في البلاد، وهو ما يظهر جليا في الخدمات والمنتجات الرقمية التي تم إطلاقها خلال الفترة الماضية، وكذلك التوجه نحو دمج خدمات البنوك التجارية مع الخدمات التي تقدمها شركات المحافظ الإلكترونية الموجوده في البلاد.

يجب على البنوك إدراك أهمية الدور الذي تلعبه شركات المحافظ الإلكترونية في تحقيق الشمول المالي

- تسهيل عملية تسجيل وتفعيل حسابات المواطنين في المحافظ الإلكترونية من خلال قيام المواطن بالتسجيل وتفعيل حسابه في المحفظة الإلكترونية دون الحاجة لحضوره إلى نقطة الخدمة، وذلك من خلال السماح لربط أنظمة المحافظ الإلكترونية مع نظام مصلحة الهوية الرقمية.
- السماح لتقديم نماذج عمل جديدة للبنوك تختص بتقديم خدمات التسجيل الذاتي (الهوية الرقمية) لعملاء المحافظ الإلكترونية، بحيث تقوم البنوك بتقديم هذه الخدمات لشركات المحافظ الإلكترونية باعتبارها (مزود خدمة).
- تبني البنك المركزي لإقامة المؤتمرات والندوات والورش التي تشجع صناعة التكنولوجيا المالية بغرض تفعيل أنشطتها ودورها في البلاد.
- تشجيع البنوك وشركات المحافظ الإلكترونية على تنفيذ مشاريع صرف المساعدات الإنسانية في المناطق النائية باستخدام تطبيقات المحافظ الإلكترونية.
- ارتفاع نسبة المواطنين الذين لديهم حسابات إلكترونية مفعلة في المحافظ الإلكترونية، وارتفاع نسبة عدد العمليات المستخدمة من قبلهم من بداية العام 2022، وتستطيع قياس ذلك من خلال عدد العمليات التي يتم تنفيذها عبر محفظة فلوسك التابعة للبنك، والتي تعتبر مؤشرا إيجابيا.

هذه الأسباب وغيرها تعتبر من المؤشرات والدلائل على أن صناعة التكنولوجيا المالية في البلاد سيكون لها دور فاعل وكبير وستساهم في تحقيق الشمول المالي رغم التحديات والصعوبات المرتبطة بالوضع الحالي للبلاد.

تغيير منهجية التفكير

هل يجب على القطاع المصرفي التغيير من منهجية تفكيره لتقديم خدماته المالية المصرفية التقليدية والتحول إلى تقديم خدماته عبر جهاز الهاتف المحمول فقط كأحد القنوات الإلكترونية التي تحقق الشمول المالي والرقمي في البلاد؟..

قبل البدء بالإجابة على سؤالك هذا، دعني أسترشد بتعليقات بعض الزملاء والأصدقاء في الماضي بخصوص عدم إمكانية تبني البنوك للخدمات الرقمية المرتبطة بأجهزة الهاتف المحمول، حيث كانوا يعلقون دوما بقولهم: هذه الخدمات لا يمكن تطبيقها أو تنفيذها من قبل البنوك، ولا يمكن تطبيقها حتى في البلاد مثل هذه التعليقات تثبت أن لدى البعض قناعات تامة بعدم قدرة القطاع المصرفي على استيعابها في تقديم الخدمات الرقمية، وهذه القناعة مبنية على أسس غير واقعية، حيث تناسى هؤلاء أن البلاد جزء من العالم الخارجي وستتأثر بشكل أو بآخر بالتكنولوجيا الجديدة في تقديم الخدمات المصرفية.

ومن هذا المنطلق، يجب أن يعي القطاع المالي والمصرفي في البلاد، أن المنهجية القديمة المتمثلة في تقديم البنوك للخدمات المصرفية للعملاء، قد تغيرت بحيث أصبح هناك صناعة جديدة في العالم

تعتمد وبشكل أساسي على جهاز الهاتف المحمول كقناة رئيسية وهامة يتم من خلالها تقديم الخدمات المالية والمصرفية للعملاء.

ولكي نستطيع تغيير منهجية التفكير لبعض البنوك بخصوص تقديم الخدمات المصرفية من المنهجية التقليدية إلى المنهجية الجديدة، لابد من تنفيذ عدد من الخطوات أهمها:

1. قيام البنوك بتبني استراتيجية جديدة نحو التوجه لتقديم خدمات رقمية وإلكترونية جديدة لعملائها بدلا عن المنتجات والخدمات التقليدية.
2. ضرورة تبني البنوك لأهمية تحديث الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك، وبما يستوعب تنفيذها للاستراتيجية الجديدة الخاصة بالخدمات الرقمية
3. أهمية تحديث الأنظمة البنكية الخاصة بالبنوك، وتحديث البنية التحتية الخاصة وانفتاحها على تقديم خدمات ومنتجات رقمية جديدة.
4. أهمية تأهيل وتوظيف الموارد البشرية وبما يتناسب مع استراتيجية التغيير الجديدة نحو المنهجية الجديدة في تقديم الخدمات والمنتجات الرقمية.
5. العمل على تغيير الرؤية والرسالة للبنوك الحالية من المنهجية القديمة إلى المنهجية الجديدة القائمة على الانفتاح على عقد شراكات استراتيجية مع الشركات المهتمة بصناعة التكنولوجيا المالية مثل : شركات المحافظ الإلكترونية.
6. التركيز على تغيير منهجية التفكير في تقديم الخدمات المصرفية عبر تقنية ال API , والتي تسمح للبنوك بتقديم قنواتها الإلكترونية ليتم ربطها فنيا وتقنيا مع أنظمة الطرف الثالث، وبما يسمح باستفادة عملاء الطرف من تلك القنوات الإلكترونية الخاصه بالبنوك.
7. أهمية قبول عوامل المخاطرة الناتجة عن تقديم البنوك للمخاطر الناتجة من تقديم منتجات وخدمات رقمية، وذلك من خلال قياس تلك المخاطر والعمل على القاعدة الخاصة بالمخاطر والتي تقول" من المخاطر عدم المخاطرة.

مصرف اليمن البحرين الشامل
بنك إسلامي

وفقاً للتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، فإن مؤشرات الشمول المالي في اليمن لاتزال في مستويات متدنية. ومع ذلك، يشهد القطاع المالي والمصرفي في البلاد تحسنًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة، حيث برزت إلى الواجهة العديد من المؤسسات المالية والمحافظ الإلكترونية التي تقدم العديد من الخدمات المالية الرقمية للجمهور. ولكن لايزال التحدي الرئيسي هو توسيع نطاق هذه الخدمات والتوعية المالية إلى المناطق والقرى النائية والمجتمعات من ذوي الدخل المحدود. وأيضاً يعتبر التركيز في الانتشار والتوسع والتوعية المالية من قبل المؤسسات المالية والبنوك والذي يتمثل بدرجة أساسية في مراكز المدن الرئيسية فقط من التحديات الكبيرة في تحقيق مؤشرات كبيرة للشمول المالي في البلد.

مصرف اليمن البحرين الشامل..
دور بارز في تقديم الخدمات المالية الرقمية

شامل موني
Shamil Money

في هذا الإطار كان لعدد من البنوك والمصارف اليمنية تجاربها المتميزة في تعزيز الخدمات المالية الرقمية في البلد، وفيما يتعلق بتجربة مصرف اليمن البحرين الشامل يقول الأستاذ محمد السامعي مدير إدارة النقود الإلكترونية بأن مصرف اليمن البحرين الشامل يُعد من البنوك الرائدة والأوائل في اليمن في تقديم الخدمات المالية الرقمية، حيث يعتبر المصرف أول بنك إسلامي أطلق خدمة الإنترنت المصرفي عام 2010، ومن المبادرين الأوائل في إطلاق خدمة المحفظة الإلكترونية " شامل موني" بداية العام 2022 .واستطاع خلال فترة وجيزة المنافسة في السوق والظهور بشكل قوي من خلال تطبيق مالي قوي ومرن بواجهات سهلة الاستخدام ومبسطة للمستخدمين وتقديم خدمات مصرفية ملائمة ومخصصة لاحتياجات العملاء على سبيل المثال: خدمة التسجيل الذاتي للعملاء (أون لاين)، الشراء من خلال شبكة نقاط مشتريات واسعة، مدفوعات رقمية شاملة (سداد فواتير الانترنت والهاتف الثابت والمياه ..الخ)، التحويلات المالية بين العملاء و بين حسابات العميل المصرفي و الحساب الالكتروني، و إرسال واستلام الحوالات ...الخ.

وكان للمصرف السبق في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية. مثل:

- تقديم خدمة سداد محطات الكهرباء التجارية. حيث يعتبر شامل موني أول تطبيق مالي يُقدم أكثر من 20 محطة كهربائية للاستعلام عن الفواتير وتسديدها أون لاين من خلال ربط تقني مباشر.
- تقديم خدمة التحول الرقمي للتجار.. يستطيع التاجر التقليدي من التحول الرقمي والحصول على متجر إلكتروني خلال دقائق، مدمج بوسيلة دفع جاهزة (شامل موني).

ولايزال فريق المصرف يقوم بعملية التطوير المستمر، لتقديم خدمات رقمية مُتميزة.

خدمات إلكترونية

وفيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية التي يقدمها مصرف اليمن البحرين الشامل ودورها المساهم في تطوير الصناعة المالية الحديثة في البلد أوضح السامعي أن مصرف اليمن البحرين هدف منذ اللحظة الأولى التي دشن فيها خدمة المحفظة الإلكترونية " شامل موني " في بدايات العام 2022 إلى دعم انتشار واتساع الصناعة المالية الحديثة وتحقيق الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية المبتكرة والمتميزة التي تقدمها محفظة " شامل موني" لأفراد المجتمع ومنها على سبيل المثال لا الحصر: "ما تقدمه المحفظة بشكل عام من خدمات مدفوعات رقمية منها خدمة تسديد فواتير محطات الكهرباء التجارية على مستوى الأحياء السكنية والحارات بشكل خاص، من خلال ربط تقني مباشر مع أنظمة تلك المحطات والذي يمكن

محمد السامعي
مدير إدارة النقود الالكترونية-
مصرف اليمن البحرين الشامل

للعملاء من الاستعلام عن الفواتير والتسديد مباشرة وبشكل لحظي، وكذا خدمة دعم فني مُتميز من خلال فريق متخصص في إدارة التواصل مع العملاء وتقديم الدعم الفني لهم، إضافة إلى ما تمتلكه المحفظة من شبكة واسعة من نقاط المشتريات والوكلاء."

ثقافة مالية إلكترونية

وبخصوص الدور الذي ساهمت به المحافظ الإلكترونية في نشر الثقافة المالية في أوساط المجتمع أشار السامعي إلى أن المحافظ الإلكترونية لعبت دوراً بارزاً في نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع، وأصبحت هي العنوان الأبرز حالياً، وأصبح من السهل بالنسبة لأفراد المجتمع اليمني الحصول على حساب مالي عن بُعد والتعامل مع الأمور المالية بشكل أكبر من ذي قبل.

وفيما يتعلق بالدور الذي ساهمت به محفظة (شامل موني) في نشر الثقافة المالية أوضح السامعي أن تصميم واجهات المحفظة الإلكترونية (شامل موني) يتميز بالمرونة وسهولة الاستخدام، ومناسبه لكل شرائح المجتمع، وأن نظام المحفظة يتميز بمعايير كفاءة وأمان تم اختبارها من قبل إحدى أهم الشركات الدولية في هذا المجال، وأضاف السامعي أن كل هذه أمور ساعدت على نشر وترسيخ الثقافة المالية في أوساط المجتمع اليمني بسبب سهولة حصول الأفراد على الحسابات المالية في محفظة " شامل موني " وسهولة حصولهم على الخدمات وإدارة حساباتهم المالية بشكل فعال.

كما أكد السامعي حرص إدارة مصرف اليمن البحرين الدائم والمستمر على تعزيز ونشر الوعي والثقافة المالية والمصرفية والوصول إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع من خلال إرسال الرسائل وعمل المسابقات وتقديم العروض والخصومات الهادفة إلى تشجيع أفراد المجتمع على الاشتراك في الخدمات المالية التي تقدمها محفظة "شامل موني " وتحقيق الهدف الذي يسعى إليه الجميع وهو الشمول المالي.

شحة السيولة النقدية الحالية أزمة أم فرصة

وفي الوقت الذي لا تزال تشكل فيه أزمة السيولة النقدية واحدة من أهم التحديات التي تواجهها البلاد، بفعل استمرار تأثيرات هذه الأزمة على الأفراد أو الشركات، الذين يعانون على حد سواء من صعوبات حقيقية أبرزها صعوبة الحصول على النقد النظيف (غير ممزق).

إلاّ أن السامعي يرى أن أزمة السيولة النقدية توفر بعض الفرص لتعزيز الشمول المالي واستخدام المحافظ الإلكترونية على نطاق أشمل وأوسع ومن هذه الفرص أن المحافظ الإلكترونية توفر بديلاً رقميًا آمناً للأموال النقدية التقليدية، كما يمكن أن تؤدي أزمة السيولة النقدية إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية الرقمية والمحافظ الإلكترونية، حيث يُمكن استخدام المحافظ الإلكترونية للقيام بالمعاملات المالية والتحويلات والدفع الإلكتروني بسهولة وأمان، بدلاً من الاعتماد على النقد الورقي والتالف وهذه الأمور من شأنها أن تساهم في تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية وتشجيع وتحفيز البنوك والمصارف على تطوير الحلول المالية المُبتكرة والإبداعية والمزيد من الخدمات المالية الرقمية التي تلبي احتياجات المجتمع وتسهيل حصول ووصول الأفراد إلى الخدمات المالية باستخدام المحافظ الإلكترونية، ومن ذلك على سبيل المثال إمكانية تلقي الأفراد الرواتب والمساعدات المالية مباشرة في حساباتهم الرقمية، مما يقلل من الحاجة إلى النقد ويُمكن الأفراد من القيام بجميع المعاملات المالية من خلال هواتفهم الذكية مباشرة.

مستقبل الخدمات الإلكترونية

وحول توجهات المصرف المستقبلية في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي في البلد أوضح السامعي أن مصرف اليمن البحرين الشامل يعمل حالياً من أجل تقديم خدمة المتاجر الإلكترونية بالشراكة مع أحد المؤسسات الرائدة بالمنطقة.

وقال السامعي: لا يزال فريق المصرف يعمل بشكل مستمر وحثيث لتقديم خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع وتعزز الوصول للخدمات المالية الرقمية بسهولة ويُسر، وأضاف إن خدمة المتاجر الإلكترونية التي يعمل المصرف حاليا من أجل تقديمها ستمكن التجار التقليديين من التحول الرقمي وامتلاك متجر إلكتروني خلال زمن قياسي إضافة إلى أن ربطها بالمحفظة الإلكترونية "شامل موني" سيجعل منها بمثابة بوابة دفع مرتبطة بشكل مباشر بالمتجر الإلكتروني.

منذ أن أطلقها بنك التضامن بتاريخ 2 فبراير 2017، كواحدة من أهم الخدمات المالية الرقمية في السوق المصرفية اليمنية تواصل خدمة (محفظتي) إحراز سبق الريادة والتميز في ميدان التنافس على تقديم الأفضل والمواكب للتطورات التكنولوجية المتسارعة والملبي للاحتياجات التي تفرضها طبيعة الحياة الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية..

تحدث هذا التقرير المختصر عن أبرز مميزات الخدمة ودورها في تحقيق التحول الرقمي والشمول المالي ونشر وترسيخ الثقافة المالية الرقمية الإلكترونية في أوساط المجتمع.. إلى التفاصيل..

خدمة (محفظتي) في بنك التضامن..

مساهمة فاعلة في تعزيز الوعي المالي والوصول للخدمات المالية بسهولة وأمان

عماد ياسين الأغبري *

كون بنك التضامن أحد البنوك الرائدة في عملية تحقيق التحول الرقمي في اليمن فقد هدف من خلال إطلاقه خدمة "محفظتي" إلى الحد من أزمة السيولة والعمل على نشر ثقافة الشمول المالي في البلاد من خلال ما تقدمه المحفظة من منتجات وخدمات مالية وما تتميز به من مميزات يمكن تلخيص بعضها في التالي:

1. المدفوعات الرقمية: أتاحت خدمة "محفظتي" للعملاء والشركات التجارية إجراء التحويلات الرقمية بسهولة وأمان ودون أية عمولات، حيث أصبح بإمكان التجار التحويل من حساب المحفظة إلى حساب الشركة البنكي مجانا بشكل يوفر عليهم المصاريف التشغيلية ويقلل من مخاطر النقل للسيولة، إضافة إلى إسهام المحفظة في تعزيز فكرة التجارة الإلكترونية عن طريق الربط لكثير من التطبيقات المحلية حيث أصبحت "محفظتي" أشبه بقناة دفع لرواد التجارة الإلكترونية.

2. الحوالات المصرفية الرقمية: كون البنك يقدم خدمات متعددة فقد كان لخدمة محفظتي دورها الكبير في تحقيق التكامل بين هذه الخدمات، حيث أصبح بإمكان عميل "محفظتي" إصدار حوالة "تضامن باي" وصرف حوالة "تضامن باي" بالعملات المختلفة (ريال يمني – دولار – ريال سعودي) وذلك من خلال شبكة وكلاء البنك المنتشرة في البلاد وعبر أكبر شبكات الحوالات المحلية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحسين تدفق الأموال وتعزيز السيولة في النظام المصرفي.

3. الدفع الإلكتروني: تشمل هذه الميزة لخدمة " محفظتي " وسائل الدفع الإلكتروني سواء على مستوى نقاط البيع أو الخدمات المحلية حيث يتم إدراج أي خدمة جديدة تدخل السوق اليمني في التطبيق بسهولة وسرعة وبشكل يميز عميل بنك التضامن وبذلك استطاع البنك أن يحد من مشكلة تلف النقد الورقي الذي كان يستخدم في سداد الخدمات على نطاق واسع، وصار بالإمكان حاليا لأية شركة تجارية أو جهة تعليمية خاصة أو حكومية تقييد رواتب موظفيها عبر خدمة "محفظتي" من خلال نظام التجار الذي يوفر لهم هذه الخاصية.

4. التثقيف المستمر: في إطار حرصه على محو الأمية ونشر وترسيخ الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي قام بنك التضامن عبر جميع خدماته ومن بينها خدمة "محفظتي" باستقبال العديد من دفعات الطلاب الجامعيين لغرض تزويدهم بالمعارف والمهارات المتعلقة بالتعاملات المالية حيث أصبح البنك يستقبل أكثر من 100 طالب وطالبة أسبوعيا.

5. الوصول الشامل: مؤخرا استطاع بنك التضامن توسيع دائرة الانتشار في تقديم خدماته والوصول إلى العزل والقرى في المناطق الريفية عن طريق توقيع مذكرة تفاهم مع شبكة اليمن للتمويل، التي قامت بتنفيذ مشروع محو الأمية المالية بتمويل من صندوق التنمية الاجتماعي .

مميزات خاصة

إضافة إلى الخدمات المذكورة أعلاه، تميزت محفظة بنك التضامن بميزات خاصة كان لها دورها الفاعل في الحد من أزمة السيولة النقدية ونشر الثقافة المالية والشمول المالي في اليمن من هذه الميزات:

1. التوفر العالي: توفر محفظة بنك التضامن خدماتها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، حيث يستطيع عملاء المحفظة الوصول إلى حساباتهم وإجراء المعاملات في أي وقت يناسبهم سواء في مناطق مرتفعة السيولة أو مناطق منخفضة السيولة.. وهذا يزيد من الراحة والمرونة للعملاء ويعزز قدرتهم على إدارة أموالهم بسهولة.

2. الأمان والحماية: لأن بنك التضامن يولي أمان وحماية بيانات العملاء أهمية كبيرة، فقد تميزت "محفظتي" بنظام أمان متقدم يحمي المعلومات المالية والمعاملات من التلاعب والاختراق، إضافة إلى ذلك، يتم تطبيق إجراءات متعددة للتحقق من الهوية لضمان أن العملاء هم المستفيدون الوحيدون من حساباتهم.

3. الدعم الفني: يوفر بنك التضامن فريق دعم فني متخصص يقدم المساعدة والدعم للعملاء في حالة وجود أي استفسارات أو مشاكل تقنية،

ويمكن للعملاء أيضا التواصل مع الكول سنتر عبر الهاتف 8001010 أو البريد الإلكتروني أو الدردشة المباشرة، مما يعزز تجربة العملاء ويضمن حل أية مشكلة بسرعة وكفاءة.

4. باختصار، يمكن القول أن (محفظتي الإلكترونية) الخاصة ببنك التضامن قد لعبت ولا تزال دورًا مهمًا في الحد من أزمة السيولة النقدية ونشر الثقافة المالية والشمول المالي في اليمن من خلال ما تتميز به من مميزات فريدة وما توفره من خدمات مالية رقمية متقدمة ساهمت في تعزيز الوعي المالي وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان.

تحديات وصعوبات

وعلى الرغم مما سبق ذكره من مميزات تميزت بها محفظة بنك التضامن الإلكترونية وما توفره من خدمات مالية تجدر هنا أهمية الإشارة إلى أنه ما تزال تواجه المحافظ الإلكترونية من تحديات وصعوبات تؤثر على تبنيها واستخدامها بشكل واسع في البلد ومنها:

1. ضعف البنية التحتية الرقمية: تعاني اليمن من نقص في البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت خاصة في العزل والمناطق غير المستقرة بسبب الوضع السياسي، بل تكاد تنعدم تغطية الشبكات اللاسلكية في بعض المدن، الأمر الذي يعيق قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى المحافظ الإلكترونية واستخدامها بشكل فعال.

2. قلة الوعي المالي والتقني: يعاني الكثير من الأفراد في اليمن من قلة الوعي المالي والتقني، مما يصعب عليهم فهم واستخدام المحافظ

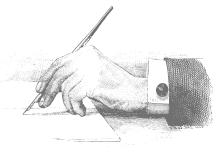

العملات الإلكترونية والشمول المالي

رونا بو عاصي

يتعاظم استخدام العملات أو النقود الإلكترونية في عالم المال والأعمال لما تتمتع به هذه العملات من مزايا تفتقر إليها العملات الورقية التقليدية في التعاملات المالية، فمن المعروف أن استخدام العملات الورقية ينطوي على العديد من المخاطر مثل السرقة والفقدان والاهتراء والتزوير، ولكي يتم تجنب هذه المخاطر تم ابتكار العملات الرقمية وهي وسائل دفع تعمل عبر الابتكارات الإلكترونية، وهذه العملات تتمتع بتغطية الأرصدة النقدية المتوافرة في حسابات المتعاملين في البنوك.

ويمكن تلخيص مزايا استخدام النقود الإلكترونية فيما يلي:

- سهولة الدفع والقبض.
- أمان انتقال الأموال من شخص إلى آخر عبر حساباتهم في المصارف.
- السرعة في تنفيذ عمليات التبادل، وتجنب مخاطر السرقة والتزوير والفقدان.

نتيجة لذلك أصبحت العملات الرقمية تستخدم كوسيلة دفع مهما كان المبلغ صغيراً، وأصبحت الهواتف الذكية تستخدم كوسيلة لتنفيذ الكثير من العمليات المالية.

ومما لا شك فيه أن المحافظ الإلكترونية تلعب دورا مهماً في نشر الثقافة المالية من خلال تمكين الأفراد وتوفير المعلومات وتحسين الحوكمة المالية.

وقد بدأت الدول المتقدمة بإصدار التشريعات التي تنظم آلية عمل العملات الرقمية، ومن المتوقع تزايد استخدام هذه العملات في مختلف دول العالم.

أما في الدول النامية فما يزال استخدام هذه العملات محدودا ولكي يتسع نطاق الاستخدام لهذه العملات لابد من التعريف بأهمية هذه الأساليب في نشر الثقافة والمعرفة أي ما يعرف بالشمول المالي من خلال النشاطات التدريبية والتواصل الاجتماعي والإعلام والندوات التثقيفية.

كما أن البنوك المركزية بدأت بالعمل على استخدام ما يسمى بالعملات الرقمية للبنوك المركزية (central bank digital currency CBDC).

وفي هذا السياق بدأت المؤسسات المالية في اليمن تدرك أهمية تعزيز التدريب المالي والتقني للأفراد، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المستمرة والتغيرات في القطاع المالي، لذلك عملت هذه المؤسسات على تعزيز التوعية المالية والتقنية وتعاملت مع التحديات التقنية والأمنية، واستطاعت أن تلعب دوراً مهما في مجال المحافظ الإلكترونية.

فمنذ عام 2015 منح البنك المركزي اليمني لبعض المصارف اليمنية تراخيص لاستخدام التطبيقات المالية الإلكترونية التي شكلت قفزة نوعية في القطاع المصرفي اليمني.

محفظتي.. Mahfathati..
تغنيك عن الكاش

استطاع بنك التضامن توسيع دائرة الانتشار في تقديم خدماته والوصول إلى العزل والقرى في المناطق الريفية عن طريق توقيع مذكرة تفاهم مع شبكة اليمن للتمويل

الإلكترونية بشكل صحيح وقد يواجهون صعوبة في إجراء التحويلات الرقمية وفهم مفهوم الدفع الإلكتروني، مما يقيد اعتمادهم على النقد.

3. الثقة والأمان: تعد قضايا الثقة والأمان أمورًا حاسمة في استخدام المحافظ الإلكترونية في اليمن، ولذلك بعض الأفراد قد يشعرون بالقلق بشأن سرقة البيانات المالية أو الاختراقات الإلكترونية وخاصة الفئات من كبار السن والتجار، لذا يجب توفير نظام أمان قوي وإجراءات حماية متقدمة لزيادة الثقة في استخدام هذه التقنية، وهذا الأمر قد يترتب عليه ارتفاع التكاليف على مقدمي المحافظ الإلكترونية ويشكل خطرا عاليا على مستقبل الشمول المالي في اليمن.

4. الوضع الاقتصادي والاجتماعي: يعيش اليمن تحديات اقتصادية واجتماعية جمة، مثل الفقر والبطالة والنزاعات المسلحة، وهذه العوامل تجعل من الصعب على الأفراد والشركات الاهتمام بتبني التكنولوجيا المالية الجديدة واستثمار الوقت والجهود في تعلمها واستخدامها.

5. التشريعات واللوائح: هناك بعض التحديات القانونية والتنظيمية التي لا تزال تواجه المحافظ الإلكترونية في اليمن، ولتجاوزها يجب وضع إطار قانوني ولوائح واضحة لحماية العملاء وتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية الجديدة، وهذا الأمر يتطلب جهودًا من الجهات التشريعية والرقابية لخلق بيئة تشجع على تنمية المحافظ الإلكترونية.

جهود مستمرة

وعلى الرغم من وجود هذه التحديات والصعوبات لا يمكن إنكار حقيقة، أن هناك جهودًا مستمرة يبذلها البنك المركزي اليمني والأطراف الأخرى لتجاوز هذه التحديات وتعزيز تبني التكنولوجيا المالية الحديثة واستخدام المحافظ الإلكترونية، وذلك في حقيقة الأمر يتطلب مزيدا من التعاون بين القطاع المصرفي والحكومة والمؤسسات المالية والتقنية.

* مدير إدارة "محفظتي"- بنك التضامن

بنك الأمل للتمويل الأصغر و(محفظة «بيس» الإلكترونية)..

ثقافة مالية ورسالة إنسانية وجوائز دولية

مصعب علي المعمري *

(604) آلاف عملية صرف لمشاريع التحويلات الاجتماعية وتقديم لمختلف خدمات محفظة «بيس» الإلكترونية حتى نهاية 2022

على الرغم من وجود 17 بنكاً محلياً وأجنبياً في اليمن وبعدد فروع يصل إلى 328 فرعا، إضافة إلى 12 مؤسسة تمويل أصغر وبعدد فروع يصل إلى 106 فروع، إلا أن اليمن مازالت تقبع في ذيل قائمة دول المنطقة العربية في مؤشرات الشمول المالي وبنسبة لا تتجاوز 8% وفق المؤشر العالمي للشمول المالي لعامي 2011 و2014، وتركز البنوك والمؤسسات في تقديم خدماتها المالية على المناطق الحضرية التي يعيش فيها قرابة 30% فقط من السكان، في ظل حرمان المناطق الريفية من الخدمات المالية والتي يعيش فيها 70% من السكان نظرا لافتقارها لمقومات البنية التحتية الملائمة لتقديم الخدمات المالية كخدمات الاتصالات والانترنت الضعيفة أو غير المتوفرة في المناطق الريفية.ومن هذا المنطلق سعى بنك الأمل للتمويل الأصغر إلى تحقيق الشمول المالي من خلال إيصال خدماته ومنتجاته المالية وغير المالية إلى هذه الفئات دون استثناء، وتعميم خدماته ومنتجاته وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها بما يصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في إطار حرص البنك بشكل دؤوب على تحقيق الشمول المالي كجزء من رسالته الإنسانية، وذلك من خلال مجموعة من الخدمات المالية (التمويل – الادخار – التحويلات الاجتماعية) عبر خدمة المحفظة الإلكترونية «بيس»، والتي لا يمكن تقديمها دون وسائل تكنولوجية لتسهيل الوصول إليها من قبل مختلف الفئات في الريف والحضر.

ثقافة إلكترونية مالية

أصبحت المحافظ الإلكترونية أدوات فعالة للتمكين المالي لمختلف فئات المجتمع من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا المالية، ولذلك برزت أهمية تثقيف وتزويد أفراد المجتمع بالمعارف والمهارات التي تمثل جوهر الثقافة المالية اللازمة لخوض تجربة المحفظة الإلكترونية المالية ونجاحها».

وفي هذا السياق أخذ بنك الأمل للتمويل الأصغر على عاتقه، مهمة نشر مفهوم المحفظة الإلكترونية من خلال مختلف الخدمات المالية المقدمة في المناطق الحضرية والريفية، ورفع مستوى الوعي لدى العملاء وتعريفهم بوجود بدائل عن وسائل الدفع النقدية، وعلى الرغم من أن هذا الخيار لم يكن متاحاً خلال فترات سابقة إلا أن مستوى إدراك أفراد المجتمع قد ارتفع وخصوصا من بداية أزمة السيولة النقدية، بأهمية المحفظة الإلكترونية في تلبية احتياجاتهم اليومية للدفع، وتعززت الرؤية بأن المحافظ الإلكترونية يمكنها إحداث دور فعال في عملية تحقيق الشمول المالي ورفع الوعي المالي للعميل.

حل مناسب لأزمة السيولة

نتيجة للوضع السياسي والاقتصادي في البلاد والذي ألقى بظلاله وبشكل كبير على واقع التعاملات المالية في القطاع المصرفي اليمني وكانت أزمة السيولة النقدية في البلاد أبرز مظاهر هذا الواقع حيث تسببت هذه الأزمة في عزوف العملاء وفقدان الثقة بالتعامل مع القطاع المصرفي، وغيرها من الإشكاليات والتداعيات التي لا زالت مستمرة حتى اللحظة. كان ظهور خدمة المحفظة الإلكترونية حلا بديلا ومناسبا لتخفيف آثار هذه الأزمة بالنظر لما تتمتع به هذه الخدمة من مميزات مثل توفير للجهد والوقت والكلفة وسهولة في الحصول على الخدمات المالية عبر شاشة الهاتف المحمول، لا سيما وقد أصبح التحول للمحافظ الالكترونية اتجاها عالميا في البلدان التي تعاني من السيولة النقدية وحلا تكنولوجيا لوسائل الدفع التقليدية .

انتشار واسع وتطوير مستمر

يقدم البنك جميع خدماته المصرفية عن طريق خدمة النقود الالكترونية «بيس» – P-Yes والتي تشمل خدمات التمويل الإسلامي الإلكتروني، الخدمات البنكية، تحويل الأموال، والتحويلات الاجتماعية، وعمليات الدفع الإلكتروني وتسديد الفواتير، وسداد المشتريات بأسعار تنافسية، عبر أكثر من 4,500 وكيل للخدمة و10.000 نقطة بيع في عموم المحافظات والمديريات اليمنية لتغطية جميع المناطق الحضرية والريفية.

ومازالت عملية التطوير والتحديث للخدمة مستمرة، وتعد بميزات تقنية سباقة على المستوى المحلي منها عمل التطبيق في وضعي الاتصال / بدون اتصال (الرسائل النصية)، وإمكانية الاشتراك بالخدمة عن بعد عبر التسجيل الذاتي للخدمة عبر التطبيق، وذلك تماشيا مع أهمية وصول الخدمات المالية لمختلف الفئات في الريف والحضر. بالإضافة للربط مع منصات التجارة الإلكترونية وذلك دون شك يتطلب جهودا وطنية مكثفة على مختلف المستويات في عملية التشجيع والدعم بالتعامل بالنقود الإلكترونية في كافة الجهات والدوائر الحكومية بشكل أساسي وتثقيف التجار والمواطنين للتعامل بها، وتطوير شبكات الاتصالات والهاتف المحمول وخاصة شبكة الانترنت باعتبارها القاعدة الأساسية التي يتم التعامل من خلالها مع النقود الإلكترونية.

محفظة « بيس» ودورها في تحقيق الشمول المالي

تعتبر تجربة صرف التحويلات الاجتماعية عبر خدمة النقود الإلكترونية «بيس»، من أهم التجارب التي ساهمت في ادماج المستفيدين في المنظومة المالية ورفع مستوى الوعي والثقافة المالية بالمحفظة الإلكترونية، من خلال استخدامهم لمختلف خدمات المحفظة، كونها ذات كلفة منخفضة للجهة المانحة والمستفيد على حد سواء، بإجراءات مبسطة لفتح حساب عبر الهوية الشخصية، والوصول لمختلف الخدمات عبر شبكة الوكلاء ونقاط البيع المنتشرة لخدمة «بيس» عبر محافظات الجمهورية في الريف والحضر.

حيث تم الصرف لمشاريع التحويلات الاجتماعية حتى نهاية العام 2022م عبر خدمة النقود الالكترونية «بيس» في 176 مديرية في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، بعدد (345) ألف عملية إيداع للحساب الالكتروني، وبقيمة (40) مليار ريال يمني، بإجمالي عدد عمليات تم تنفيذها من قبل المستفيدين (604) ألف عملية لمختلف خدمات المحفظة.

جوائز دولية حققها البنك

حقق البنك عدة نجاحات على المستوى العربي والعالمي في استخدام التكنولوجيا في الشمول المالي، حيث حقق البنك نجاحاً جديداً على المستوى العربي بحلوله في المركز الثاني لجائزة أفضل ثلاثة مشاريع ابتكارية ضمن مسابقة جائزة الابتكار للاندماج المالي في الوطن العربي التي ترعاها عدة منظمات دولية معنية بالشمول المالي وفي مقدمتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي (سيجاب).

وتهدف جائزة AFIIP إلى مكافأة المبتكرين الواعدين بالتمويل والدعم اللازمين لتعزيز إمكانياتهم لزيادة الاندماج المالي في العالم العربي، وذلك من خلال دعم الافكار المبتكرة التي تنسجم مع الأهداف الأساسية الثلاثة للجائزة وهي زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل تكاليفها وخدمة العملاء النهائيين بشكل أفضل.

حصل البنك خلال العام 2021 على جائزتين ضمن القائمة النهائية لجوائز المدفوعات الناشئة للعام 2021من قبل جمعية المدفوعات الناشئة ومقرها الرئيسي في لندن، وفقا للتالي:

المرتبة الأولى لجائزة أفضل مبادرة لمدفوعات الشمول المالي والتي ترعاها Master Card .

المرتبة الثانية عالمياً ضمن فئة الحل الأكثر ابتكارا للمدفوعات المالية عبر الهاتف المحمول .

(345) ألف عملية إيداع إلى حسابات المستفيدين الإلكترونية، بقيمة إجمالية مالية (40) مليار ريال يمني

بنك الأمل للتمويل الأصغر له سبق الريادة في نشر مفهوم المحفظة الإلكترونية ورفع مستوى الوعي بأهميتها كأداة فعالة للتمكين المالي لمختلف فئات المجتمع

فاز بنك الأمل للتمويل الأصغر بجائزة أفضل مبادرة دفع للشمول المالي من جوائز Pay 360 في عام 2023. وهذه الجائزة هي شهادة على التزام بنك الأمل بتوفير خدمات مالية مبتكرة ويسهل الوصول إليها للمجتمعات منخفضة الدخل والمحرومة من الخدمات المالية. وجاء فوز البنك للخدمات الرقمية لبنك الأمل، مثل تطبيق بيس، والقروض الإلكترونية، وخطابات الضمان الإلكترونية، هي التي ميزته عن المرشحين الآخرين، والتي يقدمها البنك عبر خدمة «بيس».

* مدير إدارة الخدمات والنقود الإلكترونية – بنك الأمل

في ظل التقدم التقني الذي يعيشه اليمنيون مؤخراً وتوجههم نحو طلب مختلف الخدمات بشكل سهل وسريع، وبما يتماشى مع متطلبات حياتهم، أصبحت المحفظة الإلكترونية حاجة ملحة لتسهيل تعاملاتهم الحياتية اليومية، وعليه عمل بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي على تلبية تلك الحاجة من خلال تدشين خدمة (إم فلوس) في30/ 6/ 2016 كأول محفظة الكترونية في اليمن، سعى البنك من خلالها لتحقيق رؤيته (حساب في كل بيت يمني).

(إم فلوس) خدمة الكريمي الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي بالوصول إلى كافة المناطق اليمنية

عبدالله اليوسفي *

توسع وانتشار

ومع بداية انطلاق خدمة (إم فلوس) اعتمد البنك على الخدمة في تعزيز الشمول المالي بإيصال خدماته المالية لكل مناطق اليمن،لاسيما الأرياف منها التي يتواجد فيها معظم السكان، وعززت خدمة (إم فلوس) انتشار البنك وأظهرت سعيه في تقديم الخدمات لكل فئات المجتمع عبر أكثر من 8000 وكيل للخدمة في جميع عزل الجمهورية اليمنية البالغ عددها 2097 عزلة، وأصبح بمقدور كل مواطن يمني امتلاك حساب (إم فلوس) لدى أي وكيل للخدمة.. وقد عمل البنك على تمكين عملاء (إم فلوس) من استخدام الحساب والاستفادة منه بالشكل الصحيح والفعال.

خدمات متنوعة

كما عمل البنك على تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة، كالإيداع للحسابات واستلام الحوالات المالية من دون عناء أو جهد أو تكاليف باهظة وكذلك السحب من حساباتهم والدفع لقيمة مشترياتهم والسداد لفواتيرهم عبر تطبيق (إم فلوس) بوجود الإنترنت أو بدون إنترنت وبتكلفة منخفضة مناسبة للفقراء وذوي الدخل المحدود،بعد أن كان يعتقد أن الخدمات المالية حكراً على فئة صغيرة من نخب المجتمع مثلت فيما مضى ما يقارب 4% من اليمنيين الذين يمتلكون حسابات ويتعاملون بها.

عملا برسالة البنك

وعملاً برسالة البنك (المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع عن طريق تقديم خدمات مالية نوعية ومتنوعة ومبتكرة تتواكب مع أحدث التقنيات وتتناسب مع احتياجات العملاء في الحضر والريف وفي الداخل والخارج وبما يحقق الفائدة المرجوة والعائد المجزي على المودعين وعلى العملاء والمساهمين) سعى البنك للتغلب على جميع الصعاب والتحديات في إيصال خدماته لعملائه حتى في أصعب العزل والمديريات منها مديريات البدو الرُحل كـ (زمنخ ومنوخ، القف، حجر الصيعر) في سيئون، وتجاوز البحار وصولاً إلى جزيرة سمحة وجميع مديريات جزيرة سقطرى ترجمة لشعار إم فلوس (توصل للذي ما يوصل) محققاً نجاحاً في صرف التحويلات الاجتماعية والإنسانية، موفراً على المستفيدين الجهد والوقت والمال للحصول على مستحقاتهم بسهولة وبدون عناء.

أحدث التقنيات

وما كان لهذا أن يتحقق دون اعتماد البنك على أحدث التقنيات والأنظمة في تقديم خدماته ومنها خدمة (إم فلوس) التي تعتمد على نظام وفق معايير عالمية ومرن يتميز بعدد من المميزات منها قابلية التطوير والربط مع الأنظمة المالية الأخرى ومن خلاله تقدم الخدمة لعدد +1,000,000 مشترك +100,000 نقطة بيع حاسب 8000 وكيل إم فلوس. ولا ننسى هنا ما قام به البنك المركزي من خلال تدشينه للإدارة العامة للمدفوعات، التي كان لها دور بارز في تسهيلات إجراءات تقديم الخدمات المالية عبر المحافظ الإلكترونية وتقنين وتنظيم عملها، إضافة إلى جهوده في رفع الوعي المجتمعي.

مزيد من الجهود

ولا تزال عملية إكساب وغرس ثقافة التعاملات المالية الإلكترونية لدى أفراد المجتمع يحتاج إلى لمزيد والمزيد من المحفزات والجهود التي يجب أن تبذلها مختلف الجهات لدراسة المعوقات والتحديات التي تحد من انتعاش ثقافة التعاملات المالية الإلكترونية لدى أفراد المجتمع اليمني والتي يمكن تلخيص بعضها على النحو التالي:

- عدم وجود وعي مجتمعي وثقافة مالية لدى معظم أفراد المجتمع خصوصاً في الريف ونقترح هنا أن يتم عمل منصات ومواد تعليمية مشتركة من جميع المحافظ وبإشراف الإدارة العامة للمدفوعات للدفع بعجلة التوعية والتثقيف المالي لكافة أفراد المجتمع.
- ضعف التغطية وشبكة الإنترنت في معظم عزل وقرى الجمهورية اليمنية، حيث تكاد تنعدم في بعض المديريات، الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا في إيصال الخدمات المالية إلى المناطق الريفية ونقترح هنا أن يكون هناك عمل مشترك بين شركات الاتصال لحل مشكلة ضعف التغطية في جميع العزل والقرى اليمنية وتقوية شبكة الاتصالات والانترنت بتقنية الفور جي.
- سحب أرقام الجوالات من العملاء خلال فترة 3 أشهر عند توقفهم عن استخدامها يشكل عائقا لا سيما إذا كان رقم جوال العميل مرتبطا برقم حسابه في المحفظة ولهذا نقترح أن يكون للعميل رقم فريد من كل شركة لا يجوز سحبه وبيعه لأشخاص آخرين نظرا لارتباطه بحسابات مالية وهذا ما تعمل بها جميع الدول.
- رفض شركات الاتصال فتح خدمة (USSD) ورفع تكاليف الرسائل النصية، حيث تعتبر تقنية (USSD) من أفضل التقنيات التي يتم استخدامها عالميا خصوصا في المناطق الريفية لتعزيز الشمول المالي في أكثر الدول، ونقترح هنا إتاحة خدمة (USSD) من شركات الاتصالات، أو إتاحة فرصة استخدام التطبيقات المالية بدون نت أو رصيد عبر شركات الاتصال.

* مدير إدارة (إم فلوس)
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

نظام (CAMELS) لتقييم أداء المؤسسات المالية

علي محسن هادي*

إن تطور العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجد الحاجة إلى توفير نظم رقابية متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وبيان وتوصيف المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي والإفصاح عنها بالشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية في الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها.

ولهذه الغاية بدأ استخدام طريقة (CAMELS) في بداية عام 1980 من طرف المصرف الفيدرالي الأمريكي حيث تتمثل هذه الطريقة في مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم تحليل الوظيفة المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة من الوسائل الرقابية المباشرة التي تمارسها الجهات الرقابية على المصارف، ويتكون نظام التقييم المصرفي CAMELS من ستة مقومات هي الآتي:

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy).
- جودة الأصول (Asset Quality).
- جودة الإدارة (Management Quality).
- إدارة الربحية (Earning Management).
- درجة السيولة (Liquidity Position).
- الحساسية تجاه مخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk).

وقد أثبت نظام (CAMELS) أنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد، كما أنه أثبت فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

مميزات معيار (CAMELS):

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار (CAMELS) في النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.

تحديد المخاطر المصرفية

ولأن الغرض من استخدام نظام التقييم (CAMELS)، هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، نشير هنا إلى بعض المخاطر المحتملة الناتجة عن عمليات التعامل بالعملات الأجنبية على النحو التالي:

- النوع الأول في (أسعار الفائدة على العملات)، حيث تؤثر على عمليات السوق النقدي خاصة عندما تكون آجال استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة، وتكمن هذه الخطورة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق، سواء كان ذلك في المبالغ المقرضة أو المقترضة، أو تاريخ الحق المتعلق بكل منها.
- النوع الثاني في (أسعار الصرف) ويظهر واضحاً في التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وتكمن هذه المخاطر في نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الصرف لهذه العملات بسبب الاحتفاظ بأوضاع ومراكز عملات غير متلائمة إلى حد كبير.
- النوع الثالث في التسويق والتسييل، وهذه المخاطر ترتبط بعدم القدرة على الحصول على الأموال السائلة عند الحاجة الضرورية لها نتيجة لعدم التطابق في التدفق النقدي لآجال عقود المقايضة أو التبديل للعملات، خاصة إذا كانت بعض مراكز تلك العملات صعبة التسويق، أو كانت المبالغ المستحقة من عملة معينة في يوم معين كبيرة جداً، مما يجعل من الصعب بيعها والحصول على العملات الأخرى المطلوبة، الأمر الذي يتطلب اقتراض مثل هذه العملات من السوق النقدي، وهو ما لا يتوفر في بعض الأحيان، وإذا توفر ذلك فقد تكون تكلفة الحصول على العملات المطلوبة عالية جداً، هذا فضلاً عن عدم التماثل في آجال استحقاقات المراكز المحتفظ بها من العملات.

* المحاسب القانوني، مدير مصرف الرافدين/ فرع صنعاء

يُمثل أحد دعائم التنمية الاقتصادية..

مصرف اليمن البحرين الشامل.. نمو وتطور مستمر

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank of Yemen & Bahrain
بنك إسلامي

اكتسب مصرف اليمن البحرين الشامل سمعة طيبة تعدت أرجاء الوطن، وساهم بفاعلية في دعم التنمية والاقتصاد.. 21 عاماً مرت منذ تأسيس المصرف كانت حافلة بالنجاح والتفرد في العمل المصرفي الإسلامي، والخدمات النوعية التي جعلت من المصرف اسما يتردد في جميع مدن ومحافظات الجمهورية.

التأسيس

تأسس المصرف كشركة مساهمة يمنية مغلقة بتصريح صادر عن البنك المركزي اليمني بتاريخ 5ذو الحجة 1422 هـ الموافق 2002/2/17 بمزاولة النشاط المصرفي برأسمال مدفوع قدره ستة مليار ريال، وقد تم زيادة رأس مال المصرف على مراحل وآخرها زيادة رأس مال المصرف إلى اثني عشر مليار وسبعمائة مليون ريال خلال العام الحالي 2023.

رؤية مصرفية متميزة

لدى مصرف اليمن البحرين الشامل رؤية مصرفية متميزة تتمثل بـ :

(الريادة في تقديم الخدمات المصرفية في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية).

رسالة المصرف

يسعى مصرف اليمن البحرين الشامل إلى نشر مبادئ فكر الاقتصاد الإسلامي من خلال تقديمه لخدمات مصرفية إسلامية شاملة ذات جودة عالية وعبر فريق عمل ذو كفاءة وفاعلية وبما يلبي طموحات عملائه على النطاق الوطني والإقليمي.

مبادئ مهنية يتمتع بها المصرف

يعمل مصرف اليمن البحرين الشامل وفق مجموعة من المبادئ والقيم الجوهرية:

- الالتزام بالضوابط والمبادئ الإسلامية في تقديم الخدمات المصرفية.
- العمل بروح الفريق الواحد.
- الخصوصية.
- التميز.
- التدريب والتطوير المستمر.

الأهداف الرئيسية للمصرف

- السعي لإدخال الخدمات المصرفية الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة بتطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات واستثمارها الاستثمار الأمثل، بالإضافة إلى تمويل ومزاولة أنشطة التجارة الداخلية والخارجية والمساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فالاسلام منهج حياة متكامل للبشرية من خلال القرآن الكريم والسنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام بما فيها الجانب المالي والاقتصادي ونحن ملتزمون باتباع ذلك المنهج.

ولضمان الالتزام بتلك الأحكام فإن جميع عمليات المصرف تخضع للرقابة الدورية من قبل هيئة الرقابة الشرعية وهي هيئة مستقلة ومختصة في فقه المعاملات، وتقوم إدارة المصرف باستيفاء موافقة الهيئة المسبقة قبل الشروع في أي عملية أو نشاط جديد من حيث وجوب تطابق جميع عمليات المصرف مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

انتشار وتوسع داخلياً وخارجياً

Western Union

يمتلك المصرف أكثر من 15 فرع ومكتب منتشرة في عموم المحافظات الرئيسية في الجمهورية اليمنية تقدم كافة الخدمات المصرفية ولديه ما يقارب 100 وكيلاً ورئيساً يقدمون خدمة التحويلات المالية (ويسترن يونيون) كما أن لدى المصرف شبكة بنوك مراسلة حول العالم يقدم من خلالهم الخدمات المصرفية الخارجية والدولية لعملائه بكفاءة عالية.

خدمات مصرفية ذات جودة عالية

يقدم مصرف اليمن البحرين الشامل العديد من الخدمات المصرفية المتنوعة التي تلبي احتياجات العملاء من الافراد والشركات والمؤسسات ويدعم متطلبات الاقتصاد الوطني والسوق المصرفي اليمني وأبرز هذه الخدمات:

خدمات المصرف للأفراد

- الحسابات المصرفية بأنواعها (الحسابات الجارية، حسابات التوفير، حسابات الودائع، حساب القصّر).
- صناديق الأمانات.
- الحوالات المالية ويسترن يونيون والحوالات الداخلية والخارجية والحوالات المالية شامل إكسبرس.

- التمويلات الائتمانية.
- التمويل الأصغر والمتوسط.
- البطاقات المصرفية الالكترونية (طاقة الانترنت ويب سيرفر- بطاقات ماستر كارد- بطاقة الصراف الآلي).
- الرسائل القصيرة SMS.
- المحفظة الالكترونية شامل موني.

خدمات المصرف للشركات

وفر مصرف اليمن البحرين للشركات مجموعة من الخدمات التي تتماشى مع أعمالهم وتنميها، ومن ابرز هذه الخدمات:

الحسابات الجارية للشركات، حوالات ويسترن يونيون، الحوالات الداخلية والخارجية، حسابات الودائع، التمويلات الائتمانية للشركات، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، صرف المرتبات، التمويل الأصغر والمتوسط.

تدريب قيادات وموظفي وعملاء المصرف

أولت إدارة مصرف اليمن البحرين الشامل، اهتماما كبيرا بمجال التدريب إيمانا منها بأن التدريب عنصر مهم لنجاح المؤسسات في تقديمها للخدمات بكفاءة عالية تلبي تطلعات العملاء وتساهم في تعزيز الأداء على المستوى المصرفي والوطني ككل.

فريق عمل متميز

يمتلك المصرف افضل الكفاءات البشرية المؤهلة وذات الخبرة المصرفية والتي ساهمت في عملية تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، كما يدار المصرف من قبل قيادة ذات خبرات مصرفية واسعة تمتلك مهارات إدارية عكست إيجاباً في تعزيز العمل المصرفي اليمني.

مصرف اليمن البحرين الشامل ينفرد في تقديمه لخدمات الكترونية مميزة

شامل موني
Shamil Money
مصرف اليمن البحرين الشامل

Shamil Express
شامل إكسبرس

المتاجر الإلكترونية
e-commerce

كما يقدم مصرف اليمن البحرين الشامل خدمات الكترونية متميزة وفريدة في السوق المصرفي اليمني وفي هذا السياق فقد أشار مساعد مدير عام المصرف الأخ/ أمين محمد الريمي أن للبنك استراتيجية في تقديمه للخدمات المصرفية الالكترونية حيث عمل على تقديم خدمات الكترونية مميزة مواكبا للتطورات المتسارعة في المجال الرقمي المصرفي. . **أبرز الخدمات الالكترونية التي يقدمها المصرف:**

- خدمة المتاجر الالكترونية.
- خدمة المحفظة الالكترونية شامل موني.

يتم تقديم خدمة المحفظة الالكترونية شامل موني عبر تطبيق دفع إلكتروني بواسطة الجوال، وتعتبر إحدى خدمات الدفع الإلكتروني التي يُقدمها مصرف اليمن البحرين الشامل بموجب ترخيص صادر من البنك المركزي اليمني، حيث يمكن للعملاء استكمال معاملاتهم المالية بطريقة سهلة وسريعة وآمنه عبر الهاتف المحمول في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي، كما يمكن للعملاء الذين يملكون حسابات بنكية ربط حساباتهم البنكية طرف المصرف مع حسابهم في المحفظة الالكترونية شامل موني.

ويمكن للمشتركين في خدمة شامل موني دفع قيمة المشتريات وتنفيذ التحويلات وسداد فواتير الخدمات مباشرة عبر الجوال، ويعتبر رقم هاتف العميل الجوال المسجل في الخدمة هو رقم حسابه في المحفظة الالكترونية ليسهل حفظه واستخدامه في التعاملات المالية التي تقدمها خدمة المحفظة، كما أن هذه الخدمة تعمل على استخدام النقد الإلكتروني بدلاً من النقد الورقي أو التقليدي وبالتالي تجنب العديد من الآثار السلبية لاستخدام النقد الورقي مثل نقل الامراض وتعرضها للتلف وغيرها، كما تتوفر العديد من الخدمات بداخل تطبيق المحفظة الإلكترونية شامل موني كالتحويل بين العملاء المشتركين وطباعة التقارير والإيصالات وإرسال حوالة لعميل غير مشترك، ومعرفة مواقع الصرافات الآلية وغيرها من الخدمات والميزات الفريدة.

ويسعى المصرف لنشر ثقافة التعاملات المالية الإلكترونية من خلال تقديم تلك الخدمات بجودة وامان وسرعة عالية من خلال فريق عمل ذو كفاءة وفاعلية عالية وبما يلبي طموحات عملائه على النطاق الوطني، ويؤدي إلى تحقيق الشمول المالي وتعزيز أهداف المصرف في إطار المساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية.

الإدارة العامة: صنعاء- شارع الستين- تقاطع عصر.
هاتف : 538383 1 967+
الرقم المجاني : 8000830
info@sbyb.net
www.sbyb.net

استثمارات المصرف

مصنع ردفان الشامل للطوب الأحمر
Radfan Al-shamil for Red Bricks

يمتلك مصرف اليمن البحرين الشامل مصنع ردفان الشامل للطوب الأحمر، ويتخذ من محافظة لحج مقرا له، ويعتبر المصنع من أكبر المصانع الوطنية المتخصصة في صناعة وإنتاج الطوب الأحمر الفخاري المتميز، ويعتبر المصنع الأول في اليمن في مجال تصنيع وإنتاج الطوب الأحمر، وبدأ المصنع بتوزيع إنتاجه في السوق المحلي في عام 2007 ولا يزال ينتج ويوزع الطوب الأحمر بكافة أصنافه المختلفة على جميع محافظات الجمهورية، ويتميز الطوب الأحمر المنتج من المصنع بالجودة العالية التي تتفوق بشكل ملحوظ عن المنتجات المنافسة التي تصنع محليا أو خارجيا.

يمثل القطاع المصرفي عنصرا أساسيا في عمليات إدارة الأموال في أي بلد، فبالإضافة لكونه أداة من أدوات السياسة النقدية في تحديد النقد والسيولة، فهو أيضا الرافد الأساسي وعصب الحياة والمصدر الأساسي والشرعي لتوظيف الأموال واستثمارها لأغراض التنمية وتمويل التجارة داخليا وخارجيا.

مؤشرات رئيسية

- متوسط النمو في العرض النقدي خلال الفترة من 2008 - يناير 2015 بلغ 7%.
- متوسط النمو السنوي لإجمالي تمويلات القطاع المصرفي للقطاع الخاص خلال الفترة من 2008 - يناير 2015 بلغ 6%.
- متوسط سلفيات البنوك للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج القومي المحلي خلال الفترة من 2008 - يناير 2015 بلغ 7%.
- يعتبر قطاع الأفراد أكثر القطاعات الاقتصادية إيداعا في البنوك بالعملتين المحلية والأجنبية بمتوسط بلغ 52%.
- تأثر القطاع المصرفي بشكل ملحوظ في انخفاض الأصول الخارجية خلال الفترة من 2008 - يناير 2015.

تقييم أداء البنوك اليمنية بين السياسة النقدية والأثر الاقتصادي

دراسة تحليلية لدور البنوك اليمنية والإسهامات الاقتصادية بين الفترة 2008 يناير 2015

صلاح الفائق *

الدور الحيوي للبنوك يتطلب توفير الدعم وفرص التمكين الاقتصادي لتحقيق أهداف التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني

وبالرغم من الأزمات التي مرت بها البلد ابتداء من آثار الأزمة المالية العالمية في العام 2008، وإغلاق عدد من البنوك العالمية لحسابات البنوك المحلية لأسباب تتعلق بأزمات سياسية واقتصادية بحتة آخرها تصنيف اليمن كدولة ذات مخاطر عالية، إلا أن البنوك العاملة في اليمن مارست دورا هاما في دعم النشاط التجاري والاقتصادي وتوظيف الأموال في أنشطة ذات الطابع المحلي في محاولة لتخفيف آثار أعباء القرارات الخارجية على البلد.

يناقش هذا التقرير أهم العوامل المالية المؤثرة في إدارة السياسة النقدية إضافة إلى أهم الأدوار الاقتصادية للبنوك فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار، وكذا الاستعراض للقطاعات الاقتصادية من حيث طبيعة المودعين والإيداعات خلال الفترة من العام 2008 وحتى يناير 2015، والتي سبقت الأزمة السياسية والحرب على اليمن وانقسام السلطة النقدية وزيادة العرض النقدي المتمثل في الإصدار النقدي الجديد وتوقف أنشطة التصدير للنفط والغاز الذي كان يمثل أحد أهم مصادر النقد الخارجي.

عناصر السياسة النقدية العرض النقدي: خلال الفترة من 12/-2008 2015/01

يشير العرض النقدي أو النقد المصدر إلى النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافا إليه النقد في الصندوق لدى البنوك .وقد شهد هذا البند تغيرات كثيرة خلال فترة القياس كانت في معظم الفترات مرتبطة بالتغير في أسعار الفائدة وما شهدته من نمو في الودائع تحت الطلب وشبه النقد (ودائع الادخار- الودائع الآجلة – الودائع بالعملات الأجنبية - الودائع المخصصة - ودائع الضمان الاجتماعي)

إضافة إلى الانخفاض في صافي الأصول الخارجية وصافي الاقتراض الحكومي (سندات حكومية) وصافي المطالبات على القطاع الخاص بالإضافة إلى البنود الأخرى.

موقف أذون الخزانة (وفقاً للقيمة الإسمية): تحليل للفترة من ديسمبر 2001 يناير 2015

شهدت الفترة من العام 2001 وحتى يناير 2015 زيادة مضطردة في قيم أذونات الخزانة المشتراة من قبل القطاع المصرفي من 9% في 2001/12 حتى بلغت 86% في 2009/12، وتراجعت تلك النسبة لتستقر على نسبة 75% ابتداء من 2014/09 وحتى 2015/01. على النقيض شهدت أذونات الخزانة المشتراة من قبل القطاع غير المصرفي تراجعا مضطردا وزيادة في العرض النقدي خاصة النقد المتداول.

أسعار الفائدة للودائع الحكومية

شهدت أسعار الفائدة تقلبات مضطردة خلال الفترة من يناير 2009 حتى يوليو 2013 بعد أن كانت مستقرة لثمان سنوات على نسبة 13% للريال اليمني، حيث شهدت تغييرا بما يقارب 9 مرات، كانت أكثرها خلال العام 2010 حيث شهد سعر الفوائد الممنوحة زيادة بمعدل 3 مرات خلال 3 أشهر، وقد يعزى ذلك إلى السياسة الرامية إلى كبح الزيادة في العرض النقدي والتي بلغت 9.2% عن ما كان عليه في العام 2009 التي بلغت 10.56%. والتي انعكست على الودائع الآجلة والودائع بالعملات

الأجنبية،،ولكن انعكس ذلك أيضا على أسعار الفوائد للتمويلات التي ارتفعت في مقابل انخفاض قيم التمويلات الممنوحة وهو ما سيتم استعراضه لاحقا.

التغير في أسعار الفائدة على الودائع والإقراض

في سياق ارتفاع قيم أذونات الخزانة المشتراة من البنوك، شهدت أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع وكذا أسعار الفوائد على الإقراض ارتفاعا بمرور الوقت، وهو ما يفسر توجه البنوك لتوظيف الأموال في السندات الحكومية نتيجة التغير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

لقد أسهمت البنوك بشكل ملحوظ في امتصاص النقد خارج القطاع المصرفي مقابل الاستثمار في الدين الحكومي.

الأصول الخارجية

شهدت الأصول الخارجية للقطاع المصرفي خلال الفترة من العام -2008 يناير 2015 انخفاضا ملحوظا من 9.2 مليار دولار في العام 2008، لتصل إلى 5.2 مليار دولار في مطلع العام 2015 بنسبة انخفاض بلغت 43%- بين الفترتين محل القياس، هذا الانخفاض أثر على قدرة القطاع المصرفي في تمويل الواردات والتجارة الدولية في ظل تصاعد القيود والصعوبات التي وضعتها البنوك الخارجية وانخفاض قيم الأصول وارتفاع الالتزامات التي تسببت بآثار سلبية.

دور البنوك في تمويل القطاع غير الحكومي للفترة من العام 2008 - يناير 2015

ساهمت البنوك العاملة في اليمن بشكل ملحوظ في تمويل أنشطة اقتصادية هامة منها الزراعة والأسماك – الصناعة- التشييد -تمويل الواردات والصادرات والسلع المصنعة من خلال الإقراض القصير وطويل الأجل بالرغم من الظروف الاقتصادية المتقلبة التي شهدتها تلك الحقبة، وكان نصيب الزراعة والصيد الحصة الأكبر خلال تلك الفترة بمتوسط نمو سنوي بلغ 9%، يليه قطاع التشييد بنسبة نمو سنوي بلغت 8%، ثم تمويل الواردات بنسبة نمو سنوي بلغت 5% وأخيرا تمويل الصادرات بمتوسط نمو سنوي بلغ 2%،في حين بلغ إجمالي النمو لقطاع الزراعة والصيد في يناير 2015 مقارنة ب 2008 ما نسبته 157%، و 255%، 132% و 108% لقطاعات التشييد، تمويل الصادرات، تمويل الواردات على التوالي.

وبلغ إجمالي معدل النمو في مجمل السلفيات الممنوحة من دون القطاع الحكومي من العام 2008 وحتى يناير 2015 حوالي 30%. وقد توزعت حصة المساهمة بين البنوك التجارية والإسلامية بنسبة 60% و 40% على التوالي.

وجاء هذا الدور الذي لعبته البنوك لتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية للمجتمع في فترة التقلبات السياسية والذي كان على حساب انخفاض قطاع التمويل للصناعة وتمويل تجارة السلع المصنعة.

كما يظهر أيضا أن معدل القروض والسلفيات المصنفة خلال نفس فترة القياس تضاعفت بنسبة 124% بسبب حالة اللإستقرار التي شهدتها الفترة كما انخفضت نسب الديون المتوسطة والطويلة الأجل بنسبة 40%- وهو إجراء منطقي تم اتخاذه من البنوك لسياسات التمويل حفاظا على أموال المودعين وتوظيف الأموال في مجالات مأمونة.

إسهامات البنوك في التمويل للقطاعين العام والخاص خلال الفترة من 2008 - يناير 2015

ساهمت البنوك بشكل فعال في تمويل القطاع الحكومي سواء من خلال شراء الديون الحكومية أو تمويل القطاعات الحكومية والمختلطة خاصة في الفترة ما بعد العام 2010، والتي شهدت زيادة في العرض النقدي وتغيرا في أسعار الفائدة وانخفاضا في التمويلات المتوسطة والطويلة نتيجة لحالة اللإستقرار في الأوضاع الاقتصادية، حيث بلغت مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص في مطلع العام 2008م 99% من إجمالي التمويلات الممنوحة مقابل 1% للقطاع العام والمختلط في حين بلغت في يناير 2015 حوالي 92% للقطاع الخاص مقابل 8% للقطاع الحكومي، يأتي هذا في إطار توظيف الأموال في التمويلات الحكومية التي تعتبر مضمونة وضماناً لأموال المودعين، بالإضافة إلى إسهامات البنك في تقليل العرض النقدي.

كما يلاحظ من خلال الأرقام المتحصلة أن البنوك أسهمت بشكل كبير في تمويل القطاعات بالعملة الأجنبية التي مثلت الحصة الأكبر من إجمالي التمويلات الممنوحة للقطاعين الحكومي والخاص بكافة العملات، وبشكل كبير للقطاع الخاص وهو ما يشير إلى تمويل الواردات والصادرات. حيث توزعت التمويلات ما بين العملة المحلية والأجنبية في العام 2008 بنسبه 45%و 55% على التوالي، في حين بلغت في يناير 2015 حوالي 41% بالعملة المحلية و 59% بالعملة الأجنبية.

الإيداعات النقدية طبقا للمودعين خلال الفترة من العام 2008م-يناير 2015

مثلت إيداعات القطاع الخاص ما متوسطه 91% من إجمالي الايداعات في القطاع المصرفي خلال فترة القياس في حين مثلت إيداعات الأفراد في المتوسط 56%، وفي نفس السياق مثل قطاع الأفراد معظم الإيداعات بالعملة الأجنبية بمتوسط بلغ 52% من إجمالي الايداعات بالعملة الأجنبية من الجهات الحكومية- مؤسسات عامة- قطاع مختلط- شركات محلية- شركات أجنبية -منظمات وجمعيات، في حين مثلت إيداعات الشركات المحلية ما متوسطه 32%، في حين كانت إيداعات المنظمات والشركات الأجنبية ما متوسطه 6%،4% على التوالي على عكس ما هو متوقع بأن الشركات والمنظمات تمثل مصدرا رئيسيا للإيداعات بالعملة الأجنبية.

وفي سياق آخر مثلت الودائع لأجل النسبة الأكبر من إجمالي تصنيفات الودائع خلال الفترة حيث بلغ متوسط الودائع لأجل خلال الفترة ما نسبته 47% من إجمالي الإيداعات والتي كانت جلها بالعملة المحلية، تليها الإيداعات في الحسابات الجارية/ تحت الطلب بنسبه 32% جلها بالعملة الأجنبية وباقي النسب موزعة بين الودائع المخصصة وودائع التوفير.

ويعتقد بأن سبب ارتفاع إيداعات الأفراد يعود إلى:

- استثمار فائض الأموال بعد الاستهلاك.
- الحوالات الخارجية الواردة من المغتربين.

معظم قطاعات الأعمال الصغيرة عبارة عن أنشطة أفراد وهو ما يفسر سبب ارتفاع أرصدة الحساب الجاري.

* مدير التسويق والتطوير- البنك الأهلي اليمني

تنويه وإعتذار.. نتيجة لانعكاس بعض أرقام المادة المنشورة في العدد السابق في هذه المقالة.. نعيد نشرها معتذرين للكاتب..

الخلاصة

بالرغم من أن أدوات السياسة النقدية (خاصة في حالة رفع الفائدة) تستخدم عادة للتأثير على العرض النقدي وتمويل أنشطة واحتياجات الحكومة، إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة فعلية في خدمة تلك الأهداف، حيث ساهمت في تخفيض التضخم في السنوات الأولى إلا أنها لاحقا ساهمت في زيادة التضخم خاصة في الفترات التي شهدت رفع الفائدة من العام 2008-2010 وذلك من خلال رفع تكلفة الإقراض على المشاريع الإنتاجية والخدمية بالإضافة إلى توجه المنتجين لرفع الأسعار بمعدلات أرباح مقاربة لأرباح أذونات الخزانة [1].

ولكن بالرغم مما ورد، فقد لعبت البنوك اليمنية أدواراً اقتصادية هامة خاصة في الأوقات التي شهدت البلاد تحولات اقتصادية وسياسية حيث بلغت نسبة مساهمتها من السلفيات إلى إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 7%، كما تظهر البيانات التي تم تحليلها دور البنوك في تحقيق التوازن الاقتصادي ودعم القطاع الحكومي والمساهمة في فعالية السياسة النقدية مع الموائمة في توفير احتياجات القطاع الخاص.

كما لعبت دورا هاما في استقطاب الأموال خاصة من قطاع الأفراد الذي كان له دور حيوي وأساسي وفعال كمصدر رئيسي للسيولة والعملة الأجنبية والتي أسهمت في رفد البنوك بجزء كبير من السيولة وتوظيف الأموال في القطاعين الخاص والعام.

كما برز دور البنوك في دعم تمويل القطاعات والدور الاجتماعي والاقتصادي لها في تخفيف آثار الأزمات ودعم الأنشطة الاقتصادية والتكيف مع متطلبات الوضع الاقتصادي وتوفير احتياج المجتمع من السلع والخدمات عبر الواردات في ظل انخفاض الأصول الخارجية.

هذا الأمر يتطلب تعزيز دورها الحيوي من خلال توفير الدعم وفرص التمكين الاقتصادي خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعكس أنشطة الأفراد لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني الذي سينعكس على رفاهية المجتمع.

ملاحظـــــــــة: تم استقاء البيانات من النشرات الصادرة عن البنك المركزي اليمني الإدارة العامة صنعاء في الموقع الإلكتروني والتي كان آخرها في يناير 2015م وذلك للاعتبارات التالية:

- وحدة السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي اليمني- صنعاء.
- استقرار العملة المحلية نسبيا مقابل العملات الأجنبية في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.
- شهدت الفترة تحولات وتغيرات جذرية ومؤثرة ساهمت في رسم الاتجاهات الحالية.
- محدودية نطاق العرض النقدي في حينه بحدود تريليون ومائتين مليون ريال ووحدة تداول العملة في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.

(1) تقييم-أذون-الخزانة-وبدائلها-في-الجمهورية-اليمنية-دراسة-تحليلية-للفترة1991--2010--د.-محمد-عبدالحميد-فرحان.pdf

تلعب بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر الإسلامي في اليمن دورا محوريا في التنمية الاقتصادية من خلال تقديم التمويلات الميسرة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامية المعتمدة محليا وإقليميا ودوليا والتي تساهم بفاعلية في توفير فرص العمل والحد من الفقر والبطالةوتحسين مستوى الدخل والمعيشة للأسر الفقيرة والمنتجة ودعم سلاسل القيم المختارة.

مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في اليمن..

التحديات والحلول المقترحة وآفاق التطور

د. عيسى أبو حليقة *

بحسب تقارير الصندوق الاجتماعي للتنمية- وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، يتجلى ذلك الدور المحوري والاستراتيجي الذي تلعبه بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر الإسلامي في اليمن بوضوح من البيانات والإحصائيات والمؤشرات المبينة في الأشكال والجداول التي تتضمنها تقارير الصندوق كما هو موضح على سبيل المثال في الشكل التالي:

نمو محفظة التمويل الأصغر في اليمن

ووفقاً للإحصائيات التي تم نشرها في الموقع الإلكتروني للصندوق الاجتماعي للتنمية- قطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، تتضح مؤشرات نمو محفظة التمويل الأصغر على النحو التالي:

ووفقاً للتقرير الصادر عن الصندوق لشهر أغسطس 2023 يبين الجدول أدناه مؤشرات محفظة التمويل الأصغر في اليمن في الجدول الموضح أدناه:

التحديات التي تواجه بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن

وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر الإسلامي في اليمن لدعم التنمية الاقتصادية لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر أبرزها كما هو موضح في الهيكل أدناه:

عدم الاستقرار السياسي

أدى عدم الاستقرار السياسي في اليمن منذ العام 2014 بسبب بيئة الحرب والصراع والانقسام إلى ظهور الكثير من الصعوبات والتحديات والمشاكل الاقتصادية، التي كان لها تأثيراتها السلبية على القطاع المصرفي اليمني بشكل عام وقطاع التمويل الأصغر بشكل خاص.

التضخم

عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي في البلد أدى إلى وجود سياسات مالية ونقدية مختلفة، تسببت ببروز التضخم والارتفاع المستمر في الأسعار وخاصة صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني الخ.

إضافة إلى التخبط في السياسات والإجراءات والقوانين وأجهزة وأدوات الرقابة.

ضعف الحوكمة

من المشاكل التي تعاني منها مؤسسات التمويل الأصغر أيضا عدم وجود نظام حوكمة قوي وفعال، لأسباب عديدة أهمها عدم الاهتمام بنظام الحوكمة، وضعف الدور الرقابي وندرة الكوادر المؤهلة في مجال التمويل الأصغر حيث تفتقر معظم مؤسسات التمويل الأصغر إلى وجود الكوادر المؤهلة وذات الخبرة العريقة والخبراء والمستشارين المحليين الذين لديهم الخبرة والمعرفة الكبيرة في مجال صناعة التمويل الأصغر.

غياب الاهتمام بالبحوث والتطوير

معظم مؤسسات التمويل الأصغر لا تهتم بالبحوث والتطوير ولا يوجد لديها إدارة أو قسم خاص بذلك الأمر الذي أدى إلى عدم استفادة المؤسسات من أفضل التطبيقات المحلية والإقليمية والدولية في مجال التمويل الأصغر.

عدم تطوير منتجات مالية حديثة تلبي احتياجات العملاء

عدم وجود كوادر مؤهلة وخبراء ومستشارين في مجال التمويل الأصغر، كذلك عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير أدى إلى عدم قيام المؤسسات بتطوير منتجات مالية حديثة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات العملاء وتعمل على زيادة التوسع والانتشار وزيادة أرباح المؤسسات.

ضعف البنية التحتية

معظم مؤسسات التمويل الأصغر لا تمتلك بنية تحتية حديثة وقوية وخاصة ببرامج التمويل الأصغر وهذا أدى إلى عدم قدرة المؤسسات على مواكبة التطورات في قطاع التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي.

ارتفاع التكلفة التشغيلية

ارتفاع تكلفة التمويل، كذلك النفقات التشغيلية والمصروفات على التمويل ومتابعة التمويلات والقروض المتعثرة، أدى إلى ارتفاع تكاليف النفقات التشغيلية للمؤسسات.

التسرب الوظيفي

نظراً لتدني الرواتب والحوافز في مؤسسات التمويل الأصغر وظهور مؤسسات تمويل أصغر جديدة في السوق أصبحت نسبة معدل دوران الموظفين مرتفعة جدا.

القروض المتعثرة

تواجه بعض مؤسسات التمويل مشكلة القروض المتعثرة نظرا لأسباب عديدة أهمها الوضع الاقتصادي والسياسي السائد، وضعف المعرفة والخبرة في السوق لدى العملاء، ضعف الضمانات، عدم وجود تقييم صحيح ودقيق للدراسات الائتمانية للعملاء، تسرب الموظفين.

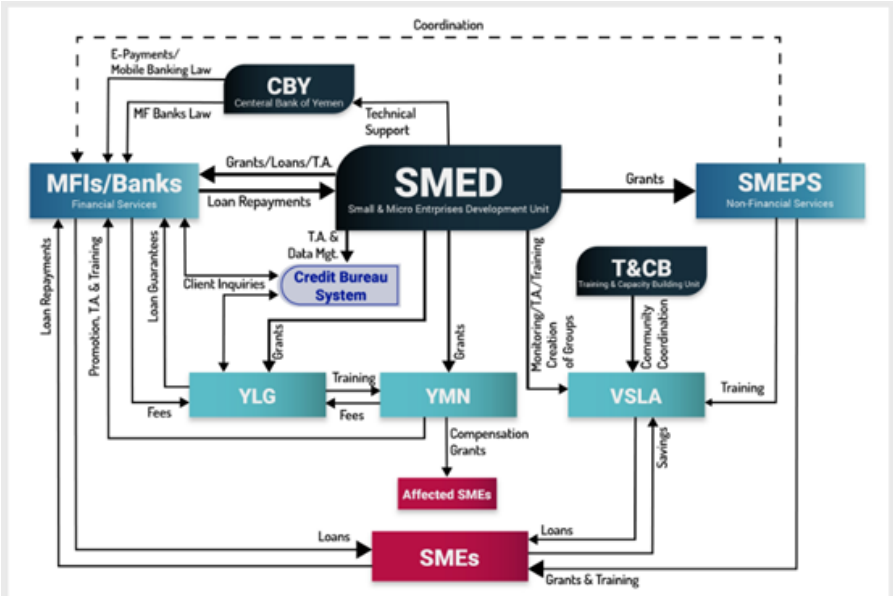

الحلول المقترحة

تطوير البنية التحتية

يجب على مؤسسات التمويل الأصغر تطوير البنية التحتية من خلال الاستفادة من الأنظمة التكنولوجية والمالية الحديثة وكذلك التكنولوجيا الرقمية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء وزيادة التوسع والانتشار.

الاهتمام بالبحوث والتطوير

تلعب البحوث والتطوير دوراً مهماً في تطوير منظمات الأعمال بشكل عام ومؤسسات التمويل الأصغر بشكل خاص لما تقدمه من أفكار تطبيقية ودراسات، كذلك الاستفادة من التطبيقات الدولية في تطوير منتجات مالية حديثة تلبي احتياجات العملاء وفي استمرار المؤسسات في تحقيق الأهداف والاستدامة وكذلك الملاءة المالية بناء على مؤشرات مهمة جدا أهمها تطوير منتجات مالية حديثة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتزيد من التوسع والانتشار وزيادة عدد العملاء والحصة السوقية وزيادة الأرباح.

تطوير قدرات ومهارات الكادر الوظيفي

يجب على المؤسسات الاستمرار في تدريب وتأهيل واستقطاب الكوادر البشرية وإكسابهم المعرفة والخبرات والمهارات الأساسية لإنجاز كافة الأنشطة في أقل وقت وجهد وتكلفة لما من شأنه الاسهام بفاعلية في زيادة الانتاجية وتخفيض النفقات التشغيلية وزيادة الأرباح.

بناء شراكات استراتيجية مع المانحين الدوليين

يجب على مؤسسات التمويل الأصغر بناء شراكات استراتيجية مع المانحين الدوليين في التمويل الأصغر، فهذا يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوسع والانتشار وانخفاض التكلفة والنفقات التشغيلية ويؤدي إلى تحقيق الكفاءة المالية الذاتية والكفاءة التشغيلية.

التحول الرقمي

يجب على مؤسسات التمويل الأصغر تطبيق استراتيجية التحول الرقمي للوصول إلى الشمول المالي، وتخفيض النفقات التشغيلية، والتوسع والانتشار وتحقيق الأرباح .

الخلاصة

لكي تستمر في أداء دورها المحوري في دعم التنمية الاقتصادية وتتمكن من تجاوز الصعوبات والتحديات الماثلة أمامها يجب على مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن العمل على تطوير البنية التحتية والاستفادة من التقدم التكنولوجي والاستثمار في قطاع التمويل الرقمي، وبناء قدرات ومهارات وخبرات الكادر الوظيفي والاهتمام بالبحوث والتطوير ودراسات السوق وتطوير منتجات مالية إسلامية تلبي احتياجات العملاء، وبناء شراكات استراتيجية مع المانحين الدوليين في قطاع التمويل الأصغر، وذلك بهدف تحقيق التوسع والانتشار والانتاجية وكذلك تحقيق الكفاءة المالية والاستدامة على المدى الطويل.

* مستشار سابق في التمويل الأصغر

UNDP GIZ IPC Germany Micro save consulting

رئيس قسم البحوث والتطوير – بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي

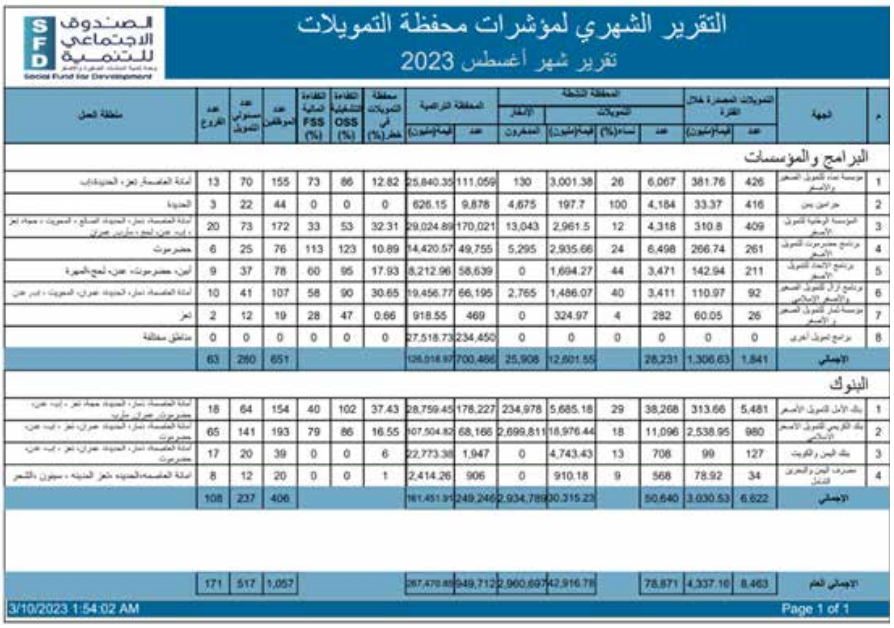

التقرير الشهري لمؤشرات محفظة التمويلات

تقرير شهر أغسطس 2023

الصندوق الاجتماعي للتنمية

Social Fund for Development

م	الجهة	التمويلات المصدرة خلال الفترة		المحفظة النشطة				المحفظة الوراثية		محفظة التمويلات في خطر(%)	الكفاءة التشغيلية OSS (%)	الكفاءة المالية FSS (%)	عدد الموظفين	عدد مسؤولي التمويل	عدد الفروع	منطقة العمل
		عدد	قيمة(مليون)	عدد	قيمة(مليون)	نساء(%)	الإقراض المتعثر									
	البرامج والمؤسسات															
1	مؤسسة بنيان للتمويل الصغير والأصغر	426	381.76	6,067	3,001.38	26	130	111,059	25,840.35	12.82	86	73	155	70	13	أمانة العاصمة، تعز، الحديدة
2	حراض بن	416	33.37	4,184	197.7	100	4,675	9,878	626.15	0	0	0	44	22	3	الحديدة
3	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	409	310.8	4,318	2,961.5	12	13,043	170,021	29,024.89	32.31	53	33	172	73	20	أمانة العاصمة، تعز، الحديدة، الضالع، المحويت، حجة، إب، عدن، لحج، مأرب، شبوة
4	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	261	266.74	6,498	2,935.66	24	5,295	49,755	14,420.57	10.89	123	113	76	25	6	حضرموت
5	برنامج الإعتماد للتمويل الأصغر	211	142.94	3,471	1,694.27	44	0	58,639	8,212.96	17.93	95	60	78	37	9	أبين، حضرموت، عدن، لحج،الضالع
6	برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	92	110.97	3,411	1,486.07	40	2,765	66,195	19,456.77	30.65	90	58	107	41	10	أمانة العاصمة، تعز، الحديدة، عدن، المحويت، إب، عدن
7	مؤسسة أمجاد للتمويل الصغير والأصغر	26	60.05	282	324.97	4	0	469	918.55	0.66	47	28	19	12	2	تعز
8	برنامج تمويل أخرى	0	0	0	0	0	0	234,450	27,518.73	0	0	0	0	0	0	مناطق متفرقة
	الإجمالي	1,841	1,306.63	28,231	12,601.55		25,908	700,466	126,018.97				651	280	63	
	البنوك															
1	بنك الأمل للتمويل الأصغر الإسلامي	5,481	313.66	38,268	5,685.18	29	234,978	178,227	28,759.45	37.43	102	40	154	64	18	أمانة العاصمة، تعز، الحديدة، حجة، إب، عدن، حضرموت، حراض، مأرب
2	بنك التضامن للتمويل الأصغر الإسلامي	980	2,538.95	11,096	16,976.44	18	2,699,811	68,166	107,504.82	16.55	86	79	193	141	65	أمانة العاصمة، تعز، الحديدة، عمران، تعز، إب، عدن، حضرموت
3	بنك قيس وكويت	127	99	708	4,743.43	13	0	1,947	22,773.38	6	0	0	39	20	17	أمانة العاصمة، تعز، الحديدة، عمران، تعز، إب، عدن، حضرموت
4	مصرف اليمن والبحرين للتمويل	34	78.92	568	910.18	9	0	906	2,414.26	1	0	0	20	12	8	أمانة العاصمة،الحديدة، شبام، المكلا، سيئون، الشحر
	الإجمالي	6,622	3,030.53	50,640	30,315.23		2,934,789	249,246	161,451.91				406	237	108	
	الإجمالي العام	8,463	4,337.16	78,871	42,916.78		2,960,697	949,712	287,470.88				1,057	517	171	

3/10/2023 1:54:02 AM

Page 1 of 1

حصول عدد من موظفي بنك سبأ الإسلامي على شهادات دولية معتمدة في مجالات العمل المصرفي

حصل عدد من موظفي بنك سبأ الإسلامي على شهادات دولية ونوعية معتمدة في العديد من مجالات العمل المصرفي.. حيث حصل الأخ محمد الهمداني على شهادة "محكم مصرفي دولي" صادرة من البورد العربي للتحكيم والتوثيق - المكتب الإقليمي في مصر، إضافة إلى شهادة أخرى في مهارات الاتصال في الجلسات التحكيمية.

كما حصل الأخ عبد الحكيم حمود والأخ منصور التميمي على شهادة "مدير معتمد في إدارة المخاطر" وهي شهادة دولية معتمدة تمنحها الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمصرفية.

يأتي حصول الموظفين على هذه الشهادات الدولية التي من شأنها تعزيز قدرات البنك في إطار حرصه على الارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي، وتعزيز قدرات الكوادر البشرية، من خلال تنفيذ البرامج التدريبية للإسهام في تحقيق أهداف استراتيجية البنك في مجال تدريب وتأهيل وتطوير مهارات وقدرات الموظفين ورفع مستوى أدائهم وتعزيز كفاءتهم في العمل وصولا إلى تحقيق أهدافه في تقديم الخدمات المصرفية بمستوى أفضل يلبي طموحات العملاء.

يشار أن بنك سبأ الإسلامي يعد أحد أكبر البنوك الإسلامية في اليمن وأعرقها ويتمتع بخبرة واسعة في مجال الخدمات المصرفية، كما يسعى البنك إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية النابعة من روح الشريعة الإسلامية من خلال فريق عمل مؤهل ومدرب.

قانون منع التعاملات الربوية..الواقع والتحديات

أ. أسامة الشوخي*

سنت التشريعات السماوية على اختلافها لأجل تحقيق المصالح العليا للبشرية، والتي تشمل تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الافراد ومجتمعاتهم بما يعزز الاستقرار الاجتماعي فيما بينهم، ويضمن الرخاء الاقتصادي لهم، كما مثلت التشريعات السماوية ولاتزال مصدر الهام و مرجعية للقوانين والاعراف التي وضعتها لاحقا المجتمعات الإنسانية على مر العصور والاحداث هادفه بذلك لتنظيم العلاقة فيما بين الافراد ومجتمعاتهم خصوصاً ثم الدول وشعوبها عموماً، بما يحقق مصالح الافراد والمجتمع والدولة دون الخروج عن اطار التشريعات السماوية في تحقيق المصالح العليا للبشرية على اختلافهم وتنوعهم.

ومثل التشريع الإسلامي خصوصيه تفرد بها دون غيره من التشريعات السماوية الماضية كون منبعه الدين الإسلامي كأخر دين سماوي انزل على البشرية، فكان التشريع الإسلامي منذ الحياة المدنية الإسلامية الأولى التي أسس أركانها النبي صلى الله عليه وسلم -المصدر الأساسي والقاعدة المتينة ومنبع الألهام لبقية الأعراف والقوانين التي وضعتها الدول والمجتمعات الإسلامية على مر الزمن واختلاف الاحداث ومتغيرات العصور.

وعلى وجه الخصوص قد مثل التشريع الإسلامي في تنظيم ووضع ما ينظم التعاملات المالية والتجارية ما بين الافراد وفيما بينهم بدء من الفرد وانتهاء بالدولة عبر مبادئ ومعايير أساسية تتمثل في:

العدالة الاجتماعية: ان المجتمع بكافة مكوناته من افراد المجتمع لهم الحق في امتلاك المال والثروة، وان يتمتعوا بحماية هذه الحقوق بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو جنسهم

حماية الملكية الخاصة: يحرم الاعتداء على الملكية الخاصة مما يعني أن كل فرد له الحق في حماية ممتلكاته من السرقة أو الضياع أو التلف في أي صورة كانت

الحرية الاقتصادية: للأفراد حرية ممارسة أنشطتهم الاقتصادية، مع مراعاة الضوابط الشرعية، مما يعني ان كل فرد له الحق في العمل وممارسة التجارة والاستثمار دون تمييز او مضايقة

التضامن الاجتماعي: بين أفراد المجتمع، بالتأكيد على أهمية التكافل الاجتماعي والمساعدة للفقراء والمحتاجين، وهذا يعني أن كل فرد له الحق في الحصول على المساعدة من مجتمعه خصوصاً ومن ثم الدولة وهي الراعي الرئيسي والموجه لجميع مكونات المجتمع عموماً والدافعة لهذا التكافل المجتمعي.

في مطلع عامنا الراهن 2023، أصدر مجلس النواب اليمني قانونًا جديدًا يمنع التعاملات الربوية في البنوك التجارية والإسلامية، حيث يهدف القانون إلى تعزيز الشريعة الإسلامية والتمويل الإسلامي في اليمن بما يخص التعاملات المالية وخصوصا الخدمات الائتمانية والمصرفية التي تقدمها المصارف التجارية ثم الإسلامية « حيث ساوى القانون المزمع تطبيقه ما بين منهجية عمل البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بالرغم من الاختلاف الجوهري في الية عملهما الائتماني !!!!».

وعلى اثر هذا الإقرار شكل موجه من المناقشات والتداولات حول النتائج التي قد تتمخض عن إقرار مثل هذا القانون بشكل مفاجئ دون التدرج في تطبيقه بما يتناسب مع الوضع الراهن في البلاد والسياسة المالية المتبعة في ظل الازمات المالية المتراكمة والتي تزداد حدتها بين حين واخر خصوصا في ظل شح السيولة النقدية، هذا وقد سارعت القيادة السياسية للبلاد بتهدئة روع المصارف على اختلافها، بأن هذا القانون يسعى لاجتثاث التعاملات الربوية في كافه صورها واشكالها بما يساعد على تدعيم الأسس السلمية في التعاملات المالية والمصرفية لأفراد المجتمع والحد من اثار الازمة الاقتصادية بالرجوع إلى تطبيق السياسية المالية الشرعية باستبعاد الرباء في التعاملات المالية سواء بين افراد المجتمع وبينهم وبين المؤسسات المالية والمصرفية على اختلافها.

«منع التعاملات الربوية هو خير لنا جميعاً»

قال تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، آية 39 سورة الروم، لم يأتي التعامل بالربا الآ بكل شر على الاطلاق ولم يحارب الله شيء كما حارب الربا، ومنع التعاملات الربوية هو خيراً لنا جميعاً، وتطبيقه وبدء العمل به خصوصا في العصر الراهن ذو التعقيدات الاقتصادية الكثيرة والمتشعبة في ترابطها مع الوضع الدولي والإقليمي بما فيها اختلاف وتنوع المنهجية المالية المتبعة ما بين القطاعات المالية والكيانات المصرفية بما فيها السياسية المالية التي تنتهجها الدولة اليمنية الحديثة بعد ثورة 26 من سبتمبر والتي لا تزال تمارس إلى الآن.. هذا يحتاج إلى وضع وانتهاج خطوات وخطة مزمنة للانتقال من الواضع الراهن في التعاملات الربوية إلى الوصول لمرحلة التوقف النهائي عن التعامل الربوي في كافة صوره وأشكاله . وهذا لن يكون وليد اللحظة اوالتطبيق المفاجئ .. ولن تؤتي ثماره الآ بعد فترة ومراحل تقاس بالسنين .. بما يمكن كافة الكيانات والمؤسسات بالدولة من الانتقال رويداً رويداً بما لا يؤثر على مصالح الافراد والمؤسسات ولايتسبب أي إرباك .. او تعثرات واثار سلبية عرضية جراء هذا التنفيذ بشكل غير مدروس كاملاً..

نعم.. قد قامت الجهات ذات العلاقة بما فيها الجمعيات المهنية مثل: جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية اليمنية في تقديم توصيات تدعوا إلى التمهل .. والتأني في تطبيق هذا القانون ..

وكتب العديد من المتخصصين والمتعمقين في هذا المجال الشيء الكثير مما يهدف إلى النصح ويدعو إإلى التروي، خصوصا في ظل التوصيات التي خرجت بها جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع الغرفة التجارية اليمنية تدعوا البنك المركزي للنظر والتمهل بالأمر، كون الوقت الراهن لا يتناسب مع وضع هذا القانون قيد التطبيق الفوري لما له من اثار سلبية على حقوق المؤسسات المالية والمصرفية وبالتالي حقوق عملائها من المواطنين والتي تتكفل الدولة برعايتها وتعتبر المسؤول الأول عن حمايتها، خصوصا في ظل معوقات ستعوق تطبيق القانون مما يجعل الامر يتفاقم بشكل قد يخرج عن السيطرة.

المعوقات التي ستواجه البنوك اليمنية من تطبيق القرار بشكل مفاجئ

المعوقات القانونية والتنظيمية: إن تغيير اللوائح وقواعد التعامل مع نظام الفوائد الربوية سيتطلب من البنوك تجاوز العقبات القانونية والتنظيمية. وقد يشمل ذلك تعديل القوانين البنكية الحالية، والحصول على الموافقات من السلطات التنظيمية، مما يتطلب تعديل لوائحها الداخلية ونظامها الأساسي بما يضمن الامتثال للوائح الجديدة وبما يتوافق مع التحديثات القانونية والتشريعية لهذا الامر.

معوقات تشغيلية: تطبيق قانون منع التعاملات الربوية لا يمكن ان يتم في ليلة وضحاها، فالأمر يتطلب تعديلات تشغيلية كبيرة لابد ان تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتعين عليها إعادة هيكلة ممارساتها الإقراضية والائتمانية، وتطوير منتجات ائتمانية جديدة، بالإضافة إلى إنشاء مصادر دخل بديلة للتعويض عن خسارة إيراداتها التي كانت تتحصلها من الفوائد، وهذه التعديلات تنطوي على تكاليف إضافية، وتتطلب تخصيص للموارد، ووقت ليس بالقصير لتطبيقها واحلالها، بالإضافة إلى احتمالية حدوث اضطرابات في العمليات الائتمانية الحالية.

معوقات الأثار المالية : سيتسبب الانتقال من نظام الفائدة الربوية في آثار مالية على البنوك التجارية خصوصاً، ويليها البنوك الإسلامية إلى حداً ما، فسوف تتعرض البنوك لموجات انخفاضيه في الربحية بسبب توقف إيرادات الفوائد للبنوك التجارية من جهة، وانخفاض الأرباح المتحصلة من العمليات الائتمانية للبنوك الإسلامية، ومن جهة اخرى، ستحتاج البنوك إلى إدارة مواردها المالية بعناية، واستكشاف مصادر بديلة للإيرادات لدعم عملياتها ولن يكون هذا إلآ على مراحل قد تمتد لسنوات.

عائق تقبل العملاء للتغيير وافتقارهم للتوعية المالية والثقافة البنكية: يستلزم التحول إلى النظام المالي الجديد من البنوك تثقيف عملائها حول التغييرات ومعالجة أي مخاوف أو مقاومة للتغيير، قد يكون بعض العملاء معتادين على آلية النظام الائتماني ذو العوائد الربوية، وقد يتوقفوا عن التعامل مع البنوك مما سيؤدي إلى احتياج البنوك إلى التواصل بشكل فعال ومتأني ودائم لتقديم الدعم التوعوي لعملائها بما لا يتسبب بتوقفهم عن التعامل مع البنوك عموماً.

الآثار السلبية المترتبة عن تطبيق القانون فجأة

ندعو إلى تفعيل قانون منع التعاملات الربوية بل وندفع البنك المركزي اليمني ونحث الحكومة إلى تطبيقه ولكن بشكل ممنهج منظم ومزمن وعلى مراحل يراعى فيها طبيعة الوضع الاقتصادي للبلاد والأوضاع الراهنة للقطاع المصرفي ككل، لأن التسرع بتطبيق القانون دون خطه منهجية مزمنة على مراحل سينتج عنه اثار سلبية ينتج عنها أضرار يظل أثرها على المدى الطويل ويزيد من صعوبة تجاوزها، ومن هذه الآثار السلبية:

اضطراب وتعطيل القطاع البنكي: سيؤدي إلى اضطراب كبير في القطاع البنكي، كما ستواجه البنوك صعوبة في التكيف مع القواعد الجديدة والتي ستصعب على البنوك الحفاظ على عملياتها السابقة والقائمة قبل إقرار القانون وبعده، مما ينتج عنه تباطؤ قد يطول او يقصر -لا احد يعلم - في أنشطة الاستثمار والتنمية وما له من تأثير سلبي على الاقتصاد عموما.

عدم الاستقرار المالي: سيخلق عدم استقرار مالي في القطاع البنكي والمالي نتيجة تعرض البنوك اليمنية

لانخفاض معدلات إيراداتها وما له من تأثير مضاعف على الاقتصاد العام للبلاد نتيجة انخفاض الأنشطة الائتمانية، وهذا قد يعيق نمو الأعمال والاستثمار.

فقدان ثقة المستثمرين: مما يجعلهم اكثر حذرا بشأن استقرار النظام البنكي والمالي بالبلاد مع ارتفاع مستويات التنبؤ لديهم بالأثار السلبية لذلك، مما ينتج عنه انخفاض مستويات الاستثمار المحلي في ظل انعدام الاستثمار الأجنبي حالياً بسبب الأوضاع الراهنة مع ارتفاع معدلات هروب رؤوس الأموال.

صعوبة التكيف الاجتماعي والاقتصادي: سيحتم على الأفراد والشركات تعديل خططهم واستراتيجياتهم المالية. والاستثمارية والمصرفية كما سوف يؤثر على تكاليف الائتمان، وقرارات الاستثمار، والسلوك الاقتصادي العام ككل، بما يتسبب باضطرابات اقتصادية على الاغلب في المدى الطويل، وينتج عنه تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي، وما لذلك من تأثير أوسع على الرفاه العام للسكان، بما في ذلك انخفاض معدل مستويات الدخل، والإنفاق الاستهلاكي، والحياة المعيشية للمواطنين.

محدودية الوصول إلى الائتمان: ستكون البنوك أكثر حذرا في منح الائتمان بسبب فقدانها للإيرادات المتحصلة منه، هذا ان لم تتوقف البنوك عن عمليات منح التمويل للعملاء، فيصعب بالتالي على الأفراد والشركات الحصول على أي تمويل ائتماني لأغراض وانشطة تجارية مختلفة مثل: بدء عمل تجاري، أو شراء منزل، أو تمويل التعليم، ..الخ وهذا بدوره سينعكس سلباً على نمو الأعمال والاستثمار والنشاط الاقتصادي العام ككل.

ارتفاع تكاليف الائتمان: بانعدام القدرة على تحصيل الإيرادات نتيجة العمليات الائتمانية والتمويلية التي تمارسها البنوك، مما يضطرها إلى إيجاد طرق بديلة لتوليد الإيرادات، مما ينتج عنه ارتفاع رسوم وتكاليف خدماتها البنكية، مما يزيد من التكلفة الائتمانية الإجمالية للتمويلات الممنوحة.

انخفاض تنوع المنتجات المالية المصرفية: سيتوجب على البنوك إعادة هيكلة عروض منتجاتها المالية والمصرفية، مما ينتج عن ذلك انخفاض بمجموعة متنوعة ومتعددة من المنتجات المالية والخدمات المصرفية المتاحة للعملاء، وسيحد هذا من خيارات العملاء تجاه الاقبال نحو التعامل مع البنوك ويحد من توجههم للادخار في البنوك وانعدم رغبتهم في استثمار أموالهم لديها، مما يؤدي إلى تسرب السيولة من القطاع البنكي.

ستتنوع الآثار السلبية المحتملة من جراء تنفيذ هذا القانون اعتمادًا على تفاصيل ومضمون فقراته القانونية نفسها، فكل فقرة قانونية تتضمن تفاصيل وتعديلات عدة لاحقه لها «ولا تظهر في الصورة» إلاّ عند تطبيقها، مما يتطلب تدابير يستوجب ان يتخذها البنك المركزي اليمني والسلطات التنظيمية للتعاون مع البنوك اليمنية بما يمكنها من إدارة العملية التحولية من القانون السابق إلى القانون الجديد وهذا ما لن يكون الآ بتطبيق ممرحل ومزمن لتنفيذ كل مرحلة من مراحله التي ستوضع «ان وضعت» وعبر توظيف آليات التخطيط والتنظيم والتواصل والدعم المناسب عبر اللجان التي قد ينشئها البنك المركزي اليمني للأشراف والمتابعة بالشراكة مع البنوك خلال التنفيذ لتخفيف الاثار السلبية التي ستظهر ان لم يتم التنظيم والترتيب له بما يتناسب ويتلاءم مع وضع بلادنا.

دور البنك المركزي اليمني والحكومة لتطبيق قانون منع التعاملات الربوية

البنك المركزي يمثل أعلى سلطة نقدية لأي دولة، كما انه المسؤول الأول عن تنظيم النشاط المصرفي والاشراف على تنفيذ السياسة النقدية، كما يؤدي دورًا رئيسياً ومهمًا للغاية في الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي، كما يعمل على ضمان توفر أموال كافية للاقتصاد الوطني وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية.

ويستوجب الامر ان نثير تسأل هنا يتمثل بـ: ما الدور والمسئولية التي تناط وتقع في المقام الأول على عاتق البنك المركزي اليمني تجاه القطاع المصرفي لأجل تطبيق قانون منع التعاملات الربوية على ارض الواقع؟

فبالنظر لما سبق فأننا نقترح بعض التوصيات ليتم النظر اليها من قبل البنك المركزي اليمني ليكن عوناً في تفعيل تطبيق قانون منع التعاملات الربوية في القطاع المالي والمصرفي اليمني فليس من المعقول ان يقع تطبيق هذا القانون على عاتق البنوك اليمنية وهذا مما يستوجب مبادرة البنك المركزي اليمني لأخذ زمام المبادرة والتعاون مع البنوك اليمنية، وتتمثل جملة هذه التوصيات في:

ضرورة توفير فترة انتقالية لتطبيق القانون: إيقاف فكرة التنفيذ الفوري للقانون وبدء البنك المركزي بتكوين لجان تعمل على وضع خطط ممنهجة بالتنسيق مع البنوك اليمنية عبر ترك فترة زمنية انتقالية تقرها لجان العمل تلك في التطبيق الميداني لتكييف البنوك وعملائها عبر تعديلات لوائحها وانظمتها تدريجياً، ويمكن استخدام هذه الفترة للتخطيط والتدريب وإجراء التعديلات التشغيلية اللازمة.

التنفيذ المرحلي للقانون: بدلاً من التنفيذ الفوري والمفاجئ، على الحكومة والبنك المركزي اختيار نهج تدريجي مزمن، يتمثل في تعديل بنود القانون التجاري والبنود القانونية الأخرى التي قام قانون منع التعاملات الربوية بإلغائها بحيث يتم تعديلها، وبالمثل إعادة النظر في قانون البنوك اليمنية، وقانون المصارف الإسلامية خصوصاً، مع ضرورة إعادة النظر في بعض بنود القانون التي تحتاج لإعادة نظر مثلاً: مادة رقم (5) والتي اثارت الكثير مع الاستفهام والجدل بشأنها.

مراقبة وتقييم الأثر على المستوى المحلي والدولي: عبر اللجان التي كونها البنك المركزي بحيث ترفع تقاريرها للحكومة اليمنية، مع الاستعانة بخبرة الجهات الدولية، مثل صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فنحن لا نعيش في عالم لوحدنا والنظام المالي العالمي يفرض علينا التنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة الآن أو لاحقا، فتلك الجهات يمكنها تقديم الخبرة والمساعدة الفنية عبر أفضل الممارسات من البلدان الأخرى التي خضعت لإصلاحات مماثلة كالدولة السودانية والليبية.

التواصل والتوجيه الواضح: يقوم البنك المركزي اليمني بتوفير اتصالات واضحة وشاملة للبنوك وأيضا مع القطاعات الحكومية ذات العلاقة في عملية ومراحل التطبيق الميداني والمرحلي لقانون منع التعاملات الربوية، ويتضمن ذلك شرح الأسباب الكامنة وراء القرار، والعمل على ان تضع جدول زمني للتنفيذ، وتقديم إرشادات حول كيفية تعامل البنوك مع عملائها بما يتوافق مع التغييرات لتطبيق القانون، وبما يشعر العملاء والمواطنين على حد سوء بالاطمئنان إلى ان ما تقوم به البنوك ممنهج ومنظم.

دعم البنوك ومؤسسات المالية وبنوك التمويل الاصغر: يجب على البنك المركزي اليمني وثم الحكومة تقديم الدعم للبنوك خلال الفترة الانتقالية، وقد يشمل ذلك تسهيلات السيولة النقدية، والمرونة التنظيمية والتوجيه بشأن إعادة هيكلة محافظ القروض واذونات الخزينة وتطوير مصادر إيرادات بديلة، وهذا الدعم قد يخفف على البنوك ويسهل عليها الاثار السلبية التي قد تظهر ولابد ان تظهر جراء تغيير منهجية الإدارة المالية والمصرفية وبما يساعد على تعزيز الاستقرار المالي نوعاً ما خلال الفترة الانتقالية.

تثقيف العملاء ومساعدتهم: يجب على البنك المركزي اليمني والحكومة تبني وإطلاق برامج شاملة لتثقيف العملاء مالياً وتوعيتهم مصرفياً وإعلامهم حول التغييرات التنظيمية والمالية المصرفية، يمكن أن تتضمن هذه البرامج ورش عمل وندوات وحملات إعلامية تنفذها البنوك برعاية البنك المركزي بما يساعد العملاء على فهم واستيعاب ما هو كان ويجري بما يعزز الطمأنينة فيهم ويرفع ثقتهم بالقانون الجديد وينهي مخاوفهم على أموالهم واستثماراتهم.

المشاركة في مشاورات مع أصحاب المصلحة: دخول لجان البنك المركزي اليمني في مشاورات مكثفة مع قيادات البنوك الإسلامية والتجارية، وأيضا خبراء الصناعة البنكية ودكاترة الجامعات المتخصصين وأصحاب المصلحة المعنيين من ابرز شرائح عملاء المصارف واهم بيوت القطاع التجاري بالشراكة مع الجمعيات المالية و المصرفية والغرفة التجارية، خلال واثناء مراحل الفترة الانتقالية التطبيقية للقانون وهذا مما يساعد على تحديد أي تحديات محتملة وجمع الأفكار وتطوير فهم شامل لآثار القانون خلال واثناء تطبيقه ومعالجه أي مشاكل قد تظهر.

إنشاء فرق عمل ميدانية وأليات تنظيمية لها: وهذا مما يجب على الحكومة والبنك المركزي أن يقوم به لأجل مراقبة وتقييم تأثير القرار على البنوك التجارية وعملائها بشكل ميداني، وأيضا البنوك الإسلامية بالرغم من خصوصيتها، مما سيساعد في تحديد أي عوائق او تحديات أو عواقب قد تظهر وغير مقصودة قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ وبما يسمح بإجراء التعديلات والتدخلات في الوقت المناسب لتلافي أي اضرار سلبية قد تحدث.

من المهم الاخذ بعين الاعتبار بان أي قانون او إجراءات تتخذ لتعزيز الاستقرار المالي في اليمن يجب أن تتناسب مع سياق وضع وحال الاقتصاد اليمني والسياسي مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والظروف الفريدة التي يعيشها ويعانيها القطاع البنكي اليمني واقتصاده.

نأمل الأخذ بعين الاعتبار أن هذه مقترحات لتوصيات عامة، كما نؤكد على ضرورة الاخذ والنظر بأولوية للتوصيات التي رفعت من ورش العمل والحلقات النقاشية التي انعقدت بمشاركة جمعية البنوك والاتحاد العام للغرفة التجارية وغرفة امانة العاصمة التي انعقد في صنعاء بتاريخ 01-11-2023م بأشراف جمعية البنوك اليمنية، وأيضا المنعقدة خلال الفترة من 10-144/4/11هـ الموافق 4-2022/12/5م صنعاء – بفندق تاج سبأ، بما يعود بالفائدة والأمن والاستقرار المالي على مجتمعنا اليمني بالخير في ظل ما يتعرض له من حصار وظروف اقتصادية سيئة لا تحتاج لأي قرارات غير مدروسة بشكل كاف بما يزيد الوضع سوء اكثر مما هو عليه.

مشرف قسم السيولة ببنك التضامن

المراجـــع:

- القرآن الكريم: الآيات التي تحرم الربا، وخاصة الآية رقم 39 من سورة الروم.
- مجلة المصارف اليمنية عدد 26 مارس 2023.
- جمعية البنوك و الإتحاد العام للغرف التجارية وغرفة أمانة العاصمة يناقشون الانعكاسات الاقتصادية لمشروع قانون التعاملات الربوية .https://fycci-ye 01-2023-11-org/?id504&name
- توصيات الحلقة النقاشية لمشروع قانون منع التعاملات الربوية المنعقد خلال الفترة من 10-144/5/11هـ الموافق 4-2022/12/5، المنعقد بصنعاء فندق تاج سبأ https:// /yemen-yba.com/13361
- مشروع قانون منع المعاملات الربوية رقم (00) لسنة 2022.
- قانون منع المعاملات الربوية رقم (1) لسنة 2023 الموافق 1444هـ، الصادر عن مجلس النواب اليمني.
- قانون رقم (14) لسنة 2000 بشأن البنك المركزي اليمني.
- قانون رقم (8) لسنة 1990 بشأن قانون المالي.
- قانون رقم (64) لسنة 1991 بشأن البريد والتوفير البريدي.
- قانون رقم (38) لسنة 1998 بشأن البنوك.
- قانون رقم (21) لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية.

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

أوسع خيارات

تحويل أموال للتجار

Business mobile money
موبايل موني

حمل التطبيق عبر

GET IT ON Google Play

Available on the App Store

MPS

بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank
YGB

رُؤية جديدة

لتنمية مستدامة

New Vision, For A Sustainable Development

الإدارة العامة:
الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع الشوكاني
هاتف: 260823 1 967+

عدن - العقبة - شارع سالم علي
هاتف: 296128 2 967+

www.yg-bank.com

الرقم المجاني
8000414

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

بنك اليمن الدولي

هدفنـــا واحـــد

خدمـــــاتنا

حاسبات التوفير
والودائـــــع

الدولي
مونـي

البطائق
المصرفية VISA

الكول
سنتر

الصراف الآلي
ونقـــاط البيع

القـــروض
والتسهيلات

Western Union
ويسترن
يونيون

الدولي
اكسبرس
الدولـي إكـسبـرس
ALDAWLI EXPRESS

الإنترنت
المصرفي

الحوالات
والإعتمادات

Call Center
8006000

iby_bank
www.ibyemen.com